الأمم المتحدة

A/S-27/PV.5

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥**
الجمعة، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هان سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

مشروع قرار (A/S-27/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أعرب، في رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، عن الرغبة في الإدلاء ببيان في المناقشة في جلسة عامة للجمعية في دورتها الاستثنائية هذه.

وبعد التشاور، وإذا لم يعترض أحد، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على الاستماع إلى بيان يلقيه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المناقشة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد جان برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي.

الرئيس أريستيد (تكلم بالفرنسية): أتشرف بأن أحيي المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية بالنيابة عن أطفال هايتي، الذين يستعدون للاحتفال في عام ٢٠٠٤ بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالنا.

هناك حوالي ٠٠٠ ١٢٢ ١ طفل هايتي تقل أعمارهم عن خمس سنوات – ١٤ في المائة من عدد سكاننا – يحلمون بالسعادة والمحبة. وهناك أيضا ٠٠٠ ٩٧٨ ٣ طفل تقل أعمارهم عن ١٨ عاما – ٤٩ في المائة من عدد سكاننا – يحلمون بهايتي جديدة وبعالم أفضل. إن أحلامهم تحدو بنا إلى استكشاف عقلهم الباطن الجماعي وإلى تسليط الضوء على حقوقهم.

إن لجميع أطفال العالم الحق في الحياة وفي السعادة. إن حقوقهم غير قابلة للتجزئة وهي ذات أهمية قصوى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-37674 (A)

والمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن ''جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق''. وفي هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تقع علينا مسؤولية وضع حقوقهم في مكان الصدارة من أولوياتنا، باحتضاننا آلامهم وأحلامهم بالسعادة.

إن أكثر من ١٠٠ مليون طفل محرومون من الدراسة، وأكثر من نصف مليار طفل يعيشون على أقل من دولار واحد اليوم. وهم يعانون من العواقب النفسية لذلك الفقر المدقع بقية حياتهم. إن صدمة الإرهاب والعنف والصراعات، التي يكون الأطفال فيها الضحايا، لها التأثير نفسه. وخلال العقد الأخير جرى تقتيل مليوني طفل، وإصابة ٦ ملايين أو تعويقهم، بينما ترك ١٢ مليون طفل بدون مأوى وبدون رعاية. وفي سبيل استئصال هذا الفقر وآثاره المدمرة، يجب علينا أن نروج لسياسة انفتاح وشراكة عالمية جديدة لمساعدة الأطفال إن الأطفال متلهفون لتغيير العالم. ولنا فيهم شريك استثنائي.

وبالنيابة عنهم قالت السيدة الأولى لأول جمهورية سوداء في العالم، من هذه المنصة، ''لا'' لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الوقائع التي تصدم شعور الإنسان أن ١,٤ مليون طفل في العالم تقل أعمارهم عن ١٥ سنة مصابون بالفيروس. ونذكر أن ٤,٣ مليون طفل تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قد ماتوا فعلا من مرض الإيدز منذ بدء ذلك الوباء. وقد نظم الهايتيون في الخارج عددا كبيرا جدا من التظاهرات ضد ذلك المرض. ونحن نوجه شكرنا الخاص إلى أصدقائنا الذين نادوا برفع الجزاءات الاقتصادية عن كاهل هايتي.

وبعقد صلات من التضامن عبر الحدود الوطنية، وبتوحيد جميع الصفوف ضد الفساد، والمخدرات، والإفلات من العقوبة، والفقر، نستطيع أن نخفض معدلات وفيات الرضع، وأن نوفر التعليم الأساسي للجميع.

وعشية الذكرى السنوية المئوية الثانية لاستقلالنا يطيب لنا أن نكون قد أصدرنا قانونا يحظر العقوبة البدنية بينما ننتظر استئصال ممارسة الاستبعاد الداخلي للأطفال في البلد. إن هذه التطورات سوف تفتح بلا شك آفاقا جديدة في تربية أطفالنا. هناك قول مأثور يقول: ''إن الإنسان المتعلم يملك دائما ثراء في نفسه''. وفي مدرسة غاندي، ومارتن لوثر كينغ، والرئيس مانديلا، وتوسان لوفرتور، سوف يتغذى أطفالنا بالكرامة، التي هي دم الحياة لاقتصاد التضامن.

إن هذا النهج الديالكتيكي، الذي يساهم به الأطفال في نموهم وفي تنمية عالمهم، يقتضي أن نستمع دائما إلى الأطفال. نعم يجب أن نصغي دائما إلى الأطفال. وفي هايتي نحب أن نصغي إلى أطفالنا الذين أصبحوا، منذ ١٩٩٥، يملكون محطة إذاعة خاصة لهم، راديو تيمون، ولهم محطة تلفزيون خاصة بهم، تيلي تيمون. وكلما ازداد عدد الآذان والأفئدة التي تتفتح على أطفال العالم، ازداد إرشاد أشعة الأمل لخطواتنا نحو عالم أفضل – عالم أفضل، تؤدي فيه تنمية بلدان الجنوب، لا إلى بطء نمو الشمال، بل إلى المساعدة على إنعاش الاقتصاد العالمي، وهو ما أثبته تعمير أوروبا عام ١٩٤٥.

إن أطفالنا يحلمون بعالم أفضل. ونحن نؤمن بذلك أيضا. ونود تحقيق السلام والسعادة لسكان كوكبنا، ونود أن يعم حب غامر لأطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد رجب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا.

الرئيس ميداني (تكلم بالفرنسية): ألبانيا، منذ بداية فترة انتقالها إلى الديمقراطية قبل عشر سنوات،

شهدت إصلاحات بعيدة المدى. وهناك اثنتان من أولوياتها ذات الصدارة المطلقة لا تزالان ماثلتين في تنفيذ نظام تشريعي يعمل على نحو سليم، وتعمل الآليات المتصلة به بكفاءة، لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان في ألبانيا، ثم إنشاء مؤسسة ''محامي الشعب'' وتشغيلها على نحو سليم. وتلك المبادرات قائمة على أساس النصوص الدولية الأساسية مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وإن احترام وحماية حقوق الأطفال والشبيبة عنصر جوهري.

لقد كان هناك قدر لا بأس به من النجاح نسبيا في تحسين ظروف معيشة الأطفال. فقد انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف، وانخفض كثيرا جدا معدل سوء تغذية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وتحققت نتائج طيبة في مجال الصحة، مثلا من خلال التطعيم الذي يجري بانتظام.

إن دستور جمهورية ألبانيا ينطوي على حماية خاصة من الدولة للأطفال وللناشئين، ويكفل التعليم المجاني العام وحماية الأطفال من العنف ومن سوء المعاملة، ومن كل شطط في مكان العمل، خصوصا بالنسبة للذين لم يبلغوا بعد سن العمل القانونية. وفي الآونة الأخيرة، أقرت حكومة ألبانيا ونفذت استراتيجيتها الوطنية للأطفال، وهي وثيقة طموحة تحاول أن تنسق بين أنشطة الدولة والفاعلين الآخرين في المجتمع. وفي السنوات القادمة يجب أن تتضمن سياسة الدولة تدابير أشد فاعلية لتحسين الصحة والتعليم وظروف المعيشة. وتلك التحسينات هي النتيجة المباشرة للتعزيز الاقتصادي لبلدنا، الذي يتزايد ناتجه المحلي الإجمالي بمعدل يقارب ٧ في المائة سنويا. ويعزى ذلك أيضا إلى توزيع أفضل لموارد ميزانية الدولة وإلى تكثيف التعاون مع الوكالات الدولية. وسوف تبذل عناية خاصة لحماية البيئة، التي عانت من ضرر جسيم في السنوات الأخيرة. وبمحاذاة تدابير العناية بالطفل، تبذل الحكومة جهدها لتوفير العناية الصحية والعلاج للأمهات بإنشاء المرافق اللازمة للأمومة وللعناية اللاحقة بهن بعد الولادة.

ونشجع الأطفال على أن ينتهزوا وفرة الفرص للحصول على معلومات وعلى تعليم، وتعلم اللغات الأجنبية، واللياقة في التعامل وأنشطة أوقات الفراغ والفعاليات الرياضية، كما نشجعهم على تنمية مواهبهم ومهاراتهم/وهذه المهمة واضحة المعالم نذر المجتمع الألباني نفسه لتحقيقها. وريثما يتحقق ذلك، تجري إعادة النظر في برامج التعليم في الوقت الحاضر، كي تحقق المعايير الأوروبية. وهنا تتضمن المبادرات إثراء برامج التعليم بمواد عن حقوق الإنسان واحترام شخصية الطفل وحماية البيئة والتربية الوطنية والديمقراطية للعيش في محيط الأسرة وفي المجتمع.

بيد أن دولتنا تدرك أن هناك مشكلات حادة لا تزال قائمة، خصوصا بسبب الانتقال الديمقراطي وظواهر الإجرام الإقليمية والاتجار بالأطفال وبغيرهم من أضعف قطاعات المجتمع. وقد بذلت جهود جادة في سبيل إيجاد تعاون إقليمي وثيق في مكافحة هذه الظواهر الضارة جدا، خصوصا الاتجار بالكائنات البشرية.

وفي سبيل حل هذه المشاكل أصبح تطبيق وتعزيز الآليات القانونية والوقائية وحدها غير كاف. ومع تحسن الظروف الاقتصادية يمكن أن يلاحظ قدر متزايد من الإسهامات الفردية المباشرة ومن التزام شتى القطاعات من المجتمع المدني ومجتمع الأعمال. وفي هذا الصدد أود أن أقترح طريقة خاصة لتناول مسألة المساندة والعون والمساعدة الاجتماعية للضعاف وللمحتاجين من الناشئين: يمكن أن يعطوا الوسائل التي تسمح لهم بأن يعيشوا عيشة مستقلة نشطة. وفي ألبانيا يوجد مشروع اجتماعي عملي المنحى من هذا القبيل، يسمى ''خدمة الشبيبة الألبانية

للطرود''. ففي هذا المشروع، يشجع الناشئون المنتمون إلى المجموعات المحتاجة، مثل الأيتام والمعوقين، والغجر، ويعطون الوسائل اللازمة كي يبدأوا أعمالهم الذاتية: وهي عبارة عن خدمة حمل رسائل لدوائر الأعمال. وهناك عدد من الشركات ومن الشخصيات السياسية وغيرها قد أسهموا طوعيا في هذا المشروع.

وأود كذلك أن أسترعي الانتباه إلى مشاكل يواجهها الأطفال في بعض أنحاء العالم. إن أعظم التهديدات الواقعة على الأطفال اليوم هو الفقر والحرب، وهما في معظم الأحيان شران متلازمان. لقد شهدنا جميعا المآسي التي يعانيها الأطفال من جراء الصراعات داخل بلدهم أو فيما بين البلدان. هكذا كانت مثلا الأحداث المأساوية في السنوات الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة، حيث كان عدد كبير من الأطفال ضمن الضحايا الأبرياء الكثيرين. وسوف ينقضي زمن طويل قبل أن تلتئم جروح الأطفال في كوسوفو والبوسنة، التي سببتها حرب عمياء مجردة من المبادئ وسياسة التطهير العرقي وإبادة الجنس التي سلكها نظام ملوسفيتش. ويجب علينا ألا نسمح لمثل تلك الأحداث بأن تتكرر في أي مكان في العالم.

يقول تقرير حديث العهد عن الجنود الأطفال، إن هناك زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يستغلون في الوقت الحاضر كمقاتلين في ٣٤ صراعا. ويكون من التحركات الإيجابية ذات الأهمية القصوى إنشاء هيئة دولية جديدة للرصد أو محكمة تابعة للأمم المتحدة تضع حد لممارسة استغلال الأطفال كجنود بالضغط على المجموعات وعلى الحكومات في سبيل كشف النقاب عن الوقائع والسعي إلى إصدار لوائح اتهام بل وحتى إدانات. وينبغي أن تتخذ تدابير مماثلة للحيلولة دون السياحة الجنسية، خصوصا السياحة التي يكون فيها الأطفال هم الضحايا.

إني أعتقد أن التربية هي مفتاح مستقبل صحي متين لكل طفل. إن بذل جهد واسع النطاق لتغيير الوضع القائم أمر يجري بكل وضوح. وفي البلاغ الذي صدر عن قمة الدول الصناعية الثماني، التي عقدت في جنوة بإيطاليا، وصف التعليم بأنه الركيزة الأساسية للتنمية والعمالة. وحققت تلك القمة كذلك اتفاقا على إنشاء فريق عامل معني بالتربية، في سبيل تحقيق أهداف داكار. وإني آمل مخلصا أن ييسر ذلك القيام بمبادرة عالمية للتعليم بنجاح. والبرهان الحقيقي سيتمثل في هل تستطيع مجموعة الدول الصناعية الثماني أن تقدم إسهاما ماليا حقيقيا في سبيل توفير التعليم لجميع الأطفال، كما تعهدت بأن تفعل ذلك في أوكيناوا؟

وإذ أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للتحدث أمام هذا المحفل، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الثقة والعقيدة الراسخة لدى الشعب الألباني ولديّ شخصيا بأن الأمم المتحدة، بزعامة الأمين العام كوفي عنان، ستؤدي دورا تتزايد أهميته في الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة والسلام والتقدم الاجتماعي والازدهار في العالم كله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد خورخي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية.

الرئيس سامبايو (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يطيب لي بصفة خاصة أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، أولا لأن البرتغال تفخر بموقفها الملتزم في هذه المشكلة، وتعلق أهمية كبيرة على تعزيز حقوق الأطفال؛ ثانيا، لأن هذه الدورة إنما هي نقطة تحول تاريخية في النهج الذي نسلكه في حل هذه المشكلة والذي سيسمح لنا بأن نضع جدول أعمال حقيقيا لأطفال للقرن الحادي والعشرين؛ وأخيرا لأني أنا

شخصيا أعتقد أن موضوع الأطفال إنما هو أولوية سياسية أساسية لها أهمية حاسمة لمستقبل كل إنسان فضلا عن المستقبل الجماعي لأي مجتمع.

وأود أن أثني على الأمين العام الذي كان مسؤولا عن إدراج هذه الدورة الاستثنائية في إطار المؤتمرات الهامة التي تنظمها الأمم المتحدة، والذي شكل القوة الدافعة وراء العمل الذي بذل في سبيل حقوق الطفل برعاية هذه المنظمة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء الحكومات وممثلي المجتمع المدني والناشئين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، الذين ساعدوا على إعداد هذه الدورة الاستثنائية. إن التزامهم رفع درجة الوعي لدى السياسيين في العالم أجمع واضطلع بدور جوهري في وضع جدول أعمال دولي للأطفال وفي بناء عالم يصلح ليعيش الأطفال فيه.

وبالنيابة عن البرتغال، أود كذلك أن أعرب عن تقديرنا وعن مساندتنا غير المشروطة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي أدت دورا حاسما في الدفاع عن حقوق الأطفال.

هذه الدورة الاستثنائية توفر فرصة فريدة لنا لنعيد تأكيد مسؤوليتنا عن بناء عالم يكون فيه حق الإنسان في أن يكون طفلا وأن يكون ناشئا حقيقة عالمية دون أي تمييز أو تفرقة. بيد أن هذا الوقت هو أيضا الوقت المناسب لنؤكد حق الأطفال والناشئين في التمتع بالمواطنة، على أساس الاعتراف بما لهم من فردية ذاتية ومن نواحي الضعف، وعلى أساس قدرتهم على المساهمة في اتخاذ القرارات وفي التأثير فيها، مما يسهم بشكل حاسم في تقدم مجتمعاتنا. وبسبب هذه المواطنة يتزايد طابع الإلحاح لوضع سياسات للأطفال والناشئين تكون مركزة على وجه التحديد على مشاكلهم، وهو أمر يمثل في رأيي إحدى الأولويات الرئيسية لحكوماتنا وللسلطات العامة على العموم.

لقد انقضت ١٢ سنة منذ القمة العالمية للطفل، التي أقر فيها الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة العمل الخاصة بتنفيذه، وقد أحرز تقدم محسوس في شتى القطاعات، خصوصا في الصحة والتعليم. وفي البرتغال مثلا، تناقصت وفيات الرضع بشكل حاد جدا، وحدثت تحسينات محسوسة في أنظمة الصحة والتعليم، وتزايدت بحوالي ٢٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية إمكانيات التعليم في مرحلتي الروضة والتمهيدي.

إن هذا التحسين لحياة الأطفال ولحماية حقوقهم خلال العقد الماضي، وهو الأمر الذي سلط الضوء عليه التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام تحت عنوان ''نحن الأطفال'' هو بلا شك علامة إيجابية ومشجعة في الطريق الماثل أمامنا. وهو أمر يبين أيضا بشكل لا يدحض الدور الحاسم الذي أدته اتفاقية حقوق الطفل، التي أقرت في ١٩٨٩، في إحداث التحسين العملي والمادي لحياة الأطفال والناشئين.

إن اتفاقية حقوق الطفل توفر حقا إطارا مرجعيا، تنظيميا وخلقيا معا، سيكون إلهاما لجميع التدابير التي تتخذ في سبيل الأطفال. وما لم يتم التصديق العالمي على تلك الاتفاقية، فإن جميع الأعمال الدولية التي تتخذ في سبيل الأطفال ستظل تفتقر إلى الأسس اللازمة، وستعاني فعاليتها من نقص خطير. لقد حان وقت إعادة تأكيد القيمة العالمية لتلك الاتفاقية، وأني لأدعو بقوة إلى التصديق عليها على نطاق واسع.

إذا كانت اتفاقية حقوق الطفل نقطة تحول ومعلما من معالم الطريق في تاريخ الأطفال كأشخاص لهم حقوقهم الذاتية، فإننا يجب أن نحدد الآن استراتيجية واضحة لوضع

جدول أعمال محدد يعزز ما أحرز من تقدم في الماضي ويواجه بعزم الصعوبات التي لا تزال قائمة، مع تعريف جميع التحديات الجديدة.

إن كثيرا من تلك التحديات يقتضي تدخلنا بسرعة، بما في ذلك منع الانقطاع المبكر عن الدراسة، وإدمان المخدرات، وحمل المراهقات، ومكافحة الفقر والعنف وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي على الأطفال.

وفي هذا المجال أيضا استحدثت العولمة وضعا جديدا: الطبيعة المتعددة المجالات لكثير من المشاكل التي تؤذي الأطفال والناشئين اليوم – تواتر الأحوال، في الزمان والمكان، التي تتكرر فيها الحالات الحرجة والمصاعب، بما فيها عولمة العنف الذي يتعرض له الأطفال والناشئون بصفة خاصة. ولذا فمن الأمور العاجلة أن نضافر جهودنا ونتفق على جدول أعمال متين لأولويات الطفل، وأن نكفل تطبيقه التدريجي السريع. إن الأطفال يجب أن يكونوا لب سياسة تقوم على رؤية متكاملة لخصائصهم واحتياجاتهم الذاتية، سياسة توضع بوصفها مقصدا قائما بذاته.

لقد اكتفينا حتى الآن بوضع سياسات جزئية لحل مشاكل معينة. ولم نملك حتى الآن سياسة شاملة للأطفال والناشئين تقوم على رؤية للمجتمع وعلى أساس حاجاتهم الخاصة، وتحددها التحديات التي يطرحها العالم المعاصر. وينبغي إعطاء تلك السياسة الأولوية السياسية اللازمة، لأن المجتمع الذي لا يُعنى بأطفاله إنما هو مجتمع لا مستقبل له. إن العمل الجماعي العازم من خلال تضامن المجتمع الدولي هو وحده الذي يستطيع أن يتغلب على العقبات الصعبة التي تواجه تنمية الأطفال في عالم معولم، وهي عقبات تعرقل التقدم الاجتماعي لبلداننا.

إني أفكر بصفة خاصة في انتشار الصراعات المسلحة والتزايد غير المقبول لاستغلال الأطفال كجنود والتضحية بهم في تلك الصراعات، وفي الآثار المدمرة للإيدز على الناشئين والأطفال – خصوصا المحرومين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية – والتهميش المتزايد والاستبعاد الاجتماعي المتعاظم لأضعف المجموعات، بما فيهم النازحون والنساء والأطفال. ولذا نعتقد أن حماية الأطفال والأخذ بسياسات عامة تكفل حقوقهم، بما فيها حقهم في التعليم – الذي هو في رأيي أولوية حيوية وحاسمة – ليسا من الضرورات الخلقية والعرفية التي لا مفر منها فحسب، بل كذلك الطريق الوحيد لبناء مجتمع أقرب إلى العدل، مجتمع متآزر لكفالة التقدم الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية والشعور بالمواطنة.

إن حماية حقوق الأطفال جانب أساسي في السياسة الخارجية للبرتغال في إطار أقرب العائلات إلينا – الاتحاد الأوروبي – ولكن أيضا في إطار الأمم المتحدة وبالطبع في سياق مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وفي مجموعة الأمم الأيبرية – الأمريكية التي تفخر البرتغال بكونها من أعضائها الملتزمين. إن حضورنا هذه الدورة الاستثنائية هو برهان على عزمنا الثابت على أن نستمر في الإسهام النشيط في التحقيق العالمي لحقوق الإنسان سواء في بلادنا أو على الصعيد الدولي.

ولهذا السبب يطيب لنا أن نسلط الضوء على مشاركة الأطفال والناشئين من جميع أنحاء العالم، بما فيه البرتغال، في هذه القمة. إن مشاركة الناشئين كما نراها، فيها عنصر رمزي، غير أنها أكثر من مجرد بادرة رمزية: فهي إعراب عن اعتراف جليل بأن الأطفال والناشئين إنما هم مواطنون ومشاركون نشيطون في بناء مجتمعاتنا.

أختم بتوجيه كلمة خاصة جدا إلى الأطفال المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية. إنهم الأهداف الحقيقية لجهودنا وشواغلنا. وأود أن يفهموا أننا نغامر

بمصيرنا كل يوم إذ نجهد لإعطاء أطفالنا وناشئينا عالما أفضل. وأود كذلك أن يعرفوا أنني سأفعل كل ما أستطيع لبناء عالم لأطفال آباء لم يكونوا هم أبدا أطفالا، كما قال ذلك ببلاغة الكاتب البرتغالي سويرو بيريرا غوميز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيدة الموقرة سندرا سومانغ بيبر انتوتسي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو.

السيدة بيرانتوتسي (بالاو) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أمثل جمهورية بالاو وشعب بالاو، خصوصا أطفاله، أمام الجمعية العامة. وأود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر الأمم المتحدة على تيسيرها عقد هذه الدورة الاستثنائية للأطفال. وأشكر اليونيسيف، ووكالة ''انقذوا الأطفال'' وجميع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بلا هوادة لصالح أطفال العالم. إني أشكرهم وأهنئهم على عمل جيد أدوه. إن التقرير السنوي لليونيسيف عن عام ٢٠٠١ فيه موجز عظيم للإنجازات التي تمت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ أي ''عقد العمل'' لليونيسيف.

في بلدي الجزري الصغير، بالاو، لدينا بعض الانجازات التي نفخر بالكلام عنها. لقد صدقنا على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٥ وقدمنا في ١٩٩٨ أول تقرير منا عن تنفيذها إلى لجنة حقوق الطفل. ودعتنا تلك اللجنة في العام الماضي إلى مناقشة تقريرنا معها. وبعض الإنجازات التي سلطنا الضوء عليها في التقرير تشمل حقيقة أن أكثر من ٩٥ في المائة من جميع الأطفال البالغة أعمارهم سنتين قد حصنوا ضد أمراض الطفولة التي يمكن منعها بالتطعيم، وأن التعليم العام أصبح مكفولا بقوة التشريع، وأن معدل وفيات الرضع عندنا أقل من ١٥ في الألف. وهناك إمكانية عامة للحصول على العناية الصحية والماء الصالح للشرب في بلدنا. ونعمل جاهدين في الوقت الحاضر لجعل المستشفى الوحيد لدينا يحصل على شهادة اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة المشتركة بكونه مستشفى صالحا للأطفال، لتعزيز الرضاعة بالثدي في بلدنا. ونتوقع عملية تقييم خارجية في منتصف هذا العام.

وبينما تشجعنا هذه الإنجازات، فإن لدينا عملا كثيرا لا يزال متبقيا، ليس فقط لحماية حقوق الطفل بل كذلك لكفالة جعل طفولتهم صحية ومرحة ومقدرة. ونؤيد تأييدا كاملا إعلان يانوكا للجزر الصحية، الذي أقره وزراء صحة جزر المحيط الهادئ في فيجي في ١٩٩٥، بوصفه رؤيتهم للقرن الحادي والعشرين. والخصيصة الأولى من خصائص الجزر الصحية هي أن تلك الجزر يجب أن تكون مكانا يحصل فيه الأطفال على التغذية البدنية والذهنية. وفي بالاو أضفنا الروح إلى تلك الخصائص التي يجب أن تتوفر في الجزر الصحية.

وعلى الرغم من وجود إمكانية عامة للحصول على العناية الصحية في بلدي، فإن العناية الصحية الكاملة اللازمة ليست دائما متوفرة لأطفالنا. وفي سبيل كفالة الصحة الجيدة لأطفالنا، مددنا أيدينا إلى جارتنا تايوان، جمهورية الصين، لبعض العناية الطبية التي نحتاج إليها. وفي هذا الوقت بالذات، بينما أتكلم أمامكم، هناك على الأقل اثنان من أطفالنا يعانون من حنك ذي شفة مشقوقة، تجري معالجتهما بعملية جراحية خاصة في أحد المستشفيات المتقدمة في تايوان، بلا تكلفة على عاتقهما أو على عاتق عائلتيهما.

كنت أتمنى لو أستطيع أن أستمر في القول بأن كل شيء على ما يرام في جزرنا. ولكني أخشى أني لا أستطيع أن أفعل ذلك. واسمحوا لي فقط أن أذكر بعض الأسباب لقولي أن كل شيء ليس على ما يرام في الجزر. فلدينا

متغيبون عن الدراسة ومنقطعو الدراسة. ولدينا حالات حمل للمراهقات خارج الزواج، ولدينا مشاكل في استعمال المخدرات في المدارس. وبدأنا نلمس من أطفالنا علامات متزايدة على عدم احترام أبويهم وكبار السن. والواقع أننا نشعر فعلا بالقلق.

إن المؤتمر الوطني السنوي للنساء في بالاو، الذي انعقد في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل من هذا العام، عالج موضوع ''العناية بأطفالنا وتغذيتهم''. وفي هذا المؤتمر توسع الشخص الذي تحدث عن حقوق الطفل في كلامه عن استعمال التبغ كشكل من أشكال الاستغلال، كما تشير إلى ذلك المادة ٣٦ من اتفاقية حقوق الطفل. إن تلك المادة تقول إن الطفل له حق الحماية من ''سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاهة الطفل'' (القرار ٤٤/٢٥، المرفق).

إن الدراسة المسحية التي قمنا بها حول استعمال التبغ لدى شبيبتنا تبين أن ٥٤ في المائة من طلبة المدارس الابتدائية و ٦٨ في المائة من طلبة المدارس الثانوية يقومون بمضغ جوزة التنبول مع التبغ. وتبين الدراسة كذلك أن ١٨ في المائة من طلبة المدارس الابتدائية و ٢٣ في المائة من طلبة المدارس الثانوية يدخنون السجائر في الوقت الحاضر. وإني أتساءل ما هي معدلات استعمال التبغ بين الأطفال في كل بلد من بلدان الدول الأعضاء الأخرى.

نحن نحضر برامج قناة بي. بي. سي. العالمية وقناة سي. إن. إن، وتنخلع قلوبنا لمرأى الأطفال الذين تدمر حياتهم الصراعات المسلحة والفقر والجوع. وما أكثر الأطفال الذين لا تتوفر لهم إلاّ فرصٌ قليلة جداً للعيش حياة سليمة. ومع هذا، فكثيرون منا يرقبون – تارة بعدم اهتمام وطوراً بازدراء – أطفالنا وهم يدخنون التبغ يومياً، حتى بين ظهرانينا أحياناً، ولا نفعل شيئاً إزاء ذلك. ونرفع الصوت معلنين ''غلط'' عندما يُستغل الأطفال جنسياً أو في مضمار العمل. هذا مع أن شركات السجائر تعرف أن النيكوتين عامل إدمان، وهي تستهدف أطفالنا لاستغلال روح المغامرة لديهم ورغبتهم في بريق الفتنة والقوة والسرعة، ولا نفعل إلاّ القليل – هذا إن فعلنا شيئا – لوضع حدٍ لاستغلال أطفالنا هذا.

وقد لا نكون قادرين على أن نفعل الكثير للأطفال في مناطق الصراع المسلح أو لمن يعيش منهم في الفقر، لكن بإمكاننا أن نفعل الكثير لأطفال عديدين يتمتعون بإمكانات رائعة للتحلي بصحة جيدة، مع أنهم مهددون بفقدان هذه الإمكانات من جراء إدمانهم التدخين، لأن استغلالهم يتم بهدوء على مرأى ومسمع منا. وبوسعنا دعم الاتفاقية الاطارية لمكافحة التبغ الشديدة اللهجة، التي يجري حالياً التفاوض بشأنها – وذلك في حدود طاقتنا. وبلدي ما فتئ يدعو إلى اعتماد اتفاقية شديدة اللهجة خلال تلك المفاوضات. وأنا أطالب البلدان الأخرى بأن تحذو حذونا باسم جميع أطفالنا. إن لهم حقاً في الحماية وعلينا واجب حمايتهم. وباستطاعتنا أن نجعل من هذا الأمر انجازاً من أعظم انجازاتنا من أجل الطفل في هذا العقد، عقد تجديد التزامنا، وفي عملنا للمستقبل.

وختاماً، بودي أن أضيف أن بلدي ملتزم بتأدية دوره ليجعل العالم مكاناً مناسباً للأطفال. وأرغب في الاعراب عن عرفاننا بالعمل الرائع الذي قام – ولا يزال يقوم به – مكتب اليونيسيف الإقليمي لمنطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ لأطفال منطقة المحيط الهادئ. وباسم أطفال بالاو، أريد أن أشكر جميع المشاركين على ما بذلوه من جهود، تضافرت لصالح أطفالنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة عطية عناية الله، وزيرة إنماء المرأة والرفاه الاجتماعي والتعليم الخاص في باكستان.

السيدة عناية الله (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): إن باكستان أمة نزّاعة إلى دعم الأطفال؛ وهي تتولى أمر ٥٠ مليون طفل في مجتمع نابض بالحياة ومع حكومة تركز على الطفل. فباسم وفد بلادي، الذي يتمثل فيه كل أصحاب العلاقة، أود أن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الدورة الاستثنائية. إنكم تحملون معكم إلى منصبكم ما يُعرف به الشرق من دفء تقليدي وحكمة أسطورية، ورؤيا أمة تواقة، منطلقة. ونحن واثقون من أن هذه الدورة الخاصة ستحقق أهدافها بإشرافكم المقتدر. وفي هذا لكم منا كل تأييد وتعاون.

ونحمل إلى هذه الدورة تحيات شخصية من الرئيس برويز مشرّف ودعاءه بنجاحها. ومن السهل أن يُفهم كيف أن مشاركة الرئيس مشرّف في هذا الاجتماع، التي كانت مقررة سابقاً، قد تغيرت برمجتها بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وانهارت مع الدمار الحاصل، وذلك من جهة بسبب المجزرة التي ابتليت بها منهاتن والساحل الشرقي للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى بسبب الاضطراب الذي اندلع في منطقتنا. وكان الرئيس مشرّف بين نارين. اتُخذ قرارنا لما فيه مصلحة الوطن وبالنظر إلى سعي باكستان إلى السلم العالمي، خاصة في منطقة جنوبي آسيا التي أصبحت منطقة نووية. وتكرر باكستان تأكيدها أنها تناهض بحزم الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن ندين الجرائم الغادرة التي ارتكبت بحق الإنسانية والتي خلفت آلاف الأطفال تحت وطأة الصدمة من جراء فقدهم والديهم أو أحبائهم. ونشاطر الأيتام ألمهم المبرح وأساهم. ألا فلترقد أرواح الموتى بسلام.

إن إيمان باكستان بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ودعمها لها قديما العهد؛ وكدليل تمثيلي على ذلك، نذكر أنه من عدة عقود، عندما كان وجود اليونيسيف موضع تشكك وتساؤل، قام ممثل باكستان لدى الأمم المتحدة بالدفاع عنها دفاعاً مقنعاً باسم أطفال العالم وأحرز نصراً معنوياً مبيناً، منحت الجمعية العامة وفقاً له، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، بركتها موافِقةً على اليونيسيف. ويقول شهود عيان إنه كان يوماً لا ينسى. ولقد كانت ثقتنا بالمنظمة الوليدة آنذاك وبولايتها في محلها. ونحن نفخر اليوم بعمليات اليونيسيف. ونود أن نعبر عن شكرنا لكارول بيلامي والفريق الذي عمل معها لتحويلهم كابوس أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الشنيعة إلى حلم تحقق بدورة استثنائية.

وتتميز باكستان بفخرٍ أيضاً أنها أحد البلدان الثمانية التي اتخذت مبادرة إصدار أول نداء من أجل الطفل. إن الاستجابة لذاك النداء كانت حقاً جدَّ هامة. وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عُقد عامَ ١٩٩٠، نجاحاً لم يسبق له مثيل. ولذلك، فمن الطبيعي وحسب أن نقوم بعد عقد بتقييم ما تمَّ إنجازه ومكامن التقصير وما ينبغي عمله لاستكمال جدول أعمالنا غير المنجز.

لقد تصدت اللجنة التحضيرية لهذه المهمة الضخمة. وبعد كثير من عرق الجبين والكد أتى مشروع الوثيقة الختامية، ”عالم مناسب للأطفال“ (A/AC.256/CRP.6/Rev.3) مدعاةً لفخر رئيسة اللجنة، الآنسة باتريسيا دورّانت ومكتبها؛ ولو لم يحبوا عملهم، لما تحقق ذلك. ونرحب بهذه الوثيقة كصك تطلعي، مركّز وموجَّه نحو النتائج. ونؤيد الاهتمام الكبير المولى للأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة، كالأطفال المستغَلين والمتأذين – خاصةً ضحايا المتاجرة بالأطفال وبغاء

الأطفال، الذي لا يزال يشكل عذاباً لضمير الانسانية الجماعي؛ والأطفال الكثر المتأثرين بالصراعات المسلحة، التي تقتل وتشوِّه وتهجِّر ملايين الأطفال بلا هوادة؛ والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هذا المرض الذي يتَّم وحده ١٣ مليون طفل.

ولسنا بحاجة إلى البحث بكد لمعرفة سبب فشلنا في الوفاء بالتعهدات التي أعلنّاها قبل ١٠ أعوام في هذا المبنى بالذات. إن الفقر المدقع والحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي والاستغلال هي، إلى حد بعيد، العوائق التي تُحبط مطامحنا الخاصة بأطفال العالم. بيدَ أن هذه الحالة لا يستحيل الانعتاق منها. والعقد الماضي، رغم تمخضّه عن تحديات جديدة، هيأ فرصاً فريدة جعلتها العولمة ممكنة. وفكرة عالم ملائم للأطفال شكلت بكد وجهد برنامجنا المشترك. وفي هذه القاعة، أيد قادة العالم بالإجماع نهج التناول هذا خلال مؤتمر قمة الألفية.

ومن نافلة القول إن نذكر أن مطامحنا ستبقى حلماً وهمياً إلى أن – وما لم – يساعد العالم المتقدم والوكالات الدولية المانحة والمؤسسات المالية البلدانَ النامية، بتدابير تُتخذ لتخفيف الديون، وبمزيد من المساعدات الإنمائية والاستثمارات المعززة، بإزالة الحواجز التجارية وتدابير لسد الثغرة الرقمية.

هل لدينا الإرادة السياسية لمواجهة التحديات العالمية بنهج متسق وعالمي؟ لا يمكن أن يكون الرد إلا بالإيجاب، لأنه يجب علينا أن نضمن سلامة أطفالنا، وليس هناك من عذر نبرر به عدم العناية بأطفالنا. وفوق كل ذلك، كما قالت غابريلا ميسترال، الفائزة بجائزة نوبل: ”ثمة أمور كثيرة نحتاج إليها، يمكن التريث بشأنها، أما الطفل فلا يمكن أن ينتظر“.

ونحن في باكستان نقر بأن أسوأ الضحايا حالا في القرن الحادي والعشرين هم أطفال العائلات الأسيرة للفقر. وإن حكومة الرئيس برويز مشرّف تعمل على إقامة الحكم الصالح، واستعادة الديمقراطية، والانتعاش الاقتصادي الذي ينظم عملية الاقتراض الأجنبي بهدف التخلص من الاعتماد على الدائنين الخارجيين. وتعمل باكستان حاليا على تنفيذ برنامج إصلاح شامل يحمي الضعفاء، بما في ذلك الأطفال الذين يعتبرون عنصرا أساسيا في جدول أعمال الأمن الإنساني في باكستان.

أما نهج باكستان فقوامه أن قضايا الأطفال تقع في نطاق قانون حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية. وفي خطة المنظور الوطني التي أعددناها، ركزنا على أربعة مجالات: التعليم الأساسي، ووفيات الأطفال، والقضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥، والمصادقة على الصكوك الدولية.

وإن اتفاقية حقوق الطفل قد تطورت اليوم لتصبح حركة وطنية للأطفال تُعنى بها الحكومة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وأهم من ذلك، الأطفال أنفسهم. وباشرت أيضا حكومة الجنرال برويز مشرّف اتخاذ تدابير للقضاء بشكل كامل على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥، وأقدمت باكستان على خطوة هامة حين صادقت على الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية. كما وقعنا أيضا على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وإن باكستان فخورة الآن بتوقيعها على كل المعاهدات المتعلقة بالأطفال.

وتقديم هذه الصورة الجامعة بين مختلف الألوان ضروري نتيجة لضيق الوقت. وسيتم توزيع نص أكثر تفصيلا. وهو يشير إلى سلسلة مبادرات نسعى في باكستان إلى اتخاذها لنجعل العالم صالحا للأطفال.

وأود أن أترك القادة الشباب — وهم من أصحاب المصلحة المهمين في هذه الجلسة – بعض الأفكار. أولا، يجب أن يتذكروا أن الوقت الضائع لا يمكن أبدا إيجاده مرة أخرى. وثانيا، يشعر الناس بالوحدة لأنهم يبنون جدرانا بدلا من الجسور. وثالثا، فليبق نوركم مشعا؛ والله سيضعه في مكان يراه فيه الجميع.

سنعود إلى ديارنا ونحن أكثر حكمة وأكثر ثباتا، في اقتناعنا بأن حرمان الأطفال، سواء من حريتهم، أم من نموهم أم من تعليمهم، في الحقيقة يجرد الأمم من شعورها الأخلاقي. بتلك الروح نشارك الصوت العالمي في دعوته إلى إحداث تغيير نوعي في حياة أطفالنا. ويمكننا معا أن نجعل هذا العالم عالما مناسبا للأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سلمى عبد الجبار، أمينة الشؤون الاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية.

السيدة عبد الجبار (الجمهورية العربية الليبية): منذ أكثر من عقد، التأم هنا في مقر الأمم المتحدة، أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات، في قمة عرفت بقمة الطفل، ناقش الرؤساء خلالها، بكل صراحة ووضوح، مسؤولياتهم تجاه الأطفال، ووعدوا بأن يضعوا مصالح الطفل قبل أي شيء سواها، ووافقوا في نهاية ذلك الحدث، على أهداف محددة، تتصل جميعها ببقاء الطفل وصحته وتغذيته وتعليمه وحياته.

وما من شك في أن خطوات قد قطعت بصورة متفاوتة بين أعضاء المجتمع الدولي، من أجل تحسين أوضاع الطفل. فقد وضعت أغلب الدول خططا وطنية، كما أن المنظمات الأهلية كان لها دور فاعل في عدد من المجالات، في بلورة المفاهيم، ورفض العوائق الماثلة أمام إعمال حقوق الطفل، وتقديم المقترحات بهدف تعزيز النماذج والأنماط السائدة، والتنبيه إلى المخاطر المحدقة بالأطفال، وبخاصة الذين يعيشون في ظروف صعبة تهدد حياتهم وصحتهم ونموهم البدني والعقلي.

ولكن مع هذا الاهتمام بالطفل في كل الدول، ورغم كل تلك الخطابات الرسمية، لا بد من الاقرار بأن ما تحقق يبقى دون الآمال، وأن البون شاسع بين التعهدات المقطوعة من قبل الدول والإنجازات المحققة على أرض الواقع. فضلا عن تعدد مظاهر استغلال الأطفال وانتهاك حقوقهم، وذلك بأشكال متنوعة من العنف والاستغلال، والإيذاء النفسي، والحرمان من المرافق والحاجات الحياتية. ولا يزال الطفل معرضا أكثر من غيره للآثار المدمرة للحروب والنزاعات والعقوبات الاقتصادية، وغير ذلك من المشهد اليومي لآفات العصر.

وما نشاهده في الأرض المحتلة فلسطين، هو الدليل الأكبر، حيث نشاهد قوات الاحتلال الصهيوني تمارس القتل المتعمد للأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المصابين منهم، وحرمانهم من الغذاء والرعاية الصحية، وضرب المناطق المدنية، وتهديم المنازل على رؤوس ساكنيها من الأطفال، واعتقالهم، واحتجازهم، وتعذيبهم، وقتل أهلهم أمام أعينهم، في مخالفة صريحة، وتحد صارخ لمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته لوقف هذه الجرائم التي ترتكب في حق الطفل الفلسطيني. فحقوق الأطفال في العالم لا تتجزأ.

أمام هذه الانتهاكات لحقوق الطفل، تتأكد اليوم الحاجة إلى بلورة صياغة جديدة لخطة عمل تنطلق من نظرة شاملة، ووقفة حازمة من أجل المحافظة على مبادئ حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

ونقول بكل فخر إن الجماهيرية العظمى تشهد تقدما متميزا في مجال حماية ونماء الطفل وذلك استلهاما لمبادئ ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر العظيمة، التي بلورت فلسفة اجتماعية هدفها رفاهية الإنسان وتحقيق سعادته، واهتداء بالفصل الثالث من الكتاب الأخضر، الركن الاجتماعي الذي وضع مبادئ هامة، وهو أن الطفل تربيه أمه، وأن الأم هي مظلة الحياة الطبيعية الصحيحة، كما أن الأسرة هي مهد الطفل ومنشؤه ومظلته الاجتماعية، وكذلك استرشادا بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، والتي نصت على أن المجتمع الجماهيري يضمن رعاية الأمومة والطفولة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء أمهم، وأن تُحرم من الأم أبنائها. وإنه من الحقوق المقدسة أن ينشأ الطفل في أسرة متماسكة وأن الإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرضاعة الطبيعية، كما أن التعليم والمعرفة حقان طبيعيان لكل إنسان.

لقد تجسدت هذه الشعارات والمبادئ في التشريعات النافذة. فقد قرر قانون العقوبات الحماية اللازمة للجنين وجعل بموجب مادتيه ٣٩٠ و ٣٩٥ الإجهاض جريمة، وفرضت المادة ٣٧٣ منه عقوبات صارمة على أعمال مثل جريمة قتل الطفل صيانة للعرض. وتضمن التشريعات النافذة ظروف عمل ملائمة للحامل وكذلك للمرأة بعد الولادة، حفاظا على حق الطفل في الحياة.

وتطبيقا لمقولة إن المجتمع الجماهيري ولي من لا ولي له، لدينا قانون المعاش الأساسي لكل الفئات والشرائح – ومنها الأطفال. وهناك القانون رقم ١٣ لعام ١٩٨٠، لضمان الإيواء والعلاج والتعليم لمن انقطعت بهم السبل. كما تنص التشريعات، ومنها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥، أن التعليم الأساسي إلزامي لجميع الأطفال – البنين والبنات – بدون مقابل. ويعاقب بموجب هذا القانون أي ولي أمر يمنع أطفاله من الالتحاق بالمدارس.

كما تشهد بلادي خطة عملية نحو تطوير النظام التعليمي بما يتمشى ومتطلبات العصر، بترسيخ نظم وتقنيات جديدة تضمن من خلالها مبدأ المشاركة ودخول العصر بكل تحدياته العلمية.

لدينا الكثير من التشريعات التي تحمي الأطفال من مختلف أشكال التمييز. فبموجب الإعلان الدستوري الصادر عام ١٩٦٩، فإن المواطنين في ليبيا متساوون جميعا أمام القانون. وينص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ بشأن تعزيز الحرية، على أن المواطنين في الجماهيرية العظمى – ذكورا وإناثا – أحرار متساوون في الحقوق. وتضمن مصادر التشريع الليبي والقوانين السارية حق الطفل في التعبير والتفكير والابتكار والإبداع. ولا يوجد في ليبيا أي قانون أو قيد اجتماعي يمنع الفتيات من دخول أي مجال تعليمي أو تدريبي. وتوجد الآن مئات البنات في مختلف التخصصات، وفي الشرطة والقوات المسلحة.

ويجرّم القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٧ إساءة معاملة الصغير. كما تنص المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات على عقوبة الحبس لمن يسيء معاملة الأطفال، سواء بالضرب أو التعذيب أو الإيذاء. لقد حققنا إنجازات كثيرة في مجال صحة الطفل. فقد وصلت نسبة التغطية ضد جميع الأمراض المستهدفة بالتطعيم إلى ١٠٠ في المائة. وتم القضاء نهائيا على العديد من الأمراض، مثل شلل الأطفال. كما تشير إحصائية المسح العربي – الليبي لصحة الأم والطفل لعام ١٩٩٥–٢٠٠٠ إلى انخفاض نسبة الإصابة بسوء التغذية في الجماهيرية العظمى عنها في دول الإقليم، حيث بلغت ٤,٧ في المائة للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية. ولا تتعدى نسبة الإصابة بالنحافة ٢,٧ في المائة.

لقد كانت الجماهيرية العظمى في مقدمة الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل، وبدون أية تحفظات. وعملا بأحكامها، لدينا لجنة تسمى اللجنة العليا للطفولة، تلتزم التزاما كاملا بتقديم التقارير الوطنية المطلوبة بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

كما أن الجماهيرية العظمى من أوائل الدول الأفريقية التي صادقت على ميثاق الطفل الأفريقي، والذي ينص على التزام الدول الأطراف بدعم وحماية وضمان حقوق الطفل ورفاهيته. والجماهيرية العظمى طرف في الاتفاقية رقم ١٨٢ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وتمنع القوانين السائدة في الجماهيرية استخدام الأطفال دون سن ١٥. كما وقعت بلادي، خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة: البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ والبروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بشكل غير مشروع. وتعكف الجهات المختصة على دراسة البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وذلك بهدف الانضمام إليه.

ونحن، إذ نبرز هذا أمام هذا المحفل من أجل تعزيز بقاء الطفل ونمائه وحمايته، فلا بد لهذه الجمعية من أن تعلم أن الطفل الليبي تعرض لعدد من المحن، وهي وفاة المئات من الأطفال نتيجة الحوادث على الطرق البرية بعد تطبيق حظر الطيران على بلادنا ضمن العقوبات الظالمة التي فرضت علينا واستمرت لمدة سبع سنوات. وقد مات الكثير من الأطفال الليبيين نتيجة انفجار الألغام التي زرعتها الدول الاستعمارية في أراضينا خلال الحرب العالمية الثانية. ولا يزال الكثير منهم يعاني من آثارها متمثلة في أطفال فقدوا أطرافهم بسبب لغم انفجر بينما كانوا يرعون أغنامهم أو يلعبون حول خيامهم. ومنذ ثلاث سنوات نكب ما يقرب من ٤٠٠ أسرة ليبية بمأساة حينما حقن بالعمد أطفالها الذين تتراوح أعمارهم ما بين شهرين و ١٤ سنة، بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما تسبب في وفاة عدد كبير من هؤلاء الأطفال. وينظر القضاء الليبي الآن في هذه الجريمة البشعة، وسيقرر بكل عدالة ونزاهة من قاموا بها ومن حرضوا عليها ودوافعهم الشريرة من ورائها.

إننا نرحب بعقد هذه الدورة التي أتاحت لنا أن نبرز ما تم القيام به وطنيا، واستعراض ما تم على المستوى الدولي، بشأن حماية الطفل. وهي توفر لنا فرصة تاريخية للتأكيد على التزاماتنا، ولوضع الخطط الكفيلة بضمان مستقبل أكثر إشراقا للطفولة. ونرى أن أهم ما يجب أن تتضمنه هذه الخطط هو توفير الرعاية الصحية الأولية والمرافق الصحية الملائمة. فمن غير المقبول أن يموت سنويا ١٠ ملايين طفل من أمراض يمكن اتقاؤها بالوقاية والتوعية وتوفير الأدوية رخيصة التكلفة. كما يجب تكثيف الإجراءات التي ثبتت فعاليتها لمقاومة سوء التغذية والقضاء على الأمراض، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال إنشاء المراكز الوقائية والعلاجية، وإتاحة الأدوية والعقاقير الأكثر فعالية والأقل تكلفة، وتقديم مساعدة خاصة لمن تيتموا بفعل هذا الوباء.

كما يجب وضع استراتيجيات محددة بزمن، لسهولة التحاق الأطفال بالمدارس، والذين يزيد عددهم الآن على ١٠٠ مليون طفل جلهم من البنات. وفي هذين المجالين فإننا نطالب بإعطاء القارة الأفريقية أولوية قصوى، حيث يوجد بها نسبة ٤٠ في المائة من أطفال العالم الذين لم يلتحقوا بالمدارس، و ٣,٥ مليون طفل يعانون من نقص

الوزن عند الولادة. كما يوجد بها ٧٠ في المائة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٩٠ في المائة من الأيتام بسب هذا الوباء.

ونحن في الجماهيرية العظمى، دفاعا عن حق الإنسان والطفل الأفريقي في الصحة والعافية، فقد أعلن الأخ قائد الثورة، العقيد معمر القذافي، في مؤتمر قمة أبوجا الذي عقد في العام الماضي، عن إنشاء المركز الأفريقي للأبحاث والسيطرة على الأمراض، وأن ليبيا ستتحمل الجزء الأكبر من تكاليفه. وذلك كمبادرة لعلها تحز أصحاب الضمائر الحية للمشاركة الفاعلة في إنجاح هذه المؤسسة والحذو حذوها لتوحيد الجهود في معركة الإنسانية ضد الأمراض الفتاكة.

يجب تقديم المساعدات والموارد للدول المتضررة من الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي يذهب الأطفال الأبرياء ضحية لها. ونحن نؤكد على أنه لا نجاح لخطة أو برنامج بدون موارد. ولذلك، فإن العمل على ضمان حياة سليمة صحيا، وتوفير التعليم الجيد النوعية وحماية الأطفال من الأمراض، يحتاج إلى الموارد الكافية على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى تخصيص موارد أكثر من أجل الطفولة في الميزانيات الوطنية. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية إعطاء أولوية للإنفاق على برامج حماية الأطفال فيما تخصصه من موارد للإنماء. كما نشدد على الإسراع بحل مشكلة المديونية الخارجية التي ترهق البلدان الفقيرة والنامية وتعرقل جهودها لحماية الطفل ونمائه. وندعو أيضا إلى تنفيذ سياسة تقضي بالإعفاء من الجمارك ونظام الحصص لصادرات الدول النامية والأقل نموا، دعما لجهودها لتنفيذ خطط العمل لفائدة الأطفال.

ختاما، إننا ندرك جيدا أن هناك أمورا كثيرة يجب منحها الأولوية. لكن، ما من شيء أكثر أهمية من حياة أطفالنا. فلنعط هذا الموضوع الأولوية القصوى. فالأطفال هم عماد المستقبل ومحور تقدم المجتمعات في كل زمان ومكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكِّر الوفود مرة أخرى بأن البيانات التي يُدلى بها في المناقشة العامة يجب أن تقتصر على ٥ دقائق. وأود كذلك أن أحيط الجمعية علما بأن لدينا في صباح هذا اليوم وحده ٣٣ متكلما على القائمة. وأشكر الأعضاء مقدما على تعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليون ألفريد أوبيمبات، وزير الصحة والتضامن والعمل الإنساني في جمهورية الكونغو.

السيد أوبيمبات (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يحتل مستقبل الطفل اليوم مركز رؤيتنا للعالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدافع عن أهم استثمار وأن يشجعه، وهو الاستثمار في الطفولة. ولهذا، فإن وفد الكونغو، برئاسة السيدة أنطوانيت ساسو نغيسو، حرم رئيس دولتنا، يُعرب عن تهانيه الحارة والقلبية للأمم المتحدة وللأمين العام كوفي عنان على التنظيم الناجح لهذا التجمع العالمي من أجل الطفل.

إن مشروع الوثيقة الختامية المعنون ''عالم صالح للأطفال''، يعيد تركيز شواغلنا على الأطفال بوصفهم آباء وقادة على جميع المستويات. فالأطفال أفضل رمز للحياة الإنسانية في كل مراحل التاريخ. ولذا، يجب أن نترجم هذه الوثيقة إلى واقع. وقطعا لا ينبغي أن يكون أكبر شواغلنا النقاش الذي دار طوال النظر في مشروع هذه الوثيقة حول نقاط تختلف الآراء بشأنها. ونحتاج بدلا من ذلك إلى حشد قوانا من أجل التنفيذ المنتظم والفعال على الصُعد الداخلية والإقليمية والدولية لخطة العمل الجديدة.

ونظرا للافتقار إلى التوحد في النهج المتبع إزاء التنمية فإن البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل لعام ١٩٩٠ وفي إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠. ولهذا، من الضروري أن توجد شراكة مستدامة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تنفيذ الأهداف الرامية إلى تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونموه.

ولا شك في أن قضية مستقبل الطفل تشغل مكانا جوهريا في مناقشاتنا، سواء دارت هذه المناقشات بشأن السلم والأمن أو التنمية أو الصحة أو مكافحة الفقر أو حماية البيئة. ومن الواضح أن هذا هو السبب في حشد المجتمع الدولي لقواه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادئ، وفي أوروبا وفي أفريقيا، أي في جميع أنحاء العالم، للنظر في مستقبل الطفل.

ورغم اختلاف نتائج الوفاء بالالتزامات التي قُطعت عام ١٩٩٠، نظرا لعوامل داخلية وخارجية، فإن بلدي، الكونغو برازافيل، قد تعهد بإنشاء آلية قانونية من أجل الطفل. كما انضم الكونغو إلى الصكوك القانونية الإقليمية والدولية الرئيسية المعنية بالطفل وصدق عليها. ولهذا، فبالرغم من تحدي الكونغو للشدائد خلال فترة من التقشف. استطاع أن يكيف أهدافه وفقا للاحتياجات الماسة التي يتطلبها عصرنا.

وقد آن الأوان – بل إن هناك ضرورة – لتحقيق التكامل الإقليمي؛ ولوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة، حيث إنه كثيرا ما يكون الأطفال أول من يدفع الثمن لسوء تصرفاتنا في الأعداد المتزايدة من الصراعات؛ ولتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المتصلة به، لأن الأطفال هم الضحية الرئيسية في هذا المجال أيضا.

إن المخاطر جد كبيرة، كما يجري التسليم بذلك في كثير من الأحيان، فمستقبل البشرية يعتمد على ما ننجزه الآن من أجل الأطفال. والكونغو يُدرك ذلك تماما. وفضلا عن ذلك، بغية الوفاء بالتزاماته تجاه الطفل، قدمت حرم رئيس الدولة زخما قويا جدا في إطار العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية من خلال مشاركتها الشخصية في جميع مؤتمرات القمة ذات الصلة لزوجات رؤساء الدول على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولهذا أيضا قال ٢٢ في المائة من سكان الكونغو ”نعم للأطفال“ في استجابتهم لنداء الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب باسم السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، عن امتناننا لجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف وللمنظمات غير الحكومية، تلك الجهات التي ظلت بلا كلل تقدم مساعداتها المتواصلة المتعددة الجوانب من أجل تسريح أكثر من ٠٠٠ ٢٥ من أعضاء الميليشيا السابقين وإعادة إدماجهم. ومن أجل استكمال جمع حوالي ٠٠٠ ١١ قطعة من السلاح، بالإضافة إلى الذخائر – أي من أجل إعادة بناء الكونغو.

وكما يمكننا أن نرى، سيظل مستقبل الطفل مُعرضا للخطر إن لم تنفذ دول العالم مجتمعة مهمة تحرير الطفل. ولهذا، دعونا نختار معا بروح من السلم والوئام مستقبلا يليق بالطفل. ولنواصل القول إلى الأبد، متحدين، بأن الطفل يأتي في المقدمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد فهد سالم الشقرة، وزير التعليم في العراق.

السيد الشقرة (العراق): يشرفني ويسعدني أن ينيبني السيد رئيس جمهورية العراق الرئيس القائد صدام حسين، حفظه الله ورعاه، لأن أمثل بلدي في أعمال

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هذه لمناقشة واحد من أخطر موضوعات العصر التي تتصل بمعاناة الطفولة واحتياجاتها.

في البداية، أود أن أبين أنني وأعضاء الوفد العراقي – الذي يضم ممثلين عن أطفال العراق وأمهاتهم والمنظمات غير الحكومية المعنية بالطفل – قد مُنعنا من حضور كل اجتماعات هذه الدورة، حيث لم تُمنح تأشيرات الدخول إلا أمس الأول. وعليه لم يتمكن أطفالنا من مشاركة أطفال العالم في أنشطتهم. وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من تصرفها هذا إلى منع أطفال العراق المحاصرين أصلا من إسماع صرختهم لشرفاء العالم في هذا المؤتمر وفضح الجرائم التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية بحقهم.

مع بداية عقد التسعينات، بدأ أطفال العراق مواجهة كارثة إنسانية ليس لها مثيل في التاريخ، زاد من جسامتها وفظاعتها أنها من صنع بشر يدعون التفوق العلمي والتقني ويتباهون بالدفاع عن حقوق الإنسان. ولقد وقعت هذه الكارثة نتيجة لفرض حصار شامل ظالم من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باسم منظمة الأمم المتحدة وتحت سمعها وبصرها وأمام صمت حكومات العالم أجمع. ولقد تسببت هذه الكارثة في تدمير أكثر شرائح المجتمع ضعفا، وهم الأطفال والنساء وكبار السن، بعد أن تم حرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية المتمثلة في الحصول على الغذاء والدواء والتمتع بحق الطفولة في الحياة والنمو والسعادة والعيش بكرامة.

يكفي أن أشير في هذا الخصوص إلى وفيات الأطفال، حيث بلغت حوالي مليون طفل، منهم أكثر من نصف مليون ضمن الفئة العمرية الأقل من خمس سنوات، أي بواقع ٩ ٠٠٠ طفل شهريا، أي بمعدل طفل واحد كل خمس دقائق. وهذا يعني أن ٩٠٠ طفل دون الخمس سنوات سوف يموتون خلال أيام مؤتمرنا هذا. وما هو أكثر مأساوية أنهم يموتون موتا بطيئا ومؤلما من جراء إصابتهم بالعديد من الأمراض، حيث لا يجدون العلاج والدواء الكافي.

كما يتعرض أطفال العراق وشعبه إلى جريمة العصر في استخدام ''دعاة الإنسانية'' لليورانيوم المنضب، حيث أطلقت أكثر من ٠٠٠ ٩٥٠ قذيفة على بلدي العراق، والتي فاقت بنتائجها المأساوية ما حصل في نغازاكي وهيروشيما. وهذا ما يجعلني أتساءل: كيف لنا في العراق أن ننفذ التوصيات والقرارات التي ستصدر عن هذه الدورة الخاصة بالطفل، ومنها الفقرة ٣٤، الواردة في التقرير الختامي (A/AC.256/CRP.6/Rev.3)، والداعية إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات، في إطار شعار ''العالم الذي يليق بالأطفال''؟

إن من يقرأ وثيقة الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد (A/S-27/3) يجد أنها تتفق مع ما ذهبنا إليه. واسمحوا لي بأن أذكركم بما ورد في الفقرات التي صيغت على استحياء:

> ''وربما كان عدد الأطفال الذين عانوا من الصراعات المسلحة والعنف منذ مؤتمر القمة [الأول] أكبر مما كان عليه في أي فترة مماثلة [أخرى] في تاريخ البشرية.'' (الفقرة ٢٨)

> ''... وقد طرحت الصراعات المسلحة، وأشكال العنف الأخرى، على طول عقد التسعينات، تحديات كبرى لحقوق الطفل ونمائه.'' (الفقرة ٧٢)

> ''إن الصراعات، فضلا عن قتل أكثر من مليونين من الأطفال في العقد الماضي، قد خلفت

ملايين أخرى من المعوقين والمتضررين نفسانيا من جراء تجارب مروّعة.'' (الفقرة ٧٣)

وعلى الرغم من اتسام من صاغ الفقرات أعلاه بالموضوعية، إلا أن هذه الفقرات تعوزها الجرأة لتسمية الأمور بمسمياتها.

ولذا فنحن مدعوون في هذه المناسبة النبيلة، التي تجتمع فيها دول العالم أجمع، لنبذ سياسة العنف المفروضة على أطفال العراق وفلسطين، وإدانة كل أنواع الحصارات التي يعاني منها أطفال أمتنا وأطفال العالم كافة. ولتكن صياغتها في فقرة مستقلة واضحة، وإلا سينطبق على قرارات هذا المؤتمر وتوصياته ما جاء في الفقرة ١١ ونصها كالتالي:

''وكثيرا ما قيل في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة إن الأهداف توضع دائما لكن لا يتم تحقيقها أبدا. و[يقال أيضا] إن الالتزامات على الورق نادرا ما تحول إلى إجراءات على أرض الواقع.''

لقد عانى أطفال العراق من ويلات الحروب والألم والجوع، وقاسوا المرض. وتتواصل معاناتهم هذه دون بارقة أمل من المجتمع الدولي. فكيف نتوقع من أطفال العراق الترحيب ببرامج صممتها نفس الأيادي التي تبقيهم جياعا يأكلهم المرض؟ وكيف يمكن لنا أن نفسر لهم أن منظمات الأمم المتحدة تتقدم بعونها لتضميد جراح سببتها لهم الأمم المتحدة نفسها؟

نودّ أن نذكركم أيها السادة الرؤساء وممثلي الدول بأن من يعاني من أطفال العراق اليوم هم من سيقود العراق غدا. ولذلك فإنه لمن الصعوبة بمكان أن ينسى من عانى الجوع والألم وحرمان الطفولة والإحباط في المراهقة من فرض الحصار عليه ومن أسهم في استمراره. فهل هذا أمر مقبول لديكم؟ وكم طفلا عراقيا يجب أن تقتل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لكي تتخذوا قرارا وتقوموا بعمل ما لرفع الحصار عن أطفالنا؟ أم أراكم تتفقون مع السيدة أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا السابقة، حين سألها مندوب قناة الـ CBS التلفازية: ''سمعنا أن نصف مليون طفل توفوا في العراق، وهذا العدد أكثر من الأطفال الذين قُتلوا في هيروشيما. فهل يستحق الهدف ذلك؟'' فأجابته قائلة: ''إنه خيار صعب. ولكني أعتقد أن الهدف يستحق ذلك.''

إنني على ثقة أن شرفاء العالم من رؤساء يمثلون شعوبا أدركت المأساة إدراكا كاملا، ووقفت موقفا سوف يذكره أطفال العراق لهم، سوف يقفون اليوم الوقفة التي ينتظرها العالم منهم، متخذين قرارا صريحا بإنهاء الحصار على العراق وأطفاله، والتزاما بتنفيذه.

أتمنى لمؤتمركم التوفيق والنجاح في قراراته وتوصياته لتحقيق أهدافه الكبيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد محمد الرشيد، وزير التربية في المملكة العربية السعودية.

السيد الرشيد (المملكة العربية السعودية): بعد انقضاء أكثر من عقد من السنوات على القمة العالمية الأولى من أجل الطفل، وإقرار صك دولي يحدد حقوقه حظي بتأييد دولي غير مسبوق، نعود اليوم – قادة ومسؤولين – لنجدد ما التزمنا به لضمان مستقبل أفضل لكل طفل، ولنتدارس فيما بيننا في هذا الظرف التاريخي الدقيق ما أنجزناه في مجال الطفولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وما ينبغي علينا إنجازه واستكماله لضمان مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا.

إننا في المملكة العربية السعودية لا ننظر إلى حقوق الطفل على أنها مجرد إنجاز يجب الحفاظ عليه فحسب، بل نؤمن أن حقوق الطفل أمانة يحملها الوالدان والمجتمع والدولة، وهي مسؤولية يُسألون عنها. ولذا فإن العلاقة بين الطفل ووالديه من جهة، والطفل ومجتمعه بكل مؤسساته من جهة أخرى، لا تقوم على البُعد المادي التعاقدي المبني على المنفعة والمصلحة المتبادلة، بل تقوم على أساس من العقيدة والإيمان والعقل. وهي علاقة تسودها في الوقت نفسه الرحمة وتحفها المودة.

إن الحق الأول للطفل أن يكون نتيجة زواج شرعي. فهو من هذه الناحية حق له قبل أن يُخلق، لأن الإسلام ينكر أي علاقة جسدية بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج. فالأسرة القائمة على الزواج الشرعي هي الخلية الأولى في المجتمع الإنساني ونواته وعماده، يولد فيها الطفل وينشأ ويترعرع بين جنباتها، وتنغرس فيه بذور الخير والاستقامة أو الشر والانحراف.وقد نصت المادة ١٠ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على ”حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم“.

وحقوق الطفل في الحياة والبقاء والنمو، كما أقرتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، تبدأ منذ أن تُنفخ فيه الروح في رحم أمه، وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية الغراء. إذ أن حياته هبة من الله، وحقه في الحياة مصون يجب الحفاظ عليه، ولا يجوز المساس به بالإجهاض، لأنه يعد قتلا متعمدا لنفس بشرية. وبالتالي لا يجوز الإجهاض لتحديد النسل أو تنظيم الأسرة، ولا يُلجأ إليه إلا عندما تكون حياة الأم في خطر.

ولذا كان من الطبيعي اهتمام الأنظمة في المملكة العربية السعودية بالمرأة الحامل وبتغذيتها ورعايتها صحيا، سواء كان ذلك خلال الحمل أو بعد الولادة. وقد كفل نظام العمل والعمال السعودي حقوقا ثابتة للمرأة الحامل وللطفل قبل مولده. فللمرأة الحامل الحق في إجازة وضع لمدة شهر قبل موعد الولادة، وستة أسابيع بعد الولادة، كما يحق للمرأة العاملة عندما تعود لمزاولة عملها بعد الولادة أن تأخذ استراحة لإرضاع وليدها، بالإضافة إلى أوقات الراحة الممنوحة لكل العاملين. ويتحمل صاحب العمل تكاليف الفحص الطبي ونفقات العلاج والولادة. ولا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة خلال تمتعها بإجازة الحمل والولادة.

ووفقا للتعاليم الإسلامية، ضمن النظام في المملكة العربية السعودية حق الطفل قبل ولادته في الميراث. فإذا توفي الوالد فإن توزيع الميراث لا يتم إلا بعد ولادة الطفل، مما يعطي الأم الاستقرار النفسي والرعاية الأسرية حتى تضع وليدها.

إننا في المملكة العربية السعودية ننظر إلى الطفل على أنه نواة التنمية في بلادنا وهدفها. لذلك حُشدت الجهود لإتاحة الفرصة لكل طفل للتمتع بكل حقوقه الأساسية، إذ تقوم المؤسسات الحكومية والأهلية بدور كبير في مجالات الرعاية المختلفة للأطفال من تعليمية وصحية واجتماعية وترفيهية، وتنمية ملكات الطفل ومواهبه. واشتملت خطط التنمية على العديد من المشاريع والبرامج الخاصة بالطفولة التي تقوم بها القطاعات المعنية برعاية الطفولة كافة، وقد أنشئت في المملكة لجنة وطنية للطفولة هدفها التنسيق بين هذه الجهود، والسعي إلى تطويرها، وتعزيز المشروعات والبرامج التي تخدم الطفل وتضمن حقوقه.

إن المسؤولية تجاه الطفل – كما نعتقد – واجب ديني يقع على عاتق الأبوين. وفي حالة وفاتهما تنتقل المسؤولية إلى الأقرباء ليقوموا بمهمة التربية الصالحة. وفي حالة عدم وجود الأقارب، يجب على المجتمع – ممثلا في الدولة والمؤسسات المعنية – تحمّل هذه المسؤولية التي تتمثل في: توفير المأكل والمشرب، والمسكن، والملبس، والمحافظة على الصحة الجسدية والنفسية للطفل، وتربيته وتعليمه.

وتحقيقا لذلك، تشجع الجهات المعنية في المملكة على قيام الأسرة البديلة والحاضنة، وتحرص على دعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة، وتمتد هذه الرعاية إلى تنمية ثقافة الطفل وإشباعها بكل ما يؤهل الناشئة والشباب للعطاء. كما تزود مراكز التنمية الثقافية للأطفال روادها بالأدوات التعليمية، وتتيح لهم ممارسة الهوايات الرياضية وتوفر لهم المكتبات والمسارح الخاصة بهم، وتعمل على تنشيط إنتاج المواد الثقافية للأطفال من مطبوعات وأفلام وبرامج، وتسعى إلى تعميم دور الملاحظة والتوجيه الاجتماعي ومؤسسات رعاية الأطفال الأحداث، وإنشاء مراكز للتأهيل الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الإعانات إلى الأسر التي لديها أطفال ذوو احتياجات خاصة حتى بلوغهم سن العمل.

وقد وفرت المملكة العربية السعودية التعليم المجاني لكل فئات الأطفال – بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة – في المؤسسات التعليمية المناسبة. وجعلت التعليم الابتدائي من الأسس الاستراتيجية الواجبة لجميع الأطفال. ووظفت المناهج الدراسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية الملائمة لنمو الأطفال وتشجيعهم على القراءة واكتساب المعرفة، والإسهام في الحضارة الإنسانية.

إن المطالب التي يُنادى بها تحت مظلة حقوق الطفل، بأن الإنسان هو محور الكون، وأن إشباع رغباته هو الهدف النهائي له في الحياة، أمر يخالف عقيدتنا الإسلامية، لأننا نؤمن أن الله سبحانه خلق الإنسان، واستخلفه في الأرض لعمارتها، وإقامة الحق والعدل فيها. ولا يجوز للإنسان أن يخالف القوانين التي وضعها خالقه له، لأنها لم توضع إلا من أجل مصلحته المؤقتة في الحياة الأولى، والمصلحة الدائمة في الحياة الآخرة.

كما إن تهميش دور الدين في الحياة، والمطالبة بحرية مطلقة، واعتبار إشباع الحاجات والرغبات صورة للتطور والتقدم، هو – في اعتقادنا – سبيل إلى الفوضى التي تهدد أمن المجتمع، وسلامته، والقيم الأخلاقية التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات.

إننا نعيش في عصر مترابط المصالح، متشابك المنافع، متعدد القيم والثقافات، وإن البشرية تتطلع إلى أن يكون قرننا الحالي قرنا يسوده التعاون البنّاء، والإخاء الإنساني المبني على القيم والمثل والمبادئ، والاحترام المتبادل والمساواة العادلة. وهذا يقتضي أن نأخذ في الحسبان أن الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية يجب أن يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول وللخصوصيات الوطنية والدينية والثقافية والتاريخية لكل مجتمع. وفي عالم كثرت فيه المحن، وتفاقمت فيه النزاعات والحروب، وذهب ضحيتها الأبرياء، شيبا وشبانا، ونساء وأطفالا، لا ملجأ للبشرية إلا الاعتصام بالقيم الإنسانية والتمسك بالتعاليم السماوية للمحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة والحد من المفاهيم الخاطئة التي أدت إلى تفكك الأسرة، وتفسخ المجتمع. وهذا ما سيساعدنا على أن نفي بالتزامنا وما تعهدنا به، وأن نحقق حياة آمنة سعيدة تعين أطفالنا على التعليم، والعطاء، والإبداع.

في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، في هذا المكان، لنجدد – كما قلت في أول كلمتي – ما التزمنا به لضمان

مستقبل أفضل لجميع أطفال العالم، في هذا الوقت يأخذنا الفزع ونحن نرى في قنوات التلفاز ما يحدث للأطفال الفلسطينيين. إنهم لم يحرموا حقوق طفولتهم فحسب، بل حرموا حق الحياة نفسها حيث دمرت بيوتهم، وشوهت أجسامهم، وقتل آباؤهم وأمهاتهم، وحرموا الشعور بالانتماء إلى الوطن. إننا، ومعنا أكثر دول العالم، نطالب بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في الحياة في ظل دولته المستقلة، وأن يعيش الجميع تحت ظل سلام عادل، يأخذ فيه كل ذي حق حقه، وعند هذا، وعند هذا فقط، تنقشع كل مظاهر العنف وتعيش المنطقة في سلام ووئام.

وأود أن أنهي كلمتي أمام جمعكم الكريم بالدعوة إلى الاهتمام بما يواجهه الأطفال الفلسطينيون، واتخاذ كل الإجراءات التي تضمن لهم حقوقهم التي نصت عليها ''الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل''.

بارك الله فيكم. وبارك في جميع أطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيتي زهرة سليمان، وزيرة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية في ماليزيا.

السيدة سليمان (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بالإعراب عن عميق شكر وفد بلدي وتقديره لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وخصوصا للسيدة كارول بيلامي، على العمل الممتاز الذي تقوم به تلك المنظمة في كل أنحاء العالم. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناننا للسفيرة باتريشيا دورانت على عملها في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

إن الدول القومية مثل النظم الأسرية: تقاس بحسب وضعها الاقتصادي، وروعة شكلها وخصائصها المادية الأخرى – دون استبعاد الوجه الإنساني أو روح الجسد الحي. ومع ذلك، يبدو أن التوازن المرغوب فيه لحالة الإنسان قد تناقص كثيرا وقُهر، وبقيت قضاياه بدون حل. وقبل عشرة أعوام كانت جدران قاعة الجمعية العامة هذه يتردد فيها صدى الإعلان القائل بأنه ''لا يمكن أن تكون هناك مهمة أنبل من إعطاء كل طفل مستقبل أفضل''. وقد وعدنا آنذاك بحماية الأطفال، وتقليل معاناتهم، وتشجيع التنمية الكاملة لقدراتهم البشرية، وجعلهم على وعي باحتياجاتهم وحقوقهم والفرص المتاحة لهم. ومما يؤسف له أنه بعد انقضاء أكثر من ١٠ سنوات، تشهد التقارير المتعلقة بأطفالنا المقدمة إلى هذه الدورة الاستثنائية على أن بعض الأهداف التي حددناها من قبل لم تتحقق حتى الآن.

ويخشى العديد من البلدان النامية من العولمة لأن العولمة التي اعتنقناها لم تتمكن من حل مشاكلنا الأساسية. وما لم نتوخ الحذر فإن حالة قضايا الأطفال ستزداد سوءا. ففي البلدان النامية، لا يزال الفقر يشكل أكبر عقبة تحول دون تحقيق أهداف التنمية للأطفال. وعلى الرغم من أن حجم الاقتصاد العالمي يصل إلى ٣٠ تريليون دولار، فإن حوالي ٤٠ في المائة من الأطفال في البلدان النامية يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، الأمر الذي يجبر الملايين منهم على الانخراط في شكل ما من أشكال العمل. ويعاني الملايين من الأطفال سوء التغذية. ولا يزال هناك ما يقرب من ١٢٠ مليون طفل خارج المدارس، منهم ٥٥ في المائة من البنات. ويموت سنويا ١١ مليون طفل تقريبا قبل بلوغهم سن الخامسة، كما أن حياة الأطفال تتعرض بشكل متزايد للخطر بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الأطفال أضعف الضحايا في الصراعات. وقد أدت موجات العنف التي عصفت بمعظم بقاع العالم في السنوات الأخيرة إلى تشريد أعداد هائلة من البشر ومعظمهم من النساء والأطفال الأبرياء. كما أن

الاضطرابات السياسية والمدنية تمزق العديد من البلدان. وكان هناك استخدام متزايد للأطفال كمقاتلين أو رهائن في لعبة الحرب المميتة التي يلعبها وينسقها الكبار بكل أسف. وقد أجبر المئات والآلاف من الأطفال على الاشتراك في الصراعات المسلحة كجنود أو كرقيق للممارسات الجنسية، أو كحمالين. وهناك عدد لا يحصى من الأطفال، منهم فتيات في سن يانعة، تعرضوا لأذى نفسي من خلال العنف والاستغلال وأشكال الأذى الأخرى التي مورست ضدهم.

ولا تزال حالة الأطفال الفلسطينيين والأطفال الخاضعين لاحتلال أجنبي من الأحوال التي يُرثى لها، لأننا فشلنا في العثور على أي حل، سياسي أو غير سياسي لمشكلة الشرق الأوسط. وهناك مجال آخر من دواعي القلق لوفدي، هو ما للعقوبات التي تُنزل على الأطفال من أثر مدمِّر. ولذلك نناشد ألا تُفرض عقوبات في المستقبل – إن كان لا بدَّ من تنفيذها كتدبير ضروري وكآخر ملاذ – إلاّ بعد إجراء دراسة متعمقة ودقيقة لتأثيرها المحتمل على المدنيين ولا سيما الأطفال.

وهذه الدورة الاستثنائية فرصة لنا سانحة للاستفادة من العبر وأوجه القصور والأخطاء وأنواع الفشل في الماضي، لنتمكن من الكفاح في سبيل تحقيق ما تبقى من أهداف مؤتمر القمة والاستجابة لنداء ''إعلان الألفية''. ومن حسن حظ ماليزيا أنه أُنعم عليها بموارد، وأنها اكتسبت ما يلزم من مهارات وخبرة لبلوغ مستويات نجاح ملحوظة. وقد سلك مجتمع ماليزيا المتعدد الأعراق مسار إرساء مداميك البناء الأساسية لاستراتيجيات التنمية الاجتماعية والوحدة الوطنية، التي أصبحت في جوهرها الركن الأساسي لسياسة رؤيانا الوطنية القصيرة والطويلة الأجل لعشرين عاما، المستوحاة من رئيس وزرائنا داتو سيري السيد مهاتير محمد.

وأحرزت ماليزيا تقدما ملموسا منذ مؤتمر قمة عام ١٩٩٠. وتناولت خطة العمل الوطنية الأولى من أجل الطفل في تسعينات القرن الماضي مسألتي استمرار بقاء أطفال ماليزيا وحمايتهم. وقد حققنا بالكامل ١١ هدفا من أصل أهداف الخطة الـ ١٣. وكمتابعة لذلك، سينصبّ تركيز خطة العمل الوطنية الثانية – المعروفة بصيغتها المختصرة باسم خطة ٢٠٢٠ – على مسائل إنماء الأطفال في ماليزيا ومشاركتهم استباقا لعملية العولمة الشاملة. وقد برّت ماليزيا بالوعد الذي قطعته في بيجين لإنشاء مجلس إرشادي واستشاري وطني معني بالأطفال، مثلما وفَّينا التزامنا باستقدام ١٢ من أطفالنا من ماليزيا إلى هذه الدورة الاستثنائية اليوم. والمجلس الاستشاري المشار إليه أعلاه يضطلع بدور تسهيل الخطة الوطنية وتقييمها ورصدها وتنفيذها.

ولا ندعنَّ آمال أطفالنا الحاضرين والمشاركين هنا اليوم تَخيب بسبب تقاعسنا عن العمل وعدم الجدية. ولطالما كان الناس، وخاصة الأطفال، يتصورون الأمم المتحدة مُثُلا عليا نبيلة وهي، في نظر المحرومين، منارة أمل ومستودع للعدالة. وأنا واثقة من أن الوثيقة الختامية التي ستُعتمد في نهاية هذه الدورة ستنعش التزامنا التام، بمبادرات حاضرة ومستقبلية، بالسلم والأمن على الصعيد العالمي لجميع أجيال المستقبل، على تعدد الثقافات والأديان والأعراق. ولا نخيبنَّ أحداثنا، ولنتجاوز البيانات الرسمية إلى عمل إيجابي فعّال. وفي سبيل ذلك، علينا أن نعبئ الموارد اللازمة في الوقت المناسب.

إني أقف بتواضع كأم وعضو من أعضاء المجتمع ومن أصحاب القرار السياسي، أمام هذه الجمعية لإطلاق نداء باسم الأطفال في جميع أنحاء العالم. فلننهض بصورة مسؤولة لمواجهة هذا التحدي الأخلاقي من أجل أبنائنا وأبناء أبنائنا. وجميع الموجودين هنا متصلون بالمستقبل عن

طريق أبنائنا – وأنا أعلم أننا لن نخذل أبناءنا. ولنرفض معا، برفع أصواتنا جميعاً، بأعمالنا وبإرادتنا، العنف والتمييز والاستغلال؛ ولنعلن مناصرتنا الإنصاف والعدل؛ ولنعلِّم أطفالنا الفضائل الأساسية، فضيلة الشجاعة والشرف وقوة الروح، التي عززناها بفضل إخوّتنا، إخوة الأمم. إني أذكر كلمات أحد علماء محو الأمية الذي قال:

”إن عظام أحبائنا الصغار تتكون الآن، ونحن نتكلم، ودماؤهم تجري في عروقهم وقلوبهم تخفق؛ إن أطفالنا ينمون وما عادوا قادرين على الانتظار. لا نستطيع أن نقول لهم ’غدا‘. إن اسمهم هو ’اليوم‘“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به صاحبة السعادة، السيدة ماري – خوسيه جاكوبس، وزيرة الأسرة في لكسمبرغ.

السيدة جاكوبس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): باسم أطفال لكسمبرغ وشبابها، أشكر الأمم المتحدة أحرَّ الشكر، لأنها خصصت هذه الدورة الاستثنائية لرفاههم. وقد اصطحبني شابان، هما بياتريس وديفيد، وساعداني على إعداد بياني.

إن حكومة لكسمبرغ تشاطر ممثل إسبانيا ما أعلنه من موقف باسم الاتحاد الأوروبي.

وإني أضم صوتي إلى أصوات ممثلي الأكثرية الساحقة للبلدان، الذين ألقوا كلماتهم من على هذا المنبر للثناء على اتفاقية حقوق الطفل كصك لا غنى عنه لتحفيز وتوجيه وتقييم مختلف إجراءاتنا المتخذة لصالح أطفالنا وشبابنا. ولما كانت لكسمبرغ تحظى بالوسائل المالية اللازمة لفعل ذلك، فهي قادرة على اتخاذ تدابير، بعضها مكلف، لتعزيز رفاه أطفالها. وأعتقد أن بإمكان بلادي أن تفاخر بنظام تقديماتها للعائلات والإسكان والمساعدات، وجودة تقديماتها النفسية – الاجتماعية والطبية وبُناها الأساسية الرياضية والثقافية. وإن حكومتنا استثمرت أموالا طائلة لتحسين تعليم شبابنا وتدريبهم، ولاتقاء انهيار الأسر ولمكافحة جميع أشكال العنف والتهميش والتمييز.

ولكن يجدر بي أن ألاحظ أن رفاه الأطفال لا يتبع بالضرورة حجم الأموال المستثمرة. وأطفالنا في لكسمبرغ غير مهددين بخطر الحرب والأمية والجوع أو المرض غير المعالج. إنهم يعانون شرورا أخرى كاختلال وظائف الأسرة عاطفياً، والاستهلاك المنافي للذوق السليم، وإدمان المخدرات، وطغيان دور كل أنواع وسائل الإعلام وتصوير هذه الوسائل جميعا للعنف تصويرا خطرا، باعتباره أمرا عاديا.

وفي عالم منفتح على جميع أنواع التأثير، يبدو كثيرون من الوالدين والمعلمين والمربين مفتقرين إلى دليل هادٍ على طريق التربية. ويتبع بعضهم أساليب تعليمية قد تعزز بالفعل موقف القائل ”كل شيء مقبول“ وتشجع الابتزاز العاطفي، مما يجعلها من ثمَّ غير صالحة لمنع الجنوح من كل نوع، بالتعليم المتسق في مجال السلوك الاجتماعي. والأرجح أن تؤدي هذه الأجواء إلى إغراءات خطيرة، كالتعصب والرضا الذاتي على الصعيد التربوي والاجتماعي والسياسي.

وفي حين أن أكثرية أطفال البلدان المزدهرة وشبابها ينعمون بأحوال مادية يُحسدون عليها كثيرا، يجب أن لا ننسى المحرومين، لا سيما في أسر الذين يعانون البطالة واللاجئين ومدمني المخدرات والمعرضين نفسيا والمرضى العقليين. فالنهوض بحقوقهم يقتضي جهدا خاصا، في مجتمعاتنا، المزعومة ثنائية المسار.

ومن دواعي قلقي أيضا تزايد عدد الأطفال، غير القادرين على إنماء مواهبهم، في إطار نظامنا المدرسي

التقليدي. ويجب على بلداننا أن تواصل جهودها المبذولة لإنشاء نظام مدرسي يستثير طاقات جميع الطلاب ويثقفها.

ولا يمكننا حماية حقوق الطفل من غير تسليط الضوء على واجباته. وهذا يسوقني إلى الركن الثالث من أركان اتفاقية حقوق الطفل. وفضلا عن الحماية وإسداء الخدمات، تؤكد الاتفاقية ضرورة مشاركة فعالة من قبل الأطفال. وأنا أعتقد أن من مصلحتنا جميعا إبراز هذا البعد، بُعد المواطنية والمسؤولية. ويجب أن يكون للأطفال حق الكلام بصراحة والاهتمام بهم باحترام عندما تكون مصالحهم في خطر، في نطاق الأسرة والمدرسة، وفي منظماتهم والمحاكم، ووسائل الإعلام، وفي حضور المسؤولين المحليين أو الإقليميين، والوطنيين المنتجين. وبودي أن أُبرز بصورة خاصة الجهود المحددة اللازمة لتعزيز مشاركة متكافئة للفتيات والأطفال المنحدّرين من أسر المهاجرين.

ومن واجب الآباء والمدرسين والمربين أن يساعدوا الأطفال والشباب على أن يتعلموا التفكير بوضوح وأن يعبروا عن آرائهم بطريقة واضحة ومفهومة ومسؤولة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري علينا، نحن الراشدين – صناع القرارات، والموظفون الحكوميون والصحافيون – أن نتعلم كيف نسمع تلك الرسائل بشغف واحترام. وأنا مقتنع بأن لدينا دروسا لنتعلمها في حالات لا حصر لها – على سبيل المثال، فيما يتعلق بالطلاق، والفشل في المدارس، وإدارة المناطق السكنية. وقد سرني فعلا أن أكون حاضرا في محافل محلية حيث أعرب شباب لصناع القرارات في المجتمعات المحلية عن آرائهم بشأن تنظيم أحيائهم. نعم، لدينا دروس لنتعلم منها، لكن، في الوقت نفسه، أمامنا فرصة لنغرس في نفوس أطفالنا وشبابنا سلوكيات أكثر مسؤولية ، وانتظاما، واتصالا بالمجتمع. إن التحدي حاسم. وأطفال اليوم سيكونون كبار الغد.

وكجزء من التزامنا بقضية الطفل، من واجبنا أن نكّون شبكة للتعاون تتجاوز الحدود الوطنية، والطائفية، بل حتى القارية. ومكافحة الاستغلال الجنسي التجاري لا يمكن أن تنجح إلا إذا ضافرنا جهودنا، واستفادت البلدان المحرومة من تضامن البلدان الغنية. والإلتزام بالسلام، ومكافحة وبال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية بيئتنا بصورة فعالة مجالات أخرى تتطلب العمل المشترك. ويسرني أن لكسمبرغ تخصص حوالي ٠,٨ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لمشروعات مساعدات إنمائية رسمية مختلفة في سياق شبكتنا للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

بالإضافة إلى هذا، وبصفتي ممثلة الرئيس الحالي للجنة الوزراء، أذكر الدور المبكر الذي قام به مجلس أوروبا في التعاون الدولي. والنهوض بحقوق الطفل موضوع هام بشكل خاص في هذا الشأن، كما أنه جزء لا يتجزأ من حماية حقوق الإنسان. وقد أكدت لجنة وزراء مجلس أوروبا، في رسالتها الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠١ إلى الممثلين في هذه الدورة الاستثنائية، اهتمامها بشأن زيادة تحسين المشاركة النشطة للأطفال.

إن في متناول الإنسان اليوم تكنولوجيات مذهلة تفتح آفاقا لا حدود لها للمكاسب والتقدم. ومع هذا، نحن لسنا مخولين باستخدامها إلا إذا كان هدفنا هو رفاه الجميع، ورفاه أطفال العالم قبل كل شيء. ونحن بحاجة أيضا إلى استخدام حكمتنا على النحو الأكمل لكي نحول دون إثقال كاهل الأجيال المقبلة بتركة تجلب التعاسة والمعاناة.

وأنا أعرب عن التحية للرجال والنساء الذين لا حصر لهم والذين يعلمون بحب واحترام وشفقة. وأشكر

المنظمات غير الحكومية العديدة وموظفيها المهنيين والمتطوعين، الذين يلتزمون النهوض بالقضايا الإنسانية بحماس واقتدار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به سعادة السيدة نفيسة الجيفي، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ومديرة مشروع تنمية الطفل في اليمن.

السيدة الجيفي (اليمن): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أنقل إليكم تحيات فخامة الأخ علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، وتقديره للجهود والمبادرات التي بذلت من أجل إشراك قادة الدول ومتخذي القرار في حضور الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وتأكيده على التزام اليمن بوضع حقوق الطفل موضع التطبيق، وجعله من أولويات خطط العمل المستقبلية، متمنيا لأعمال هذه الدورة كل النجاح.

كما يسعدني أيضا أن أعرب باسم حكومة بلادي عن جزيل الشكر والامتنان على كل الجهود المبذولة في سبيل إنجاز مهامنا على الوجه الأكمل، وأن أعرب لمنظمة اليونيسيف، ممثلة بالسيدة كارول بالمي، المديرة التنفيذية للمنظمة، عن الشكر على ما تبذله من جهود طيبة وملموسة من أجل بناء مستقبل أفضل للأطفال في أنحاء المعمورة.

إن اجتماعاتنا هذه كان من المقرر لها أن تعقد في العام الماضي وقد أجلت بسبب ما تعرضت له مدينتا نيويورك وواشنطن من أعمال إرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي أدانتها بلادي في حينها من منطلق إدانتها لكل الأعمال الإرهابية بكل أشكالها وصورها، ولأن اليمن اكتوى بنيران الإرهاب قبل غيره من الدول. ومنذ فترة طويلة، أيد الجهود الدولية المؤدية إلى مكافحة الإرهاب واجتثاث أصوله أينما كانت.

إن التقارير المعروضة علينا، وفي مقدمتها التقرير الهام للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي استعرض تقارير الدول وما تم إنجازه للطفل خلال عقد كامل، أشار إلى أن هذه الإنجازات كانت متواضعة و لم تكن على مستوى الالتزامات. لذا، علينا كمجتمع دولي استغلال الفرص المتاحة لنا لتجديد التزاماتنا ولتغيير الأساليب الراهنة في العالم من أجل تحسين أوضاع الأطفال.

وأود أن أشير هنا إلى أن نقص الموارد والفقر المدقع المنتشر في أوساط الأسر، وخاصة في أقل البلدان نموا، قد أديا إلى عرقلة الإيفاء بتنفيذ جميع الأهداف المرجوة للنهوض بأوضاع الطفولة وهو ما يحتم على الدول المانحة أن تفي بالتزاماتها بدعم تلك الدول لضمان تنفيذ الأهداف والسياسات الوطنية بالمستوى المطلوب والدفع بعجلة التنمية للبلدان الفقيرة لتحسين أوضاع السكان، بمن فيهم الأطفال.

وبحكم أن بلادي هي إحدى أقل الدول نموا، فإنها تواجه العديد من المشاكل التي تعترض مسيرة تحقيق الأهداف المرجوة من أجل الأطفال. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجمهورية اليمنية تولي اهتماما كبيرا للأطفال الذين يمثلون تقريبا نسبة ٥٠ في المائة من عدد سكانها، حيث تخصص الدولة نسبة ٢٧,١ في المائة من ميزانيتها للتعليم والصحة. ويسعدني أن أستعرض بعض المؤشرات الهامة للإنجازات التي حققتها بلادي في المجال الصحي والتعليمي والتشريعي المتصل بالطفل، وذلك على النحو الآتي.

في الجانب الصحي، حدث تقدم ملحوظ، حيث صدر العديد من القرارات في الآونة الأخيرة، ومنها قرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨ لعام ٢٠٠٢ بشأن لائحة تشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية، وكذلك قرار وزير الصحة العامة والسكان بشأن منع ختان البنات في المؤسسات الصحية، وهو يعتبر ظاهرة اجتماعية موروثة ومحدودة في بعض المناطق النائية من البلاد. وقد حققت برامج التنمية الصحية المقدمة للطفل انخفاضا في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٣٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي خلال السنوات الخمس قبل عام ١٩٩٧ إلى ١٠٥ حالات وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي خلال السنوات الخمس التي تلت عام ١٩٩٧.

أما في مجال التعليم، فقد تناقصت الفجوة بين التحاق الفتيات والفتيان بالتعليم الأساسي، كما تم تشجيع ودعم تعليم الفتاة خاصة في المناطق الريفية والنائية. وتتجه الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإصلاحات بعيدة المدى من أجل تحسين الوضع الصحي والتعليمي بإشراف مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ خطط التنمية وبرامج مكافحة الفقر الذي بلغت نسبته ٣٠ في المائة من السكان، في حين وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأعلى إلى ٣٤,٩ في المائة.

تهتم حكومة بلادي بإدماج الأطفال المهمشين في مراحل التعليم المختلفة ودعم جهود المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، وإعادة دمج الأطفال المعاقين في المجتمع ودمجهم في التعليم من خلال برامج التربية الخاصة.

وفي مجال حقوق الإنسان، تم إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإصدار التشريعات الوطنية التي راعت أن تكون منسجمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ومنها قانون الطفل الذي تمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء في القرار ١٦١ لعام ٢٠٠٠ وهو الآن قيد المصادقة في مجلس النواب خلال الدورة الحالية. وقانون الطفل جمع ما يخص الأطفال من نصوص قانونية كانت موجودة في القوانين الوطنية النافذة في قانون واحد مع مراعاة تلاؤمه مع بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ووفقا للشريعة الإسلامية.

واسمحوا لي الآن بأن أستعرض معكم بعض النقاط التي يود وفد بلادي التأكيد عليها في إطار المناقشات الجارية والوثائق المتداولة في هذه الاجتماعات، وهي التالية: ضرورة إعطاء الأسرة الطبيعية دورا كبيرا في حياة الطفل والتأكيد على المسؤولية المشتركة لكلا الوالدين في تنشئة الأبناء والتصدي للتحديات الناجمة عن فصل الطفل عن الأسرة. وضرورة حصول الأطفال على تعليم جيد النوعية بما يتناسب مع قيمنا الإسلامية السمحة التي أعطت الطفل حقوقا منذ أن يكون جنينا في بطن أمه. كما نؤكد على أن برامج الطفولة المبكرة يجب أن تأخذ أولوية لأهميتها في بناء شخصية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة.

إن الأمانة الأخلاقية لنا كأفراد ودول في إطار المنظومة الدولية تحتم علينا أن نقف بكل مسؤولية أمام عدد من الأمور الهامة التي تأتي في مقدمتها حماية الأطفال في ظل الصراعات المسلحة، وعدم استخدامهم واستغلالهم كجنود في هذه الصراعات. كما أن وجود الأطفال في ظل ظروف الاحتلال يمثل حالة مأسوية وعليه، نطالب المجتمع الدولي بالعمل على وقف أعمال العنف والانتهاكات اليومية المستمرة لحقوق الأطفال الفلسطينيين الأبرياء، وإنهاء الاحتلال، ووقف التريف الدموي لأطفال فلسطين المستمر على مدى أكثر من ٥٠ عاما، وإعادة الطمأنينة والأمان والسلام إلى نفوس هؤلاء الأطفال الأبرياء الذين يحلمون بأن يعيشوا طفولتهم في أمان وسلام كغيرهم من أطفال العالم. كما أننا نؤكد على أن معاناة الأطفال في العراق في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على بلادهم تعتبر مأساة إنسانية كبيرة تحصد يوميا حياة عشرات بل مئات الأطفال

الأبرياء نتيجة ذلك الحصار الجائر. ولهذا فإننا نطالب بالعمل على رفع هذا الحصار وإنهاء معاناة أطفال العراق.

وأخيرا، نتمنى لأطفالنا في العالم العيش في جو أسري طبيعي خال من العنف والإساءة والاستغلال. وأملنا كبير في إثراء ما تتمخض عنه اجتماعاتنا بالنقاشات الهادفة والخروج بصورة توافقية تخدم كافة أطفال العالم وكافة الأطراف حتى يتم الالتزام بتنفيذ بنودها، وبما لا يتعارض مع الأديان السماوية وخصوصيات الدول المتعارف عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن عبد الله، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في إثيوبيا.

السيد عبد الله (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الجمعية العامة على إدراجها هذه القضية البالغة الأهمية في جدول أعمالها بغية أن ينظر فيها المجتمع الدولي. كذلك أعرب عن تقديري للسفيرة باتريشيا دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية ولأعضاء المكتب الآخرين على كل جهودهم لإنجاح هذه الدورة.

لا يمكن أن يتحقق المستقبل المشرق والمزدهر الذي نتطلع إليه كثيرا إلا إذا أولينا أطفالنا الاهتمام الذي يحتاجونه، وإذا أولياناه لهم اليوم. وسيحدد الأطفال اتجاه مساعينا الإنمائية في المستقبل. وسيكون عليهم تحمل مسؤولية استكمال أي عمل طيب نبدأه ومسؤولية تعزيز الحضارة. ومن ثم، فهم أعمدة الغد المشرق والمزدهر والأكثر تحضرا. ومع ذلك، فإن كيفية تحملهم لتلك المسؤولية غدا بصورة جيدة ستعتمد، بدرجة كبيرة، على كيفية إعدادنا الجيد لهم اليوم. وهكذا، أصبحت احتياجات ومشاكل الأطفال موضوع نقاش وحوار مكثف في كل منتدى وطني ودولي رئيسي. وكان مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل لعام ١٩٩٠ دليلا حيا على اهتمام المجتمع الدولي بالاعتراف باحتياجات الأطفال.

وبناء على إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة لعام ١٩٩٠، اتخذت حكومة إثيوبيا، كجزء من برنامجها للإصلاح الشامل، عددا من المبادرات بغية تحسين ظروف الأطفال الإثيوبيين. وتشمل تلك التدابير، ضمن أمور أخرى، اعتماد الدستور الإثيوبي الجديد والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. واتخذت تدابير إضافية لمواءمة قوانين إثيوبيا مع المبادئ الأساسية للدستور والاتفاقية. وقد سُنت تشريعات جديدة لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، واللذين سيكون لكل منهما وحدات لحماية الطفل.

وإلى جانب تلك التدابير التشريعية، تم اعتماد وتنفيذ سياسات إنمائية وطنية وقطاعية بشأن التعليم والصحة والمياه والسكان والرعاية الصحية الإنمائية تولي تركيزا خاصا على رفاه الأطفال. ومن أجل النهوض بالقدرة المؤسسية للنظام المدرسي وتعزيز الخدمات الصحية الأساسية، خصصت الحكومة موارد كبيرة في الميزانية لهذه القطاعات. ونتيجة لذلك، تم تسجيل منجزات مشجعة في التحصين وفي الحملة ضد شلل الأطفال وفي غيرها من خدمات الرعاية الصحية ذات الصلة وفي معدل تسجيل الأطفال في المدارس المستوى الابتدائي. ومن ثم، جرى رفع تغطية الخدمة الصحية العامة من ٤٨ في المائة إلى ٥٤ في المائة، بينما إزداد معدل التسجيل التعليمي في المستوى الابتدائي من ٢٤ في المائة في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٥٧,٤ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وخلال نفس الفترة ازدادت مشاركة الإناث من ٩.٩ في المائة إلى ٤٠,٦ في المائة.

وبالإضافة إلى تلك التدابير المتخذة في مجالي السياسة العامة والتشريع، قدمت إثيوبيا لبرلمانها الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورعاية الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المعنية بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. ومن المتوقع التصديق عليهما قريبا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت إثيوبيا العملية المؤدية إلى اعتماد البروتوكولات الاختيارية الملحقة بمعاهدة حقوق الطفل وبشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال.

وأعدت حكومة إثيوبيا خطة عمل وطنية لتحسين رفاه الأطفال والنساء الإثيوبيين ولترجمة المعاهدة بشأن حقوق الطفل إلى واقع، طبقا للإعلان. ولم يكن لإثيوبيا في السابق أبدا مثل خطة العمل هذه، والتي تتشاطرها جميع المؤسسات الحكومية. وحقيقة أن جميع الأجهزة المعنية تشارك في البرامج مكّنت من تخطيط وتنسيق الأنشطة.

ولقد عبر الأطفال في إثيوبيا وفي غيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم عن نوعية المستقبل الذي يريدونه بالإدلاء بأصواتهم في حملة ”قولوا نعم للأطفال“ معددين ١٠ قضايا ذات أولوية تؤثر فيهم. وفي إثيوبيا صوت الأطفال عن طريق الاقتراع، وعلى شبكة الإنترنت، وبرفع الأيدي في الأحداث التي نظمت. وبالنسبة إليهم، تتمثل القضية الأهم التي تواجه بلدهم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفوز في هذه الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا بالحاجة الملحة والعمل المتسق والمتسارع لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تم اعتماد سياسة قومية وتطوير خطة عمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأُسست مجالس وطنية وإقليمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمانة عامة مسؤولة عن تنفيذ السياسة على كل من المستويين الاتحادي والإقليمي.

ورغم تلك التطورات الإيجابية، لا يزال أمامنا طريق طويل في تهيئة الظروف المؤاتية لأطفالنا. ومن ثم، فإن حالة الأطفال لم تتحسن بعد كما ينبغي. ويمكن أن تعزى هذه الحالة إلى عدد من العوامل، التي تشمل انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وسداد مبلغ ضخم من الديون، والتجارة الدولية غير المؤاتية، وويل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، والفقر. وما لم يعكس مسار هذه الأوضاع، لن يتسنى لنا وعد أطفالنا بعالم مناسب لهم. لذلك، نحتاج إلى اتخاذ تدابير أساسية وواقعية.

ومن شأن تخفيف حدة الفقر أن يحسن فرص الانتفاع بالتعليم والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، للأطفال بصورة خاصة ولجميع الناس بصورة عامة. ونظراً لهذا، تقوم حكومتي حالياً، بالتشاور مع أولي الأمر في القطاع العام وغيره، بإعداد وثيقة استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر، بعد تحليل شامل لمستوى الفقر والعناصر المحددة له في البلد. ولا حاجة بنا إلى القول إن أولى مسؤوليات معالجة الفقر وتحسين فرص الانتفاع بالتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية لشعب إثيوبيا عامة ولأطفالها خاصة، تقع على عاتق حكومتي. لكنها بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي كذلك.

ختاماً، اسمحوا لي بأن أكرر تأكيد قناعة وفد بلادي بأن الجمعية العامة ستتوصل إلى حلول عملية وجديرة بالثقة، يمكن أن تُترجم إلى أعمال. وينبغي لهذه الحلول أن تتضمن تعزيز التعاون الدولي، وزيادة المساعدات الإنمائية، وإلغاء الديون كلها، وشروطاً منصفة للتبادل التجاري الدولي، وتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما لأقل البلدان نمواً. ويضاهي ذلك أهمية أن تولي البلدان الأولية لمشاكل الأطفال إلى أبعد حد ممكن بتخصيص الأموال واستخدامها لتحسين حياتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيد آليسانا سيلوكا، وزير التعليم والرياضة ووزير الصحة في توفالو.

السيد سيلوكا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أشارك وأتكلم نيابة عن حكومة توفالو وشعبها في دورة الجمعية العامة، الخاصة بالأطفال. وتوفالو ملتزمة بحقوق الطفل الأساسية، على نحو ما نصت عليه وثيقة الحقوق الواردة في دستور توفالو، وملتزمة كذلك باتفاقية حقوق الطفل، التي انضمت إليها عام ١٩٩٥. وتمشياً مع المبادئ التي تتضمنها، ترغب توفالو في تأييد مشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، التي ستوفر إطاراً وجيهاً لتحقيق أهداف الاتفاقية وإعلان الألفية.

نحن في توفالو، شأن غيرنا من مجتمعات جزر المحيط الهادئ، نثمن ما للأسرة والثقافة من أهمية أساسية في تحمل المسؤولية الأولى عن حماية الطفل وتنشئته ونمائه. ولذلك، لا نحتاج إلى الإقرار بالدور الهام الذي تؤديه الأسرة والتقليد وحسب، بل نحتاج أيضاً إلى النظر في وسائل تعزيز المؤسسات والأعراف التقليدية بتقديم مساعدة مناسبة للوالدين والأسر والمجتمعات المحلية، بحيث ينمو الأطفال ويترعرعون في بيئة سليمة، مستقرة، وفي أجواء السعادة والحب والتفهم.

ولقد أحرزنا في توفالو تقدماً ملموساً في تعزيز رفاه الطفل منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠. ففي مجال الصحة، نتج عن تحسين البرامج الخاصة بصحة الأم والطفل والتلقيح انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، وتحسين فرص الانتفاع بماء الشرب والتصحاح.

ورغم التقدم المحرز، يبقى هناك عدد من التحديات، أخطرها الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية الخدمات الطبية. فالحاجة الملّحة إلى إحالة المرضى على أطباء خارج البلاد تزيد من الضغط على مواردنا المالية الهزيلة. ويتفاقم الأمر أكثر بارتفاع تكلفة الإمدادات الطبية، خاصة أنواع اللقاح. ونحن نرى أن من شأن اعتماد نهج إقليمي لتناول عمليات شراء المستحضرات الصيدلانية أن يكون أجدى تكلفة.

ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من دواعي قلق بلادي الشديد. وتفشي الفيروس/الإيدز أعلى نسبة في صفوف ملاحينا الذين يركبون البحر للعمل على البواخر التجارية فيلتقطون الفيروس القاتل. ومع أن اقتصادنا يفيد إفادة كبرى من الدخل الذي يجنيه بحارونا ويرسلونه تحويلات إلى الوطن، فإن توفالو معرضة لخطر الإيدز بفعل هذه الفئة الخاصة من مجتمعنا المحلي. ولكثيرين من الملاحين أسر، تضم أطفالاً ينبغي رعايتهم في البيت، وبإمكان المرء أن يتصور ما يخلفه العائدون إلى الوطن، حاملين الفيروس الفتاك من أثر مدمر في أسرهم. ونحن نوافق على أن ثمة حاجة ماسة لمكافحة هذا المرض الفتاك، وخاصة حاجة إلى إجراءات للحد من الإصابة بالإيدز بين أفراد أشد الفئات تعرضاً للخطر، بمن فيهم الأطفال والملاحون. ولهذا، فنحن نرحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النحو المتفق عليه في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، الخاصة بالإيدز.

إن حصول الجميع على التعليم الأساسي أولوية رئيسية لتوفالو، وقد تمَّ إحراز تقدم ملموس في هذا المجال. غير أن القلق يساورنا إزاء تدني نوعية التعليم ومستوياته في مدارسنا. وهذا التدني مرتبط بمجموعة عوامل، خاصة بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية. وسيجري، في فترة لاحقة من

هذا العام، تنظيم ندوة وطنية حول التعليم للتصدي لهذه المسائل؛ يلي الندوة اجتماع مائدة مستديرة مع شركائنا في التنمية لتحديد الخطوات المناسبة.

ولقد مكّن من تحقيق التقدم المحرز في هذه المجالات دعم الجهات المانحة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي نعرب لها عن تقديرنا. علاوة على ذلك، توفر ترتيبات التعاون الدولية والإقليمية، في بعض المجالات، للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو مزيداً من البرامج المجدية التكاليف. ففي التعليم مثلاً، تتيح جامعة جنوبي المحيط الهادئ، القائمة في جزيرة فيجي المجاورة لتوفالو، فرص التعليم الجامعي، إذ أن ليس في مقدور توفالو إدارة جامعة خاصة بها، نظراً لحجمها ومواردها. ولا بد من تقدير هذه الترتيبات التعاونية المؤسسية على الصعيدين الدولي والإقليمي حق قدرها، ومن زيادة تعزيزها لتكملة جهود التنمية الوطنية، خاصة لصالح دول جزرية صغيرة كتوفالو، تعاني كثيراً من افتقارها إلى موارد وإلى اقتصاد ذي وفورات كبيرة.

هناك بلد ناشط في تعزيز حقوق الطفل ورفاهه في كثير من أنحاء العالم، لكنه مستبعد من الأمم المتحدة ووكالاتها، هو جمهورية الصين في تايوان. فلا بد لنا من الاعتراف بإسهام جمهورية الصين وتقديره بصورة مناسبة. ونرجو أن يدعم المجتمع الدولي جمهورية الصين في عزمها على المشاركة في عمل الأمم المتحدة وأنشطتها المصممة لتعزيز حقوق الطفل ورخائه.

سيتعرض أمن أطفال توفالو فضلاً عن مستقبل رفاههم، شأن أمن ورفاه أطفال كثير من الجزر الصغيرة النامية القليلة الشأن، لخطر شديد بفعل العولمة ومخاطر تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر. وقدرة توفالو على الاستجابة للفرص التي تتيحها العولمة والاستفادة منها على أكمل وجه محدودة بصورة خطيرة. إن أطفالنا محتاجون إلى المساعدة لتنمية جميع إمكانياتهم إذا أردنا لهم أن يشاركوا مشاركة ملموسة في دنيا معولمة.

إن تعرض توفالو لآثار الاحترار العالمي، وخاصة ارتفاع مستوى البحر، جدير باتخاذ إجراء عاجل. ويجب النظر إليه على أسس إنسانية. ففي حال غمرت البحار التي ارتفع مستواها جزرنا، على نحو ما ورد في تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وهيئات أخرى، سنصبح بصورة محتمة لاجئين بيئيين على أرضنا ذاتها. أين إذا أمن أطفالنا ومستقبلهم؟ نناشد المجتمع الدولي، وخاصة الدول الصناعية، أن تتخذ خطوات فورية لإنقاذ عالمنا مما للاحترار العالمي من تأثير مشؤوم.

ويقتضي تنفيذ الإعلان وخطة العمل من أجل الطفل إرادة سياسية متجددة والتزاما مجددا، إذا أريد لهذه الدورة الاستثنائية النجاح في أن توجِد حقا عالما صالحا للأطفال. وستبذل توفالو، في حدود قدرتها، جهودها لتحقيق هذه الأهداف لما فيه صالح الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيدة ويلما أسبين، عضو مجلس الدولة ورئيسة اتحاد نساء كوبا.

السيدة أسبين (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): من جراء سيادة نظام اقتصادي دولي غير عادل وما للعولمة النيوليبرالية من طابع حصري، يعيش أكثر من ثلثي البشر في فقر مدقع، محرومين من أهم حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حق الحياة. إن النساء والأطفال والمراهقين هم بصورة أخص أشد الناس تأثرا.

عندما بدأت عملية نهاية الحرب الباردة المزعومة، أخذ أصحاب المقامات الرفيعة والقادة ذوو الشأن في كلا الطرفين يطلقون الوعود بصدد السلم والتقدم للجميع

وتخصيص الموارد الطائلة المستخدمة في سباق التسلح التي ستحول – بعد زوال الخطر النووي – إلى الانفاق على الصحة والتعليم والقضاء على الجوع.

لكن الواقع جرى في اتجاه معاكس بصورة تامة لهذه الوعود. فمع فقدان ميزان القوى، الذي كان الاتحاد السوفياتي السابق يضمنه، برز إلى حيز الوجود عالم وحيد القطب، تسوده هيمنة الدولة العظمى، الولايات المتحدة، التي تستغل قوتها الاقتصادية الكبرى لا لتحسين نوعية حياة مواطنيها المحتاجين، بل لصنع واستخدام أجهزة القتل المتطورة – من قنابل ذكية وقنابل طيارة بلا قائد بشري إلى قنابل ثقيلة وأجهزة نووية تصيب بتلوثها كلا الطرفين: المهاجَم والذين يهاجمون – ومن يدري ما هنالك أيضا؟ لقد قتل كثيرون من الصبيان والبنات والمراهقين في يوغوسلافيا وفلسطين وأفغانستان والعراق بهذه الأسلحة. وفي السنوات العشر الماضية، قتل غيرهم كثيرون أيضا في العراق إذ استُخدم مجلس الأمن كأداة لحرمانهم من الانتفاع بالكامل من الغذاء والأدوية. وعلينا أن نضيف إلى ذلك كله التلاعب المهيمن بأجهزة الأمم المتحدة وباستخدام متكرر – والتهديد بالاستخدام – لحق النقض من قبل الولايات المتحدة.

وما فتئ العالم يشهد منذ مدة مديدة دفاعا عنيدا من الشعب الفلسطيني عن حقه في تقرير المصير، ومعركته البطولية اليومية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي. ونتلقى باشمئزاز وسخط تقارير يومية عن أعداد القتلى، وبينهم صبيان وبنات دون السابعة عشرة، بل حتى مواليد جدد في اليوم الرابع من العمر. يجب وقف هذه الوحشية.

إن هذه الأعمال التي تجرد الإنسان من الإنسانية تولد أيضا الفساد الهائل لدى لصوص الفتيات والفتيان والمراهقين ولدى المتاجرين بهم والذين يستغلونهم ويجعلون منهم هدف الأذى والاسترقاق بالعمل والاستغلال الجنسي والبغاء والمواد الإباحية مع عواقب مرض الإيدز المأساوية وتزايد عدد ضحاياه الأبرياء تزايدا مطردا. والقانون الكوبي قاس جدا إزاء الذين يتحرشون بالأطفال جنسيا.

في كوبا، ومنذ أول عهد الثورة، لم يكن هناك شيء أهم من الطفل، كما أن الطبابة والتعليم مجانيان لجميع السكان. ورغم تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المجرم المفروض على بلادنا منذ أكثر من ٤٢ عاما، جعلت الإرادة السياسية ومشاركة جميع قطاعات المجتمع من الممكن تحقيق معدل وفيات للرضع بنسبة ٦,٢ لكل ألف مولود حيا، في حين أن الطبيب يعاين النساء ١٠ مرات على الأقل في فترة الحمل، كما أن نسبة تلقيح الأطفال تبلغ ٩٥,٨ في المائة ضد ١٣ مرضا. وإن كثيرا من هذه اللقاحات يصنع في بلدنا، مما يتيح لنا أن نهب أطفال أوروغواي الجرعات اللازمة من اللقاح المضاد للمكور السحائي المسبب لالتهاب السحايا الدماغية، لمحاربة تفشي هذا المرض في بلدهم.

وتقدم كوبا مجانا التعليم والرعاية الصحية إلى ٩٩,٢ في المائة من الإناث والذكور دون الخامسة من العمر. أما معدل القيد في المدارس فهو ١٠٠ في المائة في المدارس الابتدائية، و ٩٩,٧ في المائة في المرحلة الإعدادية. ويستجيب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية حقوق الطفل لنفس المبادئ والمقاصد المعتمدة والمطبقة تطبيقا تاما في بلدنا. وقد حال رفض حكومة الولايات المتحدة دون إبرام اتفاقية حقوق الطفل عالميا. وجميع الأطفال محتاجون إلى الحماية والحب والحنان.

في شوارع عدة بلدان، يجاهد الناس وقد سئموا ذلك كله لنيل حقوقهم ويقفون في وجه الأكاذيب والفساد والعوامل الرئيسية المسؤولة عن الحالة القاسية التي

يعيشون فيها. ومن الأمور الماسة والملحة للغاية تجميع الثروة الطائلة في العالم والأرصدة الضخمة المكونة من الذكاء والإرادة الحسنة لتهيئة عالم أعدل يستطيع فيه الرجال والنساء أن يروا بناتهم وأبناءهم ينمون من دون التهديدات المرعبة التي يتعرض لخطرها كل عمل مبدع للبشرية اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيدة دولوريس بلديراموس – غارسيا، وزيرة الإنماء البشري والمرأة والمجتمع المدني في بليز.

السيدة بلديراموس–غارسيا (بليز) (تكلمت بالانكليزية): حدثت مؤخرا أمور كثيرة جدا في عالمنا، وتسبب تعاظم الفوضى والتشويش بألم مبرح وعذاب مرير، لأطفالنا خاصة. والآن علينا أن نتغير لجعل حياتهم أفضل، لأننا نعلم أننا لم نفعل ما يكفي. إن ما يقال هو دائما أكثر مما يصنع. وأطفالنا هم أثمن هدايا لنا، وعلينا أن نبدأ بمعاملتهم كأثمن هدايا لنا.

وتعهدنا في مؤتمر القمة العالمي بأن نؤمِّن البقاء لأطفالنا وبأن نحميهم ونبذل قصارى الجهد لتحسين نمائهم. ولقد كانت لحظة رائعة في تاريخ الإنسانية، لأنها تعكس صورة تعهدنا للبراءة، بل للمستقبل. وهذا إنجاز نحتفل به، لأن اتفاقية حقوق الطفل هي إعلان الأمم المتحدة الذي حظي بالقبول العالمي على أوسع نطاق؛ لكنه بعيد عن أن يكون قبولاً كافيا إذا علمنا أن أكثر من ١٠ ملايين طفل يموتون في كل عام قبل بلوغ الخامسة من العمر؛ وأن أكثر من ١٠٠ مليون طفل، من الإناث خاصة، لا يذهبون إلى المدرسة، وأن أكثر من ٦٠ مليونا يزاولون العمل أطفالا. وينبغي ألا يُسمح بهذا. ويمكننا، بل ويجب علينا أن نبلى بلاء أحسن.

إننا نحيا في عالم يتغير باستمرار، تشكل فيه أنواع التقدم التكنولوجي وسرعة انتشار المعلومات والاتصالات عناصر حاسمة من مكونات التنمية. ونحن نبقى متخلفين عن النمو بلا هذه العناصر، ويتواصل عذاب أطفالنا. ولذلك كان علينا، كي نبقى أوفياء لالتزامات إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أن نسخِّر أدوات عصرنا هذه لا لتحسين حياة قلّة محظوظة فحسب، بل حياة جميع الناس.

لقد ألزمنا إعلان الألفية المعتمد عام ٢٠٠٠، بدعم كرامة شعوبنا، لا سيما كرامة أطفال العالم. وصممنا على نحو أخصّ على تخفيض عدد أفقر السكان بنسبة النصف، بتأمين حصول الأطفال في كل مكان، سواء كانوا ذكورا أم إناثا، على التعليم، والكف عن إشراك الأطفال في الصراع المسلح وذلك كله بحلول عام ٢٠٠٥. هذا ما نتوقع من آمال وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيقها.

وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يمثل الأطفال أكبر نسبة من عدد سكاننا. وترتبط تنمية أقطارنا ارتباطا لا تنفصم له عُرى بنمائهم. وإن كنا نريد تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وجب أن يلتحق أطفالنا بالمدرسة وأن يكون لهم حدائق وملاعب مأمونة، وألاّ يتعاطوا المخدرات، وأن يتمكنوا من بلوغ النضج قبل أن يصبحوا والدين. وتشكل الزيادة الحالية في عدد أطفالنا وشبابنا المصابين بالفيروس/الإيدز خطرا أكبر يهدد التنمية. ونحن نتصدى لهذه القضايا كمنطقة، ونحرز بعض التقدم.

إننا نلقح أكثرية أطفالنا لتحصينهم. وقد خفضنا معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة كما أن عدد أبنائنا المسجلين بات أكبر. وتضمن اتفاق كينغستون الذي تم إبرامه مؤخرا ٢٣ توصية جريئة لمواصلة تحسين حياتهم، ونحن ندعم بحماس

ونؤيد جميع هذه الجهود. ومع ذلك، نجد أن علينا أن نبذل المزيد بإمكانات أقل. ومع تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، يتزايد الطلب على مواردنا المحدودة فعلا تزايدا هائلا. ولهذا السبب نواصل مناشدة شركائنا في التنمية لدعم جهودنا المبذولة لإنقاذ أطفالنا.

إن التزام بليز بأطفالها التزام مقدَّس. ونحن نواصل الأخذ بتغييرات لتحسين حياتهم. فمنذ عام ١٩٩٩، تخصص أكبر نسبة من ميزانيتنا الوطنية للتعليم. وتجمع حكومتنا، بواسطة وزارة التنمية البشرية، المنظمات غير الحكومية والمربين ومسؤولي الحكومة لرسم خطة عملنا، التي توضع تحت أنظار ورقابة لجنتنا الوطنية للأسر والأطفال. ونواصل دعم جهود منظمات أخرى غير حكومية تعمل في هذا المجال، كالمنظمة الوطنية لمنع إيذاء الأطفال.

ويدل كثير من المؤشرات التي تقيس تقدمنا في هذا المجال لتحقيق أهداف الاتفاق على تقدم بارز. فعلى سبيل المثال، معدل وفيات أطفالنا دون الخامسة في عام ١٩٩٨، كان ٢٤,٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولودٍ حي، مما يمثل تحسنا بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة. وقد قمنا مؤخرا بسن قوانين لزيادة حماية أطفالنا، تجعل من الإلزامي الإبلاغ عن الإساءة إلى الأطفال وإهمالهم، وصارت إجراءات محاكمنا أفضل وأرفق بالطفل.

لقد قال رئيس وزرائنا في تقديمه الأخير للميزانية:

”في بليز اليوم فرص تعليمية متاحة للأطفال أكثر من أي وقت مضى. وإمكان امتلاك الأسر الفتية لمسكن خاص بها أفضل من أي وقت مضى. ونحن نستثمر في نظام رعايتنا الصحية أكثر مما استثمرنا في أي وقت مضى“.

لكنه أقرّ بأنه يجب بذل أكثر من ذلك بكثير لزيادة ثقتهم بالمستقبل.

واليوم يشرّف وفدي كثيرا أن يكون معنا شابان وسيمان من بليز، يشاركان في هذا المؤتمر، والقلوب مفعَمة بالأمل والتوقعات. وعلى غرار باقي الأطفال فيما بيننا، يستمعان بآذان صاغية إلى ما نقول. وعندما يعودان إلى الديار ويلتقيان أصدقاءهما في المدرسة وفي حيّهما، سيتحدثان عمّا قلناه هنا وفعلناه. سيخبران كيف تكلم رؤساء الدول أو الحكومات الكثيرون وغيرهم من القادة الذين تكلموا عن كل ما يمكن وما ينبغي لأطفال العالم أن يتمتعوا به من فرص. سيذكران التوصيات التي قدمناها في مناقشات مائدتنا المستديرة، وبواسطتهما ستترجَّع أصداء رسالتنا في أفئدة شبابنا. ستصبح وعودنا وعودهم. ربما لا نزال الآن غير قادرين على أن نؤكد لهم أن الفوضى والاضطراب سينتهيان عما قريب إلى الأبد، بيد أن بإمكاننا أن نعد ببذل المزيد كي يتألموا أقلّ نتيجة أفعالنا. دعونا لا نخيّب أبدا أملهم، بل فلنتأكد من أن جهودنا ستُدنينا من تحقيق هدف تهيئة عالم ملائم للطفل فعلا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رَزميك مرتيروسيان، وزير الضمان الاجتماعي في أرمينيا.

السيد مرتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): إنه لشرف كبير لي أن امثل جمهورية أرمينيا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المخصصة للطفل.

رغم التقدم التكنولوجي المهيب، لا تزال الإنسانية تحمل عبئا مشيناً، هو عبء جوع الأطفال ووفاتهم وتألمهم بسبب الصراع بين الأعراق والإرهاب. يجب أن يصبح سد الثغرة بين النمو التكنولوجي والتنمية البشرية إحدى الأولويات المتصدرة لقائمة أولويات الإنسانية جمعاء. وفي نفس الوقت، يجب أن تدرك البلدان التي تواجه مشاكل

تتعلق بالأطفال – ولا يزال بلدي منها، لسوء الحظ – أنه لا يمكن حل هذه المشاكل بالمنجزات التكنولوجية وحدها أو بمساعدة كثيفة من قبل المنظمات الإنسانية الدولية والبلدان المانحة. ولا يمكن التغلب على هذه المشاكل إلا بجهود مركّزة تبذلها الحكومات الوطنية على أساس مبادئ إدارة فعالة وديمقراطية والتقيد بحقوق الإنسان على نحو لا يتزعزع.

ويود بلدي أن يعرب عن ارتياحه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي يتضمن تحليلاً واستعراضا متعمقا شاملا لخطة العمل الخاصة بالإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات من القرن الماضي. ويثبت التقرير المذكور (A/S-237/3) والنشاط المستهدف من قبل منظومة الأمم المتحدة برمتها، التي يترأسها السيد كوفي عنان، أن مشاكل الطفل هي في صميم اهتمام المنظمة، وأن الأمم المتحدة ستبذل قصارى الجهد بدعم المجتمع الدولي بكامله لتحسين الحالة في هذا المجال الهام والحساس بصورة خاصة.

لقد درجت تقاليدنا الاجتماعية وتقاليدنا العائلية الأرمينية على إيلاء الأطفال اهتماما خاصا وعناية خاصة؛ وهذه التقاليد الوطنية تحدد أيضا سياسات الدولة، القائمة على أساس الاعتقاد أن الطفولة ذات أهمية حاسمة وأساسية في حياة الفرد اللاحقة. فطفولة متصدعة لا يمكن بأية حال أن تتمخض عن تكوّن شخصية سويّة وحسنة التكامل. ولذا فالهدف الرئيسي لسياستنا الوطنية هو وضع أساس اقتصادي وقانوني لنمونا العادي وتنميتنا، وتنشئة أبنائنا وتعليمهم. ولولا الدعم النشط الذي تتلقاه أرمينيا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لقلّت فعالية سياستها لحماية أبنائها.

وفضلا عن هذا، ففي عام ١٩٩٣ تعاونت أرمينيا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى شملت منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وبلداناً مانحة؛ وصاغت ونفذت برامج مختلفة حددت أهدافها بدقة. ونتيجة هذا التنفيذ أحرزنا تقدما في شتى المجالات. ففي السنوات الأخيرة هبط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ٢٥ في المائة، وبلغ معدل تحصين الأطفال ٩٥ في المائة. وتضاعفت مؤشرات الرضاعة الطبيعية إلى أكثر من ثلاثة أضعافها منذ عام ١٩٩٣. وأصبح ثلاثة وثمانون في المائة من السكان يستخدمون الآن الملح المحتوي على اليود. ومنذ عام ١٩٩٥ لم تظهر حالة شلل واحدة في أرمينيا. أما عملية إصلاح النظام التعليمي فقد تواصلت من خلال أساليب التدريب الشامل وإدراج مواضيع جديدة في المناهج الدراسية، منها حقوق الإنسان والثقافة المدنية والدولة والقانون والمهارات الحياتية. وفي مجال الأمن الاجتماعي تم وضع تعريف أكثر وضوحا للأولوية العالية التي تعطى للأطفال ولتحرير لمعايير عجز الأطفال. وتنفذ برامج الآن لإبعاد الأطفال عن مؤسسات الأطفال التخصصية: حيث يتم التشجيع على نظام الأسر البديلة.

ومع هذا، ورغم التركيز في السياسة الوطنية وتفعيل التعاون الدولي، لم نحقق للآن كل أهدافنا التي كنا نزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠. ونتيجة للأحوال الاقتصادية هذه الأيام تظل مشاكل كثيرة تتعلق بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ضمن القضايا الحيوية. فالفجوات الشاسعة في المجتمع تعني أن أعدادا كبيرة جدا من الأطفال يواصلون العيش دون خط الفقر؛ وأن أكثر من ٠٠٠ ١١ طفل يعيشون في منازل مؤقتة، وأصبح عدد الأطفال اللاجئين يتجاوز ٠٠٠ ٦٥ طفل. ولا تزال مشاكل أطفال الشوارع والأطفال المعاقين بدنيا أو عقليا

وجنوح الأحداث مستمرة في بلدنا. وحدثت زيادة في عدد الأطفال الذين لا تتفق مواظبتهم على المدارس في أرمينيا مع المعايير التعليمية العالية تقليديا.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل التي تتسم بها أغلبية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية – يتعين على أرمينيا أن تتغلب على مشاكل معينة ناجمة عن زلزال عام ١٩٨٨ المدمر، وعن الصراع في ناغورني كاراباخ وعن الحصار الاقتصادي. غير أن خبرة أرمينيا أثبتت أن من الممكن، حتى في الظروف غير المؤاتية، أن يتحقق النجاح من خلال وضع سياسة وطنية ملائمة مقترنة بتعاون دولي فاعل وبدعم من المانحين.

وكما تبين من جمعية الألفية فإن تعزيز السلام والاستقرار سيظل يحتل أولوية أساسية في الأمم المتحدة لعقود قادمة، إذ سيظل كوكبنا ممزقا بفعل الصراعات التي تجلب المعاناة، وفي المقام الأول معاناة النساء والأطفال. وبما أن أرمينيا تقع في جزء من العالم شهد تحولات سياسية واجتماعية أساسية طوال العقد المنصرم فقد تأثرت للأسف بصراعات انعكست أسوأ آثارها على الأطفال في بلدنا. وأدت سياسة التطهير العرقي التي نفذتها أذربيجان ضد الأقلية الأرمينية ابتداء من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى إجبار ٣٦٠ ٠٠٠ شخص على الفرار إلى أرمينيا هربا من المذابح الفظيعة التي اجتاحت المدن الأذربيجانية سوبغيت وغيانزا وباكو و ٣١١ بلدة أخرى في أذربيجان. ونتيجة لهذا كانت أرمينيا أول بلد في أوروبا الشرقية يواجه مشكلة اللاجئين، والأطفال اللاجئين بصفة خاصة. وأرمينيا ملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل سلمي لصراع ناغورني كاراباخ على أساس حق الشعوب الخاضعة لهيمنة أجنبية في تقرير المصير. وإعمال هذا الحق غير القابل للتصرف، والمؤكد في إعلان الألفية، هو الضمانة الفعالة لطفولة سعيدة ومستقبل مأمون ومضمون لأطفال منطقة جنوب القوقاز برمتها.

وأود في الختام أن أعرب عن الأمل في أن تغوص هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في التاريخ للكشف عن حدث لا يعكس قلق المجتمع الدولي إزاء حالة الأطفال في كل أرجاء العالم فحسب بل ويرسم استراتيجية عالمية فعالة في هذا المجال. والواقع أن القلق على مستقبل الأطفال ضمان لمستقبل أفضل للبشرية جمعاء. ومن الممكن أن تعزز هذه الأهداف، بل ويجب أن تعزز، إضفاء طابع إنساني على العلاقات وتدفع البشرية إلى إدراك وحدتها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحيم زواري، وزير الشباب والطفولة والرياضة بتونس.

السيد زواري (تونس): يشرفني أن أتولى اليوم إلقاء كلمة السيد رئيس الجمهورية سيادة الرئيس زين العابدين بن علي أمام مجلسكم الموقر.

أحييكم في مستهل كلمتي وأتوجه بجزيل الشكر إلى جميع الأطراف التي بذلت جهودا مخلصة لالتئام هذه الجلسة الخاصة وتوفير الظروف الملائمة لنجاحها، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها. وأخص بالذكر منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كما أعرب عن تقديري لإسهام المنظمات الحكومية القارية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالطفولة، في الإعداد لهذا اللقاء. وإذ أقرت المجموعة الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفي مبادرة هي الأولى من نوعها، الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات، وطرحت خطة نموذجية لتستأنس بها الدول في تنفيذ الإعلان، فإن اللقاء يتجدد اليوم لتقييم مدى تحقيق الدول الأعضاء لأهداف الإعلان العالمي بعد ١١ سنة من إقراره، ولإعداد خطة عمل جديدة للعشرية القادمة.

وإن المتأمل في الأعمال التحضيرية التي هيأت لعقد هذه الجلسة الاستثنائية، وما أسفرت عنه من توصيات، اشتركت في إثراء مضامينها الأطراف الحكومية والمنظمات والجمعيات المعنية بالطفولة، على حد سواء، يدرك مدى التزام المجموعة الدولية بقضايا الطفولة وتنامي الوعي بأهميتها بفضل مبادرات منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة وانخراط الحكومات ومكونات المجتمع المدني في هذا المسار.

وقد بادرت تونس بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ووضعت استراتيجية وطنية لتحقيق ما تضمنته هذه الاتفاقية من مبادئ. ونحن نسجل اليوم باعتزاز أن ما أنجزناه لفائدة الطفولة قد فاق النتائج المؤملة من خطة العمل الوطنية المرسومة للغرض؛ فضلا عن مبادرات أخرى، من أبرزها إصدار قانون خاص لحماية الطفل منذ عام ١٩٩٥. كما وضعنا آليات للتنفيذ والمتابعة، نذكر منها سلك مندوبي حماية الطفولة، الذي هو هيكل وقائي يقوم بمتابعة مختلف وضعيات الطفولة المهددة من خلال ما يتلقاه من إشعارات، ويتكفل بحالات الأطفال الجانحين، بالتعاون مع الأطراف المعنية بالطفولة. وكنا قد أسسنا مرصدا للإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل، يتولى متابعة أوضاع الطفولة، وتجميع المعلومات المتعلقة بها وطنيا ودوليا؛ إضافة إلى المساهمة في وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بحقوق الطفل وحمايته ونمائه.

وأنشأنا محفلا للحوار، أطلقنا عليه اسم برلمان الطفل، يهدف إلى تعويد الأطفال منذ الصغر على روح المسؤولية والتوصية بالتسامح وقيم الديمقراطية والاستماع إلى الرأي المخالف والمشاركة في الحياة العامة، وذلك من خلال مناقشة مختلف المسائل ذات الصلة بشواغلهم.

ولقد انضمت تونس أخيرا إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل حول التراعات المسلحة والاستغلال الجنسي. واعتمدنا في تونس منوالا للتنمية المستدامة، تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية. وتونس من البلدان النامية التي تخصص ٥٠ في المائة من ميزانيتها للقطاعات الاجتماعية، وترصد لقطاع التعليم والتربية ٢٠ في المائة من ميزانية الدولة سنويا، وذلك منذ الاستقلال. وقد ساعد هذا الجهد على رفع نسبة التعليم المدرسي إلى ٩٩ في المائة. وواكبته إصلاحات تربوية نوعية، تمثلت في تطوير مناهج التعليم، وتحسين ظروف الحياة المدرسية، وضمان بقاء الطفل في المؤسسة التربوية إلى سن السادسة عشرة.

واعتمدنا في معالجة أوضاع الطفولة مجموعة كاملة من السياسات والبرامج جسدت مقاربتنا الشاملة لحقوق الطفل. وحرصنا على ضمان تكافؤ الفرص بين الأطفال. ونحن نعتقد أن الوسط الأسري يمثل الإطار الأفضل لتنشئة الطفل ورعايته، إذ لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف إلا بدعم مكانة المرأة في المجتمع، وتعزيز دور الأم في العناية بالنشء، ووضع البرامج الصحية والديمقراطية الملائمة لذلك. وقد قمنا في تونس بتعزيز مكاسب الأسرة وتكريس حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية نصا وممارسة، بما جعل من المرأة شريكا كامل الحقوق في المجتمع.

واستطاعت بلادنا تقليص نسبة النمو السنوي للسكان إلى ١,١٥ في المائة وحصر مؤشر الخصوبة في حدود ٢.٢ من الأطفال للمرأة الواحدة، وخفض نسبة وفيات الرضع إلى ٢٦ في الألف، والارتقاء بمعدل العمر المتوقع عند المرأة إلى ٧٤ سنة.

وعززنا خياراتنا الاجتماعية بإنشاء صندوق التضامن الوطني لمعاضدة مجهود الدولة في فك العزلة عن

المناطق النائية وتطوير مرافق الحياة العامة وتوفير مصادر العمل والرزق لسكانها وإدماجهم في الدورة الاقتصادية للبلاد. وكان لنجاح التجربة التونسية في هذا المجال أثره البيِّن في تجاوب المجتمع الدولي مع دعوتنا إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن. وإذ أعرب عن اعتزازي بهذا التجاوب، فإني أرجو أن يتم دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في أقرب وقت.

ولئن أكدت برامج الأمم المتحدة للتنمية قدرة العديد من البلدان على التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، فإننا نعتقد أن ما أحرزته هذه البلدان من تقدم وما حققته من نجاحات في قطاع الطفولة يستوجب اليوم التفكير في إرساء نمط جديد من التعاون في مجال تبادل الخبرات الفنية، بتنسيق مباشر من منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة.

إن الطفولة ما تزال في أنحاء مختلفة من العالم محرومة من أبسط حقوقها، وتعيش صعوبات حادة لا يمكن تجاهلها أو السكوت عنها. وبصرف النظر عن الأولويات المقترحة في مجال الاهتمام بالطفولة بالنسبة للعقد القادم، فإن تجسيد التضامن الدولي بصفة خاصة وناجعة من شأنه أن يزرع الأمل في نفوس أطفال حُرموا من حقهم في الحياة الكريمة والتنشئة السليمة.

فالطفل الفلسطيني يعاني اليوم من ويلات الاحتلال، والطفل العراقي يتحمل تبعات الحصار. وفي أفريقيا أطفال يقاسون الفقر والمجاعة والمرض والنزاعات. ويتعرض الكثير من الأطفال في العالم للاستغلال والانتهاك. وإن الواجب يدعونا إلى توحيد الجهود والمبادرة في العناية بالطفولة ومعالجة قضاياها حتى نكون على مستوى الأمانة التي نتحملها وفي حجم التحديات التي تواجهنا لبناء مستقبل لأطفالنا وللإنسانية جمعاء.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي اللواء سين هتوا، وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في ميانمار.

السيد هتوا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يقدم تهانيه إلى السيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل. ونعتقد أن الدورة ستصل تحت قيادته الرشيدة إلى نتائج ملموسة تفيد أطفالنا الأعزاء.

لقد أُعطيت حقوق الطفل أولوية كبرى في جدول الأعمال العالمي منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وينطبق الشيء ذاته على جدول أعمالنا الوطني، إذ تعطي حكومة ميانمار أولوية كبرى للأطفال، من الناحية القانونية ومن منطلق تقاليدها. ومنذ انضمامنا إلى اتفاقية حقوق الطفل، قمنا بوضع وتنفيذ برامج على الصعيد الوطني لرفاهة الطفل ومصالحه. ففي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، أي بعد عامين من انضمامنا إلى الاتفاقية، أصدرنا قانون الطفل. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنشأنا اللجنة الوطنية لحقوق الطفل من أجل التنفيذ الفعال والناجح لأحكام اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل.

فضلا عن ذلك، تم تشكيل لجان لحقوق الطفل على مستويات الدولة والأقاليم والمقاطعات والمدن لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ١٩٩٦، قدمنا أول تقرير وطني لنا عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتم تقديم التقرير الوطني الثاني إلى لجنة حقوق الطفل في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم إصدار قواعد الطفل، المتعلقة بقانون الطفل، من أجل تنفيذ هذا القانون.

ويحظى الأطفال في ثقافة ميانمار بتقدير يماثل تقدير الثروات، وبالحب، وبرعاية تتسم بالحرص والاهتمام. وهو تقليد قديم جدا لدى الأسر في ميانمار أن تحرص على التنمية الشاملة للأطفال من أجل ضمان حمايتهم، وتربيتهم، وتنميتهم. ولأن الأسرة في ميانمار كبيرة الحجم بطبيعتها، فالأطفال لا يلقون الرعاية من آبائهم وأجدادهم وأقاربهم فحسب، بل وأيضا من مجتمعاتهم المحلية.

اسمحوا لي بأن أطلع هذه الجمعية على جهودنا الوطنية، المبذولة لتعزيز حقوق الطفل. أود أن أبرز، بادئ بدء، أنّ الأطفال في ميانمار يُتاح لهم تكافؤ الفرص، بصرف النظر عن الجنس والعرق والدين. وعلى سبيل المثال، نرى في قطاع التعليم الأساسي أن ٥٠,١ في المائة من مجموع التلاميذ هم ذكور، في حين أن نسبة الإناث هي ٤٩,٩ في المائة. وفي قطاع الصحة، بإمكان الأطفال الانتفاع على قدم المساواة من العلاج الطبي والخدمات ومرافق المستشفيات والعيادات، بصرف النظر عن نوع الجنس.

لقد وضعنا برنامج العمل الوطني وخطة الصحة الوطنية (١٩٩٦-٢٠٠١) وعملنا بهما من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وفي الوقت الراهن، تم رسم خطة للصحة الوطنية (٢٠٠١-٢٠٠٦) بشأن صحة الأطفال وتغذيتهم والتصحاح البيئي، وهي قيد التنفيذ. ويجري العمل أيضاً ببرنامج شامل لكل أنحاء بلادنا بالتعاون مع اليونيسيف. ونتيجة ذلك كله، تم إحراز تقدّم ملحوظ في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك المناطق الحدودية النائية.

ومن التدابير الأخرى التي اتخذناها لتحسين صحة الطفل برامج التحصين. ويُحتفل بيوم التحصين الوطني منذ ١٩٩٦، وقد جرى التحصين بصورة ناجحة، كحركة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد. وهناك برامج تلقيح على نطاق واسع، تشمل أيضا مناطق الحدود النائية.

وفي قطاع التعليم، أنشأت الحكومة والأهالي مدارس المرحلة قبل الابتدائية، على أساس مركزي ومدرسي، وذلك لتعزيز نمو الأطفال دون الخامسة نمواً شاملاً. تبذل الحكومة قصارى الجهد كيما يتمتع الأطفال بحقهم في التعليم الابتدائي الأساسي. واضطلعنا أيضاً بأنشطة في سياق برنامجنا ''تعليم الجميع''. وفي سبيل التنفيذ الكامل لأنشطة هذا البرنامج، أعددنا مشاريع نقوم حالياً بتنفيذها بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ونحن نتخذ أيضاً تدابير تتناول صحة الأطفال المعوقين وتأهيلهم، عن طريق برامج تأهيل مدرسية وعلى صعيد المجتمعات المحلية.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، سعياً منها إلى حماية الأطفال من الاستغلال والإيذاء جنسياً، تتعاون مع لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة تعاوناً وثيقاً في مجال الاتجار بالنساء والأطفال. ونحن نتعاون بنشاط في هذا المجال أيضاً مع بلدان أخرى في منطقة الميكونغ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بصدد الاتجار بالأفراد عبر الحدود الدولية، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال. ولدينا كذلك نصوص قانونية تمنع تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الصراع المسلّح. وبموجب النظام الخاص بالأفراد الخاضعين لقانون خدمات الدفاع - الذي صدر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٧٤ بمقتضى التوجيه رقم ٧٣/١٣ لمجلس وزارة الدفاع - لا يجوز تجنيد شخص في القوات المسلحة حتى يبلغ سنه ١٨ عاماً.

في سبيل منع تعاطي المخدرات من قبل الأطفال، تم اتخاذ تدابير فعّالة بالشروع في برامج تثقيفية في جميع أنحاء البلاد. وفي نفس الوقت، بموجب قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، يقع كل مخالفٍ يستغل الأطفال

لارتكاب جرم يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تحت طائلة الحد الأقصى من العقاب المنصوص عليه لهذا الجرم.

إن أجيال المستقبل ملك أطفال اليوم. ومن الضرورات الحتمية مساعدتهم في نموهم حتى يصبحوا بشرا مكتملي القدرة، ويتمكنوا من التمتع بكامل حقوقهم في هذا العالم السائر في مضمار العولمة بخطى سريعة. ولذلك فإنه يقع على عاتق كلٍ منّا أن نورّث الأطفال عالماً يسوده السلم والتنمية، يكون لهم فيه بيئة آمنة ومؤاتية، ينمّون فيها قدراتهم الفردية. حققنا في العقد الماضي نتائج ملموسة. ولا بدَّ لنا من مواصلة جهودنا الحالية للحصول على نتائج مماثلة في المستقبل أيضاً. اسمحوا لي بان أؤكد أن ميانمار ملتزمة بالتحقيق الكامل لحقوق الطفل بصورة مستدامة. وتعكس الإنجازات التي حققتها ميانمار التزامنا الذي لا يتزعزع.

وختاماً، أود أن أؤكد من جديد التزام ميانمار ببذل كل جهد مستطاع لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وأنا أؤكد للجمعية أننا سنعمل معاً بمزيد من الزخم في سبيل هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به معالي السيدة كرستيان مندواتيه، وزيرة الرعاية الاجتماعية في غواتيمالا.

السيدة مندواتيه (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): منذ أكثر من ١٠ سنين بقليل، برزت إلى حيّز الوجود بفعل اتفاقية حقوق الطفل ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل طريقة جديدة للنظر إلى العالم – طريقة محور تركيزها الأطفال. ولهذا، فالوقت مناسب الآن لتقييم الإنجازات التي تحققت وما تبقى من مهام.

في العقد الماضي، طرأت في بلدي تطورات جد هامة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وفي منتصف تلك الفترة، على أثر ٣٦ عاماً من الصراع الداخلي المسلح، عُقِدت اتفاقات السلام التي تشكل إطارنا المرجعي الاستراتيجي. وفي جملة المكتسبات، تم إحراز تقدم ملموس بالنظر إلى أكثرية الأهداف المحدّدة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ففي مجال الصحة، نجحنا في تخفيض معدل وفيات الأطفال من ٧٣ إلى ٤٥ لكل ١ ٠٠٠ مولودٍ حياً، فيما هبط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ١١٠ إلى ٥٩ في الألف. غير أننا لا نزال بعيدين عن المؤشرات المنشودة، حتى أن ضرورة مواصلة تخفيض هذه المعدلات ومعدل وفيات الأمهات هي من الأهداف ذات الأولوية المحددة في نطاق سياسات الحكومة الاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك، لا يزال سوء التغذية من أهم أسباب المرض والموت في البلاد، رغم تخفيض مؤشرات سوء التغذية. أضِف أن له أثراً سلبياً في قدرة أطفالنا الصبيان والبنات ومراهقينا على التعلُّم. واتخذت خطوة هامة إلى أمام بإقرار قانون التنمية الاجتماعية وبرنامج سياسات الصحة الإنجابية، اللذين يمثّل التثقيف، بما في ذلك ضرورة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، عنصراً مكوناً له وزنه.

وبالنظر إلى التعليم، وتمشياً مع الاتجاه السائد عالمياً، تطوّر معدّل التسجيل بالمدارس الابتدائية بصورة إيجابية، إذ ارتفع من ٣٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٨١ في المائة عام ٢٠٠٠. غير أن هذا لا يكفي، لأن أوجه القصور في مجال التعليم هي العامل الرئيسي الذي يحدّ من تنمية البلاد. ولهذا السبب بات التعليم يتصدّر قائمة أولويات برنامج العمل الاجتماعي، علماً بأن الغاية هي تأمين ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤، وتخفيض الأمية بنفس النسبة. يتوخّى إصلاح التعليم تنمية عمليات الفكر والقيم والاتجاهات القادرة على إقامة علاقات منصفة لا تعصّبَ

فيها بين الشعوب والثقافات، والتي يمكن أن تسهم، على المدى المتوسط، في توطيد دعائم الديمقراطية في غواتيمالا.

ومن نفس المنطلق، يجري دعم الأسرة بغيةَ الحد من عمل الأطفال وتشجيع الصبيان والبنات على الذهاب إلى المدرسة والاستمرار فيها. منذ بضع سنوات، لم يكن عمل الأطفال يُعتبر مشكلة؛ أما اليوم، فإنا عقدنا العزم على القضاء عليه.

لما كانت غواتيمالا بلداً متعدّد اللغات والثقافات، كان التعليم بلغتين أمراً أساسيا لتأمين عدم انقطاع الذكور والإناث عن الدراسة. ولهذا نلاحظ بارتياح أن الإعلان المعروض علينا، المعنون ''عالم صالح للأطفال'' يكرر تأكيد مبدأ عدم التمييز والالتزام ببذل قصارى الجهد لنضمن أن تتاح للصبيان والبنات والمراهقين سبل الانتفاع بمختلف الخدمات.

يجب أن يشمل جدول أعمالنا للعقد المقبل تنقيح نموذج تنميتنا لكيما يكف عن إدامة الفقر ويوفّر نظاماً أعدل يقوم على أساس الاستثمار في الطفل – نموذج يكون هدفه إنماء الأطفال والمراهقين إنماءً متكاملاً بسياسات عامة تُصاغ لصالحهم. وينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية لجدول الأعمال هذا تأمين سُبُل حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية والتصحاح البيئي والتعليم والتغذية المناسبة؛ مشاركة الأطفال والمراهقين الكاملة؛ إنشاء آليات حماية موجّهة بصورة أساسية نحو تعزيز الأسرة بما يحول قدر المستطاع دون إدخال الصبيان والبنات إلى مؤسسات الأحداث؛ تعديل إجراءات التبني وتدوينها كقانون؛ مكافحة المخدرات بصرامة وشَنْ حرب شاملة على استغلال الأطفال الجنسي والتجاري، إلى جانب إصلاحات قانونية تعاقب بشدة الراشدين الذين يُفسدون أطفالنا؛ توطيد نظام عدالة سليم للأحداث؛ تعزيز الإجراءات الوقائية وغيرها، الرامية إلى تأهيل المراهقين الذين يقعون في شراك العصابات.

وأخيراً، يسرني – بصدد جدول أعمالنا الدولي – أن أعلن أننا أودعنا يوم أمس صكوك تصديقنا على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

إننا ندرك حجم التحدي وخطره؛ بيد أننا على ثقة بأننا سنهيئ لأطفال غواتيمالا واقعاً أشمل احتضاناً وأعدل، بفضل جهودنا ومشاركة أطفالنا والكبار والتعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال خرّازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيّد خرّازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف مميز لي أن أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بمناسبة استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل – هذا الحدث العالمي الذي يرى شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها لِزاماً عليهما أن يسهما في إنجاحه. والواقع أنها فرصة جد مناسبة لتثمين تنفيذ الإعلان العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتقييم ما تم إنجازه حتى الآن والعقبات المواجهة على المسار، وتحديد التحديات القائمة أمامنا والبحث عن مزيد من المبادرات والتدابير لمواجهة تلك التحديات وتأمين تقدم مستدام للأطفال في الأعوام والعقود المقبلة. وخلاصة القول إننا هنا جميعاً لنعمل في سبيل عالم صالح للأطفال.

إن المفاوضات المحمومة، المكثفة على نص مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض هذا، إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي في تصديه لمسألة كيفية تحسين تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي والتزاماته على كل الأصعدة. يزيد كثيراً من صعوبة هذه المهمة الرهيبة الخلافات النابعة من افتقار حالة الشؤون

العالمية إلى العدالة، بما في ذلك فرض تدابير قسرية أحادية الجانب. إن هذا يعوق تهيئة بيئة مأمونة، مؤاتية للأطفال، خاصةً في البلدان النامية.

من نافلة القول إن المشاكل الحالية، المتصلة بالأطفال تختلف إلى حد ما عن مشاكل الماضي من حيث طبيعتها ونطاقها وسببها. ولذا، كانت أولى المهام الرئيسية إجراء تقييم صادق للخبرات الماضية؛ وتحديث الأهداف المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي بما ييسّر التصدّي لتحديات كبرى جديدة؛ وتشخيص مجالات عمل محددة؛ تحديد كيفية إعداد الاستراتيجيات التنفيذية لتحقيق أهداف قابلة للقياس؛ وتأمين إنشاء آلية دولية تقدمية لما فيه صالح الأطفال. وينبغي للأهداف أن تكون مبتكرة وذات منحى إجرائي، مع استخدام كل الموارد والأدوات المتاحة لإحداث فارق رئيسي في سبيل تذليل العقبات القائمة في مجال تحسين حالة الأطفال على الصعيد العالمي، لا سيما في العالم النامي.

ومؤسسة الأسرة هي، في رأينا، بيئة سليمة وآمنة للأطفال. وعلى الأسرة بصفتها وحدة المجتمع الأساسية، تقع أولى مسؤوليات حماية الطفل وتنشئته ونمائه. ولا شك في أن وجود علاقة سعيدة بين الطفل ووالديه أمر أساسي لتحقيق إمكانات الطفل الفطرية ونشوء نظام أرفق بالإنسان. ونحن نطوّر خططنا واستراتيجياتنا على الصعيد الوطني من هذا المنطلق المتميّز، ومنه نصوغ مواقفنا على المسرح الدولي.

في عالم يتسم بتوزيعٍ غير متكافئ للثروة والفرص وبانعدام الأمن والاستبعاد والصراعات المسلحة، يجب إيلاء محنة الأطفال فائق الاهتمام وإبرازها. إن حالة الأطفال الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي المؤسفة، ليست تجسيداً واضحاً للممارسات الوحشية لدولة محتلة ضد الأطفال وحسب، بل هي أيضاً ظلم فادح بحق الإنسانية ككل. لا يجوز، ولا ينبغي أن نبقى لا مبالين إزاء تردّي حالة أطفال فلسطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب استمرار سياسات وممارسات لا إنسانية على يد القوات الإسرائيلية، تتمخض عن حالة إنسانية متأزمة، كالحالة التي شهدناها جميعاً في مخيم اللاجئين بجنين. إن مؤتمر الاستعراض العالمي هذا فرصة فريدة للتصدي لهذه الحالة الأليمة التي تنفطر لها القلوب.

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى المسرح الوطني. إن جمهورية إيران الإسلامية، بعد أن شاركت بنشاط في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وقدمت إسهامها في الوثيقة الختامية، تتابع بهمة منذ ذلك الحدث تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة. وقد أسهمت أيضاً السياسات المخصّصة لتوسيع نطاق المجتمع المدني وإضفاء الطابع المؤسسي على دوره على الصعيد الوطني في التزام ومشاركة للأطفال والشباب بشكل أفعل في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. لقد أدّى شباب إيران، في السنوات الأخيرة، دوراً فائق الأهمية، متعاظماً في حياة المجتمع الإيراني الاجتماعية والسياسية، بما فيها الانتخابات الوطنية.

تقوم سياساتنا العامة إزاء الأطفال والشبان على أساس تعاليم الإسلام وقيمه السامية، كما تقوم أساساً على شكل الدستور ومضمونه وعلى الالتزامات المنبثقة من الصكوك الدولية، لا سيما حصيلة مؤتمر القمة العالمي واتفاقية حقوق الطفل. وفي سبيل الوفاء بهذه الالتزامات، أعدت إيران وقدمت تقريرها الوطني عن حالة الأطفال الراهنة في البلاد، عملاً باتفاقية حقوق الطفل. إن تقريرنا الوطني يحدّد في آنٍ معاً، بكلام واضح، ما تم تحسينه من مجالات ومواجهته من عقبات.

ويتصدّر تقديم الخدمات الأساسية، خاصةً في مضمار الصحة والتعليم، بنود جدول أعمال الحكومة. أسهمت هذه الخدمات في تحسين أوضاع الأطفال في جميع أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، هبط معدل وفيات الأطفال بصورة مطردة، كما تزايد عدد الأطفال المواظبين في المدارس الابتدائية بصورة مشهودة في غضون العقد الماضي.

في خطّة تنميتنا الخمسية الثالثة، التي يجري تنفيذها حالياً، أُولي اهتمام خاص لهدف تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وفي هذا السياق، يُخصَّص لقطاعات التعليم والفن والثقافة؛ الصحة والرعاية الصحية والتغذية، والضمان الاجتماعي والتأهيل والتدريب البدني وغيرها من الأنشطة المتصلة بالشباب والمرأة - يخصَّص لها كلها معاً ما يبلغ ٤٣ في المائة من ميزانية البلد الإجمالية. ورغم عدم مؤاتاة العوامل الخارجية، والضائقة الاقتصادية والآثار المالية والاجتماعية البعيدة المدى التي ترتّبت على استضافة أكثر من مليوني (٢ مليون) لاجئ طوال العقدين الماضيين، فقد خُصصت نسبة كبرى من مجموع النفقات العامة لإنماء الطفل في كل المجالات.

وفضلاً عن ذلك، ينشط البرلمان في إصدار القوانين اللازمة، بغية تحسين أوضاع الأطفال والشباب في جميع أنحاء البلاد. وباشر البرلمان النظر في قانون جديد، يركّز على نمو الطفل وحمايته ونمائه. يستهدف هذا القانون معالجة أهم أسباب المشاكل الاجتماعية والعائلية التي قد يتعرض لها الأطفال. وتجدر ملاحظة أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩، الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، قد أقرها البرلمان مؤخراً؛ وبهذا أصبحت إيران طرفاً في الاتفاقية.

يستدعي تحسين حالة الأطفال في مجالات شتى، في كل المجتمعات وعلى صعيد العالم، إرادة وطيدة العزم، وتصميما من الأسرة البشرية كلها. ولذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة الفريدة، بمناسبة هذه الدورة الخاصة التاريخية، لمناشدة جميع المشاركين: علينا أن تتماسك أيدينا تضامناً وننهض للتحدي ونلتزم أفرادا وجماعات بأن نجعل من حياة أطفال العالم أجمع تجربة إنسانية مجزية في الأعوام والعقود المقبلة. فلنعقد النية على ألا نكون دون المستوى المطلوب في هذا الالتزام المهيب.

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أحب أن أذكرِّ المشاركين بأنه لا يزال على قائمة المتحدثين ١١ اسماً وأن البيانات ينبغي ألا يتجاوز إلقاؤها خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بنيلوبي بيكلس، وزيرة التنمية الاجتماعية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو): (تكلمت بالانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - وهو أول اجتماع موسّع من هذا القبيل لقادة الدول - قطعنا وعداً لأطفال العالم. وعدناهم بأنهم سينعمون بأفضل انطلاقة ممكنة للحياة وبأن بإمكانهم الاعتماد على حمايتنا في أوقات الحرب والسلم، في البيت وفي المدرسة. وتعهّدنا بأن نؤمِّن لهم بلوغ أقصى إمكاناتهم، بصرف النظر عن الجنس والمعتقد أو الأصل الإثني أو الاجتماعي - الاقتصادي. ووضع الإعلان العالمي وخطة العمل أهدافاً محددة تتصل ببقاء الطفل وصحته وتغذيته وتعليمه وحمايته. ولم يكن وعدنا مشروطاً بعوامل، كحالة اقتصاداتنا، بل كان يقوم على أساس إدراكنا أن رفاه أطفالنا ينبغي أن يحتل دوماً مركز الصدارة من أولوياتنا.

إني واثقة من أننا متفقون جميعاً على أن الأطفال لا ينسون وعداً أبداً. ويدل وجودنا في هذه الدورة الاستثنائية على أننا نحن أيضاً لم ننسَ. والتقويم الشامل

الوارد في تقرير الأمين العام ''نحن الأطفال'' (A/S-27/3)، يبيّن أن التقدم المحرز في سبيل الأطفال لا يكفي، وإن كان تقدماً ملموساً. ولذلك يجب أن تكون الأهداف الأساسية لهذه الدورة الخاصة تشخيص العقبات التي حالت دون تحقيقنا الأهداف التي التزمنا بها، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين نجاح أهدافنا الجديدة.

حققت ترينيداد وتوباغو، على مدى العقد الماضي، قدراً كبيراً من النجاح في تنفيذ خطة العمل. ففي مجال التعليم، أنشأنا نظماً تسهّل حصول كل طفل على التعليم في مدرسة ابتدائية وثانوية، ونحن نعمل على زيادة النسبة المئوية للطلاب الذين يمكنهم الحصول على تعليم المرحلة الثالثة. تنص قوانين بلادي على أن التعليم إلزامي لجميع الأطفال، الذين تقع أعمارهم بين الخامسة والـ ١٢ سنة. والتعليم مجاني في المدارس الحكومية والمدارس المعانة من الحكومة، وتتجاوز نسبة التلاميذ المنتفعين بالتوسع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة الـ ٧٠ في المائة.

أما في مجال الصحة، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من أطفالنا ملقحون ضدّ جميع أمراض الطفولة الرئيسية؛ وجميع الولادات تقريباً تتم على أيدي موظفين صحيين مختصين. وخدمات الصحة المدرسية مدمجة في نظام الرعاية الصحية الأولية، وقد جرى تعزيز عنصر التربية الصحية في المقررات المدرسية. تشير آخر البيانات إلى انخفاض سوء التغذية لدى الأطفال، إذ دعمت الحكومة برنامج تغذية مدرسية، تُقدَّم في إطاره مجاناً وجبات الغذاء يومياً لآلاف التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والثانوية، كما توزَّع شهرياً سلال الطعام الكبيرة على الأسر المعوزة.

وقد أخذت ترينيداد وتوباغو بتشريع يركّز اهتمامه على الأطفال، وعدلت القوانين القائمة لكيما تنسجم مع اتفاقية حقوق الطفل. ومن المقرر أن يتم عما قريب إنشاء محكمة للأسرة وهيئة خاصة للأطفال، تشرفان على القضايا المتصلة بالطفل.

رغم هذه المكاسب، لم يكن أداؤنا في مجالات أخرى على النحو المرتقب. فعلى سبيل المثال، لم نحقق الأهداف المحددة لتخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال دون الخامسة. إن هذا لمن دواعي قلقنا البالغ. يُضاف إلى ذلك، أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد برز كمسألة شائكة في ترينيداد وتوباغو، بل في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، التي تفيد التقارير أن معدلاتها هي أعلى معدلات في العالم باستثناء بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وثمة تزايد في معدل انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم للطفل. ولذلك بدأت الحكومة بمشروع نموذجي للتصدي لهذه الحالة. لا شك مطلقاً في أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا إنمائيا بارزا للعقد القادم. أقرت ترينيداد وتوباغو بهذا الواقع وشرعت في عملية إعداد رد متكامل لمعالجة الوباء.

إن ثقافة العنف ظاهرة عالمية تسربت إلى الأسرة والمدارس والمجتمعات المحلية. ونحن نعترف بأن جهودنا الرامية إلى مكافحة تصعيد العنف – خاصة العنف المترلي، وفي فترة أحدث عهداً العنف في المدارس – تقتضي مزيداً من تضافر الاهتمامات. ولهذا، تشارك الحكومة في عملية تعاونية مع أصحاب المصلحة على كل صعيد، وقد استحدثت استراتيجيات وبرامج للحد من تعاظم العنف.

يتصل بهذه المشاكل الفقر والظلم، وتشير الدلائل إلى أن الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً. إن الحالة الخطرة التي يواجهها الأطفال في البلدان النامية تتفاقم بفعل تخفيضات طائلة في المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى آثار العولمة السلبية. إني أناشد زملائي القادة أن يجعلوا

التعليم – لا سيما تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها وإنماءها – أولوية إنمائية على ضوء احتمال تحطيمها لحلقة الفقر. ينبغي لأعضاء المجتمع المدني أن يكونوا شركاء للحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف لإحداث تغيير إيجابي في هذا المجال.

إن تزايد الفقر والظلم في فترة تشهد الغنى على صعيد العالم وتقدم التكنولوجيا بخطى مذهلة ونشوء اقتصاد قائم على المعرفة، تشير إلى أن القضية الحقيقية ليست نقص الموارد ولا الافتقار إلى المقدرة، بل إلى إرادة سياسية، والتزام سياسي وإلى الأولوية السياسية والرؤية السياسية.

لا بد لنا من أن نجعل رفاه أطفالنا يتصدر كل الأولويات. وأفضل استثمار للمستقبل هو الاستثمار في أطفالنا الآن. فيما نحن نجدد تأكيد التزامنا بالأطفال عند رسم سياساتنا، ينبغي أن نتوخى تأمين رفاههم. وفي هذا الصدد، سيساعد تنفيذ خطة العمل التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية على كفالة أن نورث بالفعل عالما صالحا للأطفال.

أمامنا فرصة تجديد التزامنا بأطفال العالم. وفي متناولنا فرصة تهيئة مستقبل خال من سوء التغذية والعنف، لا إيذاء فيه ولا فقر. وهذه الرؤية ليست نبيلة بقدر ما هي صائبة. إن الموارد العالمية اللازمة متوفرة؛ إنما يعود لنا كقادة أن تتجسد هذه الرؤية حقيقة.

وختاما، يود وفدي أن يهنئ السفيرة دورانت من جامايكا لإسهامها المتميز وقيادتها الأصيلة كرئيسة للجنة التحضيرية.

الرئيس بالنيابة: أدعو الآن معالي السيد عبد الرحمن سنغاريه، وزير الدولة، وزير خارجية كوت ديفوار.

السيد سنغاريه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي، أنتهز هذه الفرصة لتهنئة السيد هان سونغ – سو لتوليه سدة رئاسة الجمعية العامة، ولتأكيد ما يشعر به كوت ديفوار من اعتزاز بالطريقة التي نظم بها الأمين العام، كوفي عنان، الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. نهنئ كذلك المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة كارول بيلامي، بالإضافة إلى السيدة باتريسيا دورانت، لما بذلتاه من أجل نجاح هذه الدورة الاستثنائية.

كان رئيس دولة كوت ديفوار، السيد لوران غباغبو يرغب في أن يكون هنا اليوم في هذه المناسبة الهامة، لكنه لم يتمكن من المجيء لأسباب لا يدَ له فيها، وقد أصدر إلي توجيهه أن أبلغ الجمعية تمنياته بنجاح مداولاتنا.

إن الدورة الاستثنائية بالغة الأهمية لبلدي لأن أكثرية سكان كوت ديفوار هي من الشباب: فإن ٥٢ في المائة من السكان هم دون الـ ١٨ من العمر. وتأمين رفاه هذه الشريحة السكانية وحماية حقوقها ضرورة ملحة لحكومة كوت ديفوار. ولهذا السبب صدقنا، بلا تحفظ، على اتفاقية حقوق الطفل، في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١، وانضممنا إلى الميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الطفل ورفاهه.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصدر بلدي خطة عمل وطنية لبقاء الطفل ونمائه وحمايته، وفقا لتوصيات مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٠، وقدم تقريره للجنة حقوق الطفل.

اعتمدت حكومتي سياسات لتعزيز حقوق الطفل بإقرار قوانين تتعلق بأمور، منها وضع حد للعرف الممارَس بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، ولمنع الزيجات التي لا توافق عليها الفتاة والزواج المبكر، وللعمل باستراتيجيات

تنفيذية لنماء الطفل وحمايته، وقد بدأت هذه التدابير تأتي أُكُلها.

كان لحملة التوعية الكثيفة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – بما في ذلك مشاركة سيدة كوت ديفوار الأولى، التي أريد أن أثني عليها ثناء تستحقه – تأثير إيجابي في أنماط السلوك فيما يتصل بهذا المرض. وتكللت حملة القضاء على شلل الأطفال بنجاح باهر، كما أن تدابير توزيع الناموسيات المشبعة بمبيدات الحشرات للحد من الوفيات بالملاريا كانت مشجعة. وعدد الوفيات بسبب أكثر أمراض الأطفال تفشيا آخذ بالانخفاض بفعل حملة تحصين مستديمة.

إن وزير الأسرة والمرأة والطفل، ووزير الصحة المشرف على حملة التربية الوطنية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولان عن تنفيذ سياسة تعزيز حقوق الطفل ورفاهه. يدعمهما في أعمالهما اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم واللجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة والطفل واللجنة الوطنية للمرأة والطفل.

وتأمين رفاه الطفل لا يعني مجرد المحافظة على صحته وحسب، بل توفير تعليم حقيقي يؤهله لأن يكون في المستقبل عاملا على التنمية. وحكومتنا تجد في سبيل ذلك رغم الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ سياسة متسقة ترمي إلى ترويج تعليم موجه صوب عمالة الشباب. ونحن ننفق أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانيتنا على التعليم، الذي أصبح الآن إلزاميا ومجانيا حتى سن الـ ١٦.

تقتضي سياسة تستهدف النهوض بالطفل جهدا راسخا لمحاربة الفقر. لا يمكن لفقراء السكان إلا أن ينجبوا أطفالا معدَمين، مستقبلهم معرض للخطر. إن تأمين رفاه السكان بتخفيف حدة الفقر هو أولوية لسياستنا الإنمائية.

ومشكلة تهريب الأطفال عبر الحدود، التي تندد بها وسائل الإعلام بصورة متزايدة، هي من دواعي شديد القلق لحكومتنا. فكوت ديفوار بلد زراعي أساسا. وتنميته تعتمد أساسا على محاصيل نقدية مثل الكاكاو، الذي يقوم بزراعته مزارعون قرويون في مزارع عائلية صغيرة المساحة. وقد اشترى عمال وفدوا من بلدان مجاورة مزارع تعمل بنفس الطريقة القائمة على أساس الإدارة الأسرية، واستقدموا، على مر السنين أقاربهم، بما في ذلك الأطفال، لمساعدتهم في عملهم الزراعي. وبذريعة جمع شمل هذه الأسر قانونيا، أنشأ تجار لا مبادئ لهم شبكات عبر الحدود، غير معروفة لسلطات كوت ديفوار، أو لسلطات بلدان المنشأ أحيانا. وكثيرا ما يستغل هؤلاء الأفراد من ثَم فقر أقارب الأطفال وثقتهم العمياء. وما أن وقفت حكومتنا على هذه المشكلة حتى اتخذت إجراءات صارمة للقضاء على هذه الآفة. فتم، على الصعيد الوطني، اعتماد خطة عاجلة لتحسين الأحوال الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للأطفال والأسر في المناطق المحددة كمناطق تعريض للخطر. ونُظمت حملات توعية في مناطق الاستخدام المحتمل للأطفال في العمل. ويجري تحديد الأطفال الذين وقعوا ضحايا للتجار وإعادتهم إلى وطنهم؛ ويعاقب مرتكبو هذه الجرائم. وقد تم تحديد حد أدنى لسن العمل واعتماد أنظمة لعمل الأطفال. بين يدي المجلس النيابي الوطني حاليا مشروع قانون خاص بالاتجار بالأطفال. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، شارك بلدنا في عدة مبادرات مشتركة، كحلقة العمل الخاصة بعمل الأطفال والاتجار بالأطفال، وخاصة بالخادمات في غرب ووسط أفريقيا، التي عقدت في كوتونو (بنن) عام ١٩٩٨. وفي ٨-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عُقد اجتماع في

ياموسوكرو تناول الاتجار بالأطفال في أفريقيا الغربية والوسطى، بمشاركة عدة دول، تشمل: بنن وبوركينا فاسو ومالي وكوت ديفوار، بالإضافة إلى بعض وكالات الأمم المتحدة. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقعت حكومتنا اتفاقا مع مالي حول التعاون على مكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود. وأوفد بلدنا أيضا بعثات، ترأسها رئيس الوزراء، إلى مالي وغينيا وبوركينا فاسو، في عام ٢٠٠١.

أما على الصعيد الدولي، فقد صدق بلدي على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، بشأن منع أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ تدابير فورية لذلك؛ وعلى الاتفاقية ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، وأودعت صكوك الإبرام في ٦ آذار/مارس الماضي. وتعاني سلطات كوت ديفوار صعوبات جمة في كفاحها الاتجار بالأطفال رغم إرادتها السياسية وتصميمها على القضاء على هذه الآفة. وهي تواجه مشكلة حدود سهلة الاجتياز بسبب عدم كفاية المواد والموارد البشرية والمالية في وجه الأساليب المتطورة على نحو متزايد، التي يتبعها تجار الأطفال.

من الضروري في هذا المجال، كما في العديد من المجالات الأخرى، تنسيق وتضافر إجراءات المجتمع الدولي لمحاربة هذه الجريمة البغيضة. يجب أن تنتقل مكافحة الاتجار بالأطفال إلى كلا المنشأ والوجهات النهائية لضحاياها، وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتنان حكومتي لليونيسيف التي تساعدنا على التصدي لهذه المشكلة.

يفيد تقرير الأمين العام أنه تم إحراز بعض التقدم في السنوات العشر الماضية، ولكن لا تزال بعض التحديات الكبرى قائمة. ولذلك، فإن الوقت مناسب لكي نزيد من وعينا. ويجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذوي النوايا الطيبة أن يعبئوا جهودهم من أجل مكافحة الفقر، آفة عصرنا الحديث وسبب إزهاق أرواح بريئة عديدة. لقد آن الأوان لكي ندعو باسم أطفال العالم إلى شراكة حقيقية. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، إننا لا نفتقر إلى الوسائل المالية ولا إلى الوسائل العلمية، ولكننا نفتقر إلى الإرادة السياسية من جانب الذين لديهم إمكانيات لإنقاذ أطفال الكرة الأرضية.

ولعل هذه الدورة الاستثنائية تحيي الرغبة في تجميع مواردنا لنوفر لكل طفل الفرصة لكي يعيش ويزدهر بغض النظر عن أصله أو أصلها. إننا بالاستثمار في أطفالنا نستثمر في تقدم البشرية. أجل، إن الطفل هو مستقبل البشرية.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيدة تمام الغول، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن.

السيدة الغول (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وإلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الجهود الكبيرة التي بذلوها في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية، والوصول إلى القواسم المشتركة التي توحدنا جميعا للعمل على النهوض والرقي بالطفل والطفولة.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لجميع من ساهموا في أعمال دورتنا هذه، التي تهدف إلى متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بمزيد من العزيمة والإصرار.

بعد مرور أكثر من عقد على التجمع الريادي لعدد كبير من قادة العالم، الذي جسد إرادة سياسية غير مسبوقة من أجل وضع الأطفال على رأس أولويات المجتمع الدولي، وإيلائهم الرعاية التي يستحقونها، يأتي انعقاد هذه الدورة لإعادة التأكيد على الدعوة التي انطلقت عام ١٩٩٠. تلك

الدعوة التي أسست منهجية الارتقاء بحقوق الطفل وتطوير المعايير الدولية الملائمة للأوضاع الملحة التي يعيشها الأطفال من جهة، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وبناء القدرات المحلية لتحسين حياة الأطفال وتجنيبهم البؤس من جهة أخرى.

ويأمل وفدي أن تتمكن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل من إعادة شحذ الإرادة السياسية للأسرة الدولية لمتابعة وتنفيذ الالتزامات والمعايير التي ينص عليها الإعلان الختامي بخصوص حق الطفل في البقاء والحماية والنماء والمشاركة على جميع المستويات، بحيث نجعل الطفل هدفا للتنمية المستدامة وبانيا لها مستقبلا.

بالرغم من الإنجازات الدولية التي تحققت بالنهوض في بعض المؤشرات المرتبطة باحتياجات الأطفال الأساسية، إلا أن هذه الإنجازات لم تأت بالآمال المعقودة عليها بالرغم من واقعية الأهداف والأطر الزمنية الموضوعة لتحقيقها. ويظل الفقر وتزايد الهوة داخل المجتمع الواحد وفيما بين دول الشمال والجنوب العقبة الكبرى في وجه تحقيق الأهداف المتوخاة لتنفيذ التنمية الشاملة للأطفال وتمتعهم بحقوقهم.

ويحدونا الأمل اليوم في أن تتم بلورة مفهوم شامل للأمن يتعدى اعتبارات القوات العسكرية والاقتصادية بمفهومها التقليدي، ويراعي المقومات الاجتماعية والكرامة الإنسانية لدى اتخاذ القرارات الأساسية على المستوى الدولي. فعالم اليوم مرتبط في أهدافه ومتشعب في طرق عمله، بحيث باتت مقومات الأمن الإنساني ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص حقوق الأطفال، تفرض نفسها على النظرية التقليدية للأمن. وقد دعا مؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل إلى حماية الأطفال الذين يتعرضون لظروف بالغة الصعوبة تؤثر على تنميتهم، لاسيما في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك ضحايا الاحتلال الأجنبي.

وإننا في الأردن، إذ نرحب بدخول البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة حيز النفاذ، وتطور معايير المجتمع الدولي التي تكفل حقوق الأطفال في تلك النزاعات، ندعو إلى إيلاء هذا الموضوع اهتماما والتزاما أكبر من جانب المجتمع الدولي. فالمعاناة التي يتعرض لها أطفال كثيرون في شتى أنحاء العالم، نتيجة العنف المسلح والحصار والعقاب الجماعي، تهدد بجر أجيال جديدة من الأطفال إلى دائرة العنف المدمر. وما الحالة المؤلمة التي يعيشها أطفال فلسطين اليوم إلا مثال حي على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في الحفاظ على حقوق الأطفال من الانتهاكات المتعددة الجوانب التي يتعرضون لها.

إننا في الأردن نرى أن التحدي الحقيقي يكمن في الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية الحاجات الملحة في ظل ضآلة الموارد المتاحة. وبالرغم من ذلك، فإننا نرى أن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لنشر المعارف وتحسين مستوى تعليم الأطفال هو من العناصر المهمة لتمكينهم من التعامل مع متطلبات الحياة العصرية.

وما المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم بخصوص إعطاء أولوية لنشر تكنولوجيا المعلومات وإيصالها إلى لمدارس وتطوير مهارات المدرسين، كجزء من برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي أقرته الحكومة، إلا تعبير عن الاهتمام بالطفل وإعداده الأمثل لمواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل.

ويهدف برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن إلى الارتقاء بمستوى حياة الفرد، وذلك بتوفير البيئة الجالبة للاستثمار، وخلق فرص العمل الكافية، وتوفير التدريب المميز للقادرين على العمل، وتطوير التشريعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الآليات المؤسسية لمراجعة ومتابعة تلك التشريعات، كتطوير الجهاز القضائي بكامله، وإنشاء اللجنة الملكية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وتشكيل محاكم خاصة بالأحداث وإعداد مراكز التأهيل لهم، بالإضافة إلى تدريب أجهزة الضابطة العدلية.

ويهدف البرنامج أيضا إلى تطوير قطاع التعليم والارتقاء بنوعية التعليم، ليواكب متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي، التي اختار الأردن أن يكون جزءا فاعلا فيها. وكذلك تطوير برامج تغذية الأطفال ضمن مراحل التعليم المبكر، بمشاركة فاعلة من المجتمع المدني، والتوسع في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها، وعلى رأسها خدمات الأمومة والطفولة.

إن الحكومة الأردنية، في سعيها وراء تحقق أهداف الارتقاء بالطفولة، تدرك تمام الإدراك أن ترويج حقوق الطفل وتعزيز رفاهه لا يتأتيان بجهود فردية أو متفرقة، بل من خلال الشراكات الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وبمشاركة أساسية من المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالإرادة السياسية ضرورية للحفاظ على زخم مسيرتنا، إلا أن التحدي أمامنا يكمن في تطوير الشراكات الحقيقية التي تساهم في خلق البيئة التمكينية اللازمة لبناء عالم جدير حقا بالأطفال.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دمتريس ثانوس، نائب وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في اليونان.

السيد ثانوس (اليونان) (تكلم باليونانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية):تؤيد اليونان، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، كل التأييد الموقف الذي أعرب عنه بيان الرئاسة الإسبانية.

إن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ فضلا عن إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٠ أمدّا حقوق الطفل بزخم جديد. وقد رأينا في العقد الماضي أن هذين الصكين الأساسيين يُحملان على محمل الجد، وأن هناك عددا كبيرا متنوعا من المبادرات والتدابير يُصمَّم لتعزيز مصالح الأطفال.

أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز، المعنون ”نحن الأطفال: الوفاء بوعود مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“. إن هذا التقرير يتضمن تحليلا شاملا للتقدم الذي أحرزناه وللعقبات التي واجهتنا في سعينا إلى تحقيق حقوق الطفل بصورة ناجزة. والتحسينات التي تمت تدعونا إلى الارتياح؛ لكننا ندرك في نفس الوقت التحديات الهائلة التي لا تزال قائمة أمامنا. إن هذه الدورة الخاصة للطفل فرصة هامة أمام المجتمع الدولي ليجدد تأكيد تصميمه على التصدي للمهام التي تنتظرنا.

وثمة هدف هام من أهداف السياسات، هو التحقق من أن جميع الأطفال يتمتعون بعيش سليم، وبتعليم وحماية يتسمان بالجودة، في بيئة مستقرة وملائمة. ومن الجلي أن منظور الطفل ومصالح الأطفال صارا أبرز في السياسات والإجراءات الإدارية والممارسات اليومية.

ولكن، بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، نرى حالة مجتمعنا الحاضرة مقصّرة عن بلوغ أهدافها، حتى في أكثر البلدان تقدما. ونحن نواجه بيئة لا تنفك غير مؤاتية للأطفال، بدليل عوامل متمادية – كالفقر والإيدز والصراع المسلح.

وفي رأي اليونان أن من الأولويات الملحة للأطفال استحداث نظم صحية واجتماعية تتوفر لها أسباب البقاء وضمان كامل الانتفاع بها بلا تمييز. ويجب أن نسلط الضوء بصورة خاصة على تأمين انتفاع الجميع بالتعليم الابتدائي، مما قد يكون عاملا رئيسيا من عوامل كسر حلقة الفقر المفرغة. ولا تزال الأسر، بصفتها أول من يتعهد رعاية الأطفال، وحدة المجتمع الأساسية، ويجب الإقرار بدورها وتعزيز قدرتها على تقديم التوجيه والحماية.

ولقد كانت اليونان – ولا تزال – تتخذ باطراد عددا من التدابير للتصدي لما يواجه الأطفال من مشاكل. فعلى سبيل المثال، يتم التركيز المتزايد يوما بعد يوم على الرعاية الصحية الأولية والوقاية عن طريق إصلاح النظام الصحي الوطني. وفي غضون العقد الماضي، شرعنا بأنشطة كثيرة بغية تحسين الصحة الإنجابية والجنسية. وتشمل الأولويات الرئيسية: تنظيم الأسرة، وصحة الأم، والوقاية من مرض الإيدز وإدارته مع غيره من الأمراض التي تنتقل جنسيا، والتربية والمشورة في المجال الجنسي.

وفي سبيل معالجة الفقر والتهميش الاجتماعي، عرضت الحكومة، في العام المنصرم، خطة عمل وطنية خاصة بالدمج الاجتماعي، تتضمن تدابير لصالح الطفل بوصف ذلك مساعدة للأسر الكبيرة، ومكاسب تمنح لإنجاب الطفل الثالث، ومرافق للرعاية أثناء النهار. وفي إطار هذه الخطة، تم الإعلان عن فائدتين هما: منح هبات للأسر الفقيرة في المناطق الريفية، تمكنها من تحمل عبء رعاية الأطفال؛ وتقديم معونة مالية ليستطيع الأطفال الاستمرار في الدراسة.

وفي مجال التعليم، تهتم اليونان بتحسين نوعية التعليم العام. وفي سبيل ذلك استُحدثت مدارس تفتح طول النهار وبُذل جهد كبير لتأمين مرافق كافية وملائمة لكل المدارس. ويتمتع جميع الأطفال – بصرف النظر عن جنسيتهم وأوضاع إقامتهم، حتى إن كانوا بلا مستندات – بالتعليم المجاني الإلزامي لمدة تسع سنوات.

ولحماية حقوق الطفل، أنشئت في نهاية عام ٢٠٠١ آلية رصد وطنية بموجب قانون، وعُقد مؤخرا اجتماع علني لمناقشة موضوع إنشاء منصب أمين المظالم للأطفال، تنظر فيه اليونان بجدية. وأخيرا، يكفل برلمان الشباب، وهو الآن في عامه السادس من وجوده، أن الطفل مسموع الكلمة على أعلى المستويات.

لا بد لنا، لمواجهة مختلف احتياجات الأطفال، من سياسات متكاملة وآليات تنسيق دائمة لإعداد ورصد تنفيذ خطط عمل منسقة. ولا بد لنا من إشراك المجتمع الأهلي، لا سيما المنظمات غير الحكومية في هذا التعاون. ويجب أن تكون أهدافنا الاستفادة من الموارد المتاحة على خير وجه، والبناء على أساس الخبرات الإيجابية والاستفادة من الخبرات السلبية. وتقتضي هذه الأهداف التعاون على كل صعيد، خاصة الصعيد العالمي.

وعند النظر في سياسات الطفولة، علينا أن نرى الأطفال شركاء ذوي حقوق متساوية في أسرهم وأعضاء فاعلين في المجتمع، يمكنهم المساعدة في عملية تكييف شكل عالم الغد، الذي سيكون عالمهم. وعلينا نحن الكبار أن ننضم إلى الأطفال في بناء حاضر ومستقبل، توضع فيهما حقوق الأطفال واحتياجاته موضع اعتبار كلي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة ميغيل أنخيل رودريغس اتشيفاريا، رئيس وفد كوستاريكا.

السيد رودريغس اتشيفاريا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تجمعنا في هذه الدورة الخاصة رغبة مشتركة، هي أن يتمكن أطفالنا ومراهقونا من التمتع بكامل حقوقهم وتحقيق أحلامهم. وقد أنجزت أمور كثيرة منذ

مؤتمر قمة عام ١٩٩٠ العالمي من أجل الطفل، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن الجنس البشري لم يسدد بعد دينه للأجيال الفتية.

هناك ملايين المراهقين يصبحون من الوالدين بدون أن يُعدوا لذلك. وللحيولة دون ذلك، يجب أن نعلمهم ما يترتب على الوالدية من مسؤولية. ويجب أن تساعد الأمهات من المراهقات كيما يستطعن تنشئة أطفالهن وتهيئة فرص أفضل لهم. وقد فعلنا ذلك في كوستاريكا بفضل برنامج ''الحب الفتي'' وبرنامج ''بناء الفرص''. إن اليافعين من أبناء شعبنا، شأن أطفالهم، يطالبون بمساعدتنا.

ولا يسعنا إلا أن نهنئ البلدان الـ ٦٣ التي خفضت معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلث، والبلدان المائة الأخرى التي خفضته بنسبة الخمس. ومع ذلك، لا يزال ١٠ ملايين طفل يموتون سنويا بأمراض يمكن الوقاية منها بسهولة. ونحن تمكنا في كوستاريكا من تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الربع على مدى الأعوام الأربعة الماضية، مما يجعل هذا المعدل ١٠,٨ بالألف. وبإمكاننا معا أن ننقذ حياة ملايين الأطفال الآخرين.

ولا يحظى ملايين الأطفال دون الخامسة من العمر بتحفيز مبكر لتنمية قدراتهم الفكرية وشخصيتهم ومقدرتهم على التواصل الاجتماعي. ونحن زودنا أسرنا، عبر برنامج ''شبك الأيدي'' بالأدوات الأساسية التي تحتاجها لمساعدة أطفالها على تطور كامل. إلا أن بلدي صغير، وينبغي تطبيق برامج كهذه في جميع أنحاء العالم.

ومن دواعي فخرنا أن في صفوف المدارس اليوم عددا من الأطفال أكثر منه في أي وقت مضى. لكن هناك ١٢٠ مليونا، أكثريتهم من البنات لا يواظبون في المدارس.

ومعدل الأمية في كوستاريكا لا يتجاوز ٤.٤ في المائة. ويسرّنا أن نلاحظ أنه أدنى من ذلك في صفوف النساء. وفي الأعوام الأربعة الماضية، رفعنا نسبة شمول التعليم الثانوي إلى ٨٣,٨ في المائة من عدد السكان، وهي أعلى نسبة في أمريكا اللاتينية بفضل زيادة بلغت ٤٠,٢ في المائة. والنسبة المئوية للأطفال المعاقين الذين يداومون في مدارس عادية، وليس مدارس تفصل بين الأسوياء والمعاقين، هي أيضا على ارتفاع. وإلى ذلك، أنشأنا مركزا وطنيا للموارد الخاصة بالدمج التعليمي، وهو فريد من نوعه في أمريكا اللاتينية، سيقوم بدعم الوالدين والمدرسين والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التعليم. لكن تهيئة مجتمع تتوفر فيه فرص للجميع عن طريق تعليم أكثر وأفضل يقتضي جهود كل البلدان.

ويُقدّر أن في جميع أنحاء العالم ما يناهز ٣٠ مليون طفل هم ضحايا المهرّبين، الذين يتملصون من العقاب بصورة منتظمة. ولقد أصدرنا عام ١٩٩٩ تشريعا يعاقب بشدة كل تصرف متصل بهذا الجرم الشائن. ويجب علينا أن نوحد جهودنا ونعمل معا متعاونين لحماية أبنائنا من هذا الانحطاط الخلقي.

ولا يمكن لشيء أن يكون بديلا من دفء الأسرة، ولكن في كل عام، يولد ملايين الأطفال الذين لا يعترف بهم آباؤهم، وهذه حال ثلث أطفال كوستاريكا؛ ولما كان هذا الخطر يتهدد أهم حقوق الطفل الأساسية، اعتمدنا إصلاحا مبتكرا لقانوننا الخاص بالأسرة، يعتبر أكثر إصلاحات العالم تقدما، هو قانون الأبوة المسؤولة. وبهذا القانون خرجنا من طرق إقرار البنوة التقليدية الموروثة عن القانون الروماني، الذي يرقى إلى قرنين قبل المسيح. ويضمن القانون الجديد لجميع الأطفال حقهم الأساسي في أن يعرفوا والديهم، وأن يتلقوا منهم الدعم الروحي والعاطفي، وعلى الأقل الدعم المادي، ونحن هكذا نعيد بناء

الأبوة بمعناها الواسع والمتكامل. وليس للأبوة بهذا المعنى مدلول بيولوجي وحسب، بل هي ذات معنى ثقافي أيضا، وتُلزم الوالدين بأن يتعهدوا بتحقيق جميع مسرّات ومسؤوليات تنشئة ذريتهم.

وعلى ضوء مأساة ملايين الأطفال في العالم، الذين لا يزالون يقاسون نبذ الوالدين لهم، يجب أن تتخذ إجراءات بأسرع وقت ممكن. وينبغي أن يكون للأم حق التسجيل القانوني لاسم والد طفلها، حتى إن وُلد الطفل خارج نطاق الزوجية. وللوالد أن يُنكر أبوته المزعومة، ولكن بشرط أن يخضع لفحص دي إن آي (DNA) ليثبت ما يدّعيه. وفي كوستاريكا، كان ٢٩.٣ في المائة من مجموع الولادات المسجلة لأطفال مجهولي الأب، وقدمت ٣٠,٨ في المائة من أمهاتهم دعاوى للمطالبة بإثبات الأبوة بمقتضى القانون الجديد. وبعد عام من سريان مفعول القانون، قام ٩١,٨ في المائة من الرجال الذين تم إشعارهم بفعل تلك الدعاوى بالاعتراف الطوعي بأبوتهم، ولم يعترض إلا ٨,٢ في المائة منهم، إذ اختاروا الخضوع للاختبار.

وكل الجهود التي ذكرتها هي جزء من التزام كوستاريكا الشامل بأطفالنا وشبابنا، هذا الالتزام المعبَّر عنه في جدول أعمال من أجل الأطفال واليافعين. ويمثل جدول الأعمال هذا قرار بلدي إيلاء أولوية بلا منازع لاحتياجاتهم وحقوقهم وفرصهم، وهو جدول أعمال طامح بأهداف واضحة يرمي إلى تحسين مستويات عيش أصغر سكان كوستاريكا بصورة ملموسة في العقد المقبل.

لكننا نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ففيما يموت رضيع من أسباب ممكنة الاتقاء، وفيما لا يحظى طفل بالحوافز التي تمكنه من تحطيم حلقة الفقر، وفيما تقع فتاة صغيرة أو صبي ضحية الاستغلال الجنسي، وفيما لا تستطيع بنت الذهاب إلى مدرسة ابتدائية أو ثانوية، وفي حين تصبح فتاة مراهقة أمًّا بسبب الجهل أو الخداع، وفيما نرى وجوها صغيرة حزينة بدلا من وجوه صغيرة سعيدة، لا يمكننا أن نرتاح قاعدين.

وعلينا أن نعمل، ولا عذر لنا إذا لم نعمل. فلنعمل بحماس حتى يكون أفضل ما في بلادنا لأطفالنا دوما ولليافعين؛ إنهم الوعد والدليل على أن الأفضل إنما هو الآتي. ولأنهم حاضرنا، ولأنهم يمثلون مستقبلنا، آن لنا أن نمد لهم يدنا وأن نسير معا نحو إنسانية أفضل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة اكسولتان آتاييفا، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة آتاييفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): إن المسائل التي يُنظر فيها بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هي، بسبب أهميتها، من أخطر المسائل التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين ومن أشدها إلحاحا لأن حلها سيحدد مستقبلنا. أتينا إلى هنا لنعلن مرة أخرى تعهدنا لأطفال العالم ببناء عالم في خدمة مصالحهم.

في عام ١٩٩٢، عندما أقر قادة العالم الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه، أعلنوا الخطوط العريضة لخطة عمل محددة، وتعهدوا بأن يضعوا مصالح الطفل في المقام الأول، وبتأمين رفاهه وتوفير كل فرصة ممكنة لتنمية إمكاناته. وهذان الصكان الهامان للغاية هما الأساس الذي تقوم عليه خطة العمل الوطنية التي أقرتها تركمانستان وعملت بها منذ أولى أيام استقلالها.

واستجابة لنداء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، صدقت تركمانستان على اتفاقية حقوق الطفل، وانضمت إلى العهود الدولية الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان وحرياته، واعتمدت إعلانا خاصا بالتزامات تركمانستان دوليا في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وبناء

على مبادرة رئيس جمهورية تركمانستان، السيد سابرمورات نيازوف، تم في شباط/فبراير ١٩٩٧، تنظيم حلقة عمل حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في آسيا الوسطى وكازاخستان، أقرت ''إعلان عشق آباد''. وهذه الوثيقة تحدد أولويات التشريع الوطني بالنظر إلى حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية.

في دستورنا وغيره من نصوصنا التشريعية ما ينص على حماية الأم والطفل، وعلى حقوق الطفل وحرياته. وقد أعد مجلس، أو برلمان، تركمانستان مشروع قانون بشأن ضمانات حقوق الطفل في تركمانستان، وهو يستهدف تنفيذ سياساتنا في مجالات حقوق الإنسان والأوضاع القانونية للأطفال وضمان حقوقهم ومصالحهم القانونية وكامل تطورهم الجسدي والروحي وضمان تنشئتهم كرعايا في المجتمع الأهلي، بكل معنى الكلمة.

إن الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي لمجتمع تركمانستان يستهدف أولا تحسين أحوال الناس، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والأمهات والأسرة؛ وهو يجري حاليا بالاشتراك مع منظمات دولية، منها وكالات الأمم المتحدة كاليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الصحة العالمية. ونحن شاكرون لها بصدق ما قدمته من مساعدة. وكون ٦٠ في المائة من ميزانيتنا مخصصا للمهام الاجتماعية – لا سيما الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي وتهيئة ظروف مؤاتية للتنمية – لهو برهان على التوجُّه الاجتماعي لسياسة ميزانية الدولة.

ولقد وافق رئيس جمهوريتنا على برنامج الدولة للرعاية الصحية والتعليم ودعم الأسرة، الذي أتاح لنا التركيز على حل مسائل محددة في أطر زمنية محددة، وبتحسين الجانب الوقائي لإجراءاتنا – تلقيح الأطفال سنويا، وتحسين سلامة ماء الشرب صحيا ونوعيتها، ورصد البيئة وتحسين الأحوال الاجتماعية والمعيشية – تمكّنا من تحقيق نتائج إيجابية في مجال مؤشرات صحة السكان، وخاصة مؤشرات صحة الأطفال.

ويجري أيضا حاليا تنفيذ فعال لبرامج تشجيع إرضاع الأم لطفلها ومكافحة الإسهال وفقر الدم، ونقص اليود بالاشتراك مع اليونيسيف.

ومنذ عام ١٩٩٦، يضاف الحديد إلى الدقيق بموجب أنظمة الحكومة، ويوزّع الملح المعالَج باليود على جميع السكان، ويجري أيضاً العمل بنجاح ببرنامج لتغذية الأطفال. ويؤثر برنامج مشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الصحة الإنجابية للمرأة تأثيراً هاماً في مجال الولادات السليمة ورعاية صحة الأم. ومن المصادر الرئيسية لتقديم دعم اجتماعي للأسر، الإمداد بالكهرباء والغاز والماء مجاناً، مما يتيح للأسر الاستفادة من ميزانيتها لتغذية مناسبة.

ولقد تم تحديد أهداف معيّنة لكفالة أمن السكان الغذائي، ومنذ عام ٢٠٠١، يزوَّد السكان بخبز مصنوع بالكامل من حبوب زرعت في تربة تركمانية. وجعلت التنمية المكثفة للاقتصاد الوطني ولصناعة الأغذية من الممكن زيادة تنوّع المواد الغذائية، ونما إجمالي الدخل الوطني بنسبة ١٧ في المائة.

وأدت التدابير التي عملنا بها إلى تقدم ملموس في تخفيض وفيات الأطفال في الفئة العمرية ١ — ٥ أعوام، بالحد من الوفيات بسبب الإسهال وبالقضاء على حالات نقص اليود؛ ولم يبلَّغ، منذ عام ١٩٩٧، عن إصابة واحدة بشلل الأطفال. وهبط فقر الدم ومعدل وفيات الأمهات هبوطاً حاداً.

ولما كان العاملان الأساسيان لنماء الإنسان هما التعليم والاشتراك في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ينظر قانون التعليم في تركمانستان إلى نماء الفرد الشامل من منظار القيم الوطنية والإنسانية، ومن منطلق الترعة الإنسانية والديمقراطية والهوية القومية والاحترام المتبادل، بغض النظر عن الجنسية والدين. والتعليم مجاني، مما يجعله في متناول السكان برمتهم. ويحظى الأيتام والمعاقون من الأطفال برعاية رئيس الجمهورية الشخصية.

ولدى تقييم التقدم الذي أحرزناه حتى اليوم، نجد أننا بعيدون عما يدعو إلى الارتياح، ونحن ندرك كل مسؤولياتنا في مجال الالتزامات التي أعلناها. والحكومة تبحث عن موارد جديدة لمكافحة إدمان المخدرات، وتحقيق هدف تمكين الأطفال من النمو في بيئة سلام مأمونة، تؤهلهم لأن يكونوا مشاركين فاعلين في مستقبل بلدهم ومستقبل الإنسانية.

إن من واجبنا أن نجعل عالمنا عالما أفضل وأن نورثه للجيل المقبل الذي يستحقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أعلن أنه وفقاً للقرار ٥٥/٢٧٦، سيقدم الرؤساء المشاركون للموائد المستديرة للجمعية العامة موجزا بعد ظهر اليوم، للمناقشة التي جرت في الموائد المستديرة. ويقدم دولة السيد نمبار أنخبايار، رئيس وزراء منغوليا، موجز مناقشات المائدة المستديرة ١، وستقدم فخامة السيدة تَرجا هالونِن، رئيسة جمهورية فنلندا، موجزاً لمناقشة المائدة المستديرة ٢، كما سيقدّم فخامة السيد ليفي مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، موجز المناقشة التي دارت في المائدة المستديرة ٣.

(واصل كلمته بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة هيلِن داماتو، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في مالطة.

السيدة **داماتو** (مالطة): يسر مالطة أن تنضم إلى باقي أعضاء المجتمع الدولي في اجتماع بالغ الأهمية لرفاه أطفالنا؛ ونهنئ جميع الأطراف، خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إسهامها في تنظيم الدورة الاستثنائية، وعلى ما بذلته من جهود لا تعرف الكلل في سبيل تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل.

منذ أن صدّقت مالطة على الاتفاقية في عام ١٩٩٠، ضاعفت جهودها في العمل بنهج مركّز على الطفل، ثم اتخذنا على أثر الاجتماع مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، مزيداً من المبادرات لضمان حقوق الطفل، بما يشمل سحبنا لتحفّظنا السابق الوحيد عن المادة ٢٦.

ولما كان الأطفال من أعضاء الأسرة، – وهي وحدة المجتمع الأساسية – انصبّت جهودنا على أن نؤمن لهم طفولة سعيدة سليمة. وفي السنوات الماضية، أجرت مالطة فحصاً دقيقاً لقطاع رعاية الطفل، وكنت مسؤولة بصفتي رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في مالطة عن تقييم الخدمات القائمة للأطفال المعوزين وللمعرضين للخطر. ولاشك في أن قضاء وقت طويل للاستماع إلى جميع ذوي العلاقة بما في ذلك الأطفال، قد فتح البصيرة والبصر وكان جزيل الفائدة.

وسيؤمّن التمثيل القانوني للأطفال إنشاء مكتب محاماة عن الطفل ومحكمة للأسرة، وسيضم قانون الأطفال جميع القوانين المتعلقة بالطفل ويجمع بين الأنظمة القائمة، ومن المتوقع الشروع عما قريب بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان يقضي بإنشاء منصب أو أمين مظالم للأطفال.

ويجب علينا جميعاً، نحن المهتمين بحقوق الطفل، أن نسعى إلى التعاون لتأمين تعليم جيد النوعية للجميع،

بصرف النظر عن أوجه التباين. ففيما نرى أن الشاغل الرئيسي في بعض المناطق هو زيادة كميات الحواسيب المتاحة، نجد أن الكهرباء لا تزال من الكماليات في مناطق أخرى؛ وفي حين أن مشكلة بعض المناطق هي اكتظاظ الجامعات بالطلاب، ليس في مناطق أخرى أية جامعة — ناهيك عن خطر اكتظاظها — لأن ليس فيها مدارس تكفي جميع التلاميذ.

بالإضافة إلى التعليم، يستحق الأطفال رعاية صحية تتسم بالجودة، بما في ذلك إجراءات لمحاربة آفة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ولا يزال سوء التغذية خطراً محدقاً بعدد من البلدان؛ وفي بلدان أخرى، الخطر هو السمنة. ومهما كانت المسألة، فمن الأمور الأساسية أن تتصدر الصحة جدول أعمالنا.

ولا يزال استعباد الأطفال وعمل الأطفال واستغلالهم جنسياً من دواعي قلق المجتمع الدولي. ومع أن عدة دول تتضافر مساعيها لمكافحة منشورات بغاء للأطفال، خاصة على الإنترنت، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في مجال بغاء الأطفال والاستغلال الجنسي.

ونتأمل بحزن أيضاً في العواقب الوخيمة للصراعات والعنف، المترتبة على الأطفال. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن شديد القلق إزاء الدمار الذي يشهده الأطفال العالقون في وطيس الصراعات الدائرة في كل أنحاء العالم، لا سيما في أتون الشرق الأوسط المشتعل - وهو دمار سيترك بلا شك آثارا لا تُمحى في حياة الأطفال المنكوبين. وما أكثر الأطفال الذين لم يعرفوا، أو لم يعيشوا، السلام يوماً طوال عمرهم؛ ولا نقللّن من قدر تجربة الصدمة العميقة التي يعانيها الطفل عندما يترعرع في بيئة منكوبة بالحرب أو عندما يُجبر على المشاركة في صراع مسلح.

ولهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة، كثيراً، بل الواقع كثيراً جداً، ما ينتهي المطاف بالأطفال كلاجئين أو طالبي لجوء. إن هذا يستدعي تضامناً دولياً.

والأطفال، في سعيهم إلى إنشاء أسرة، قد يتعرضون للبيع، فيتنافس عدة أشخاص في مزاد بغية تبنّيهم. ولئن كان التبني، بلا شك، حلاً ممكناً للأطفال المحتاجين إلى بيت عائلي، ينبغي ألاّ يُعتبر حلاً يصلح لهذه المشكلة في كل حال، بل ينبغي تنظيمه بضوابط على كلا الصعيدين: الوطني والدولي.

وكل طفل هو فرد له حقوقه التي ينبغي ألاّ تمليها تصوّرات أي فرد آخر، الشخصية أو الثقافية أو الطبية. وقد توقع واضعو اتفاقية حقوق الطفل منا، نحن الموقعين عليها، أن نضمن ممارسة فعلية لهذه الحقوق التي اتفقنا على حمايتها.

وينبغي ألاّ يبقى توقيع الاتفاقات الدولية التي تنظم شؤون الأطفال مجرد تعهّد. وفي سبيل الوفاء بذلك التعهّد علينا أن نلتزم التزاماً تاماً بتنفيذ أشد صرامةً، إن كنا نريد توفير مستقبل مأمون لأطفالنا.

إن هذه الدورة فرصة سنحت في الوقت المناسب لتقييم منجزاتنا فرادى وجماعات، وأوجه قصورنا ومسؤولياتنا في مضمار حقوق الطفل. وما لم نقم بتمكين الأطفال من ممارسة حقوقهم، فهناك خطر حقيقي، خطر أن تفوتهم طفولتهم، وسيكون ذلك قطعاً من سوء الطالع.

وأخيراً، يقول مثل قديم إن الإنسان الذي يغادر بيته ليقوم برحلة لا يعود إليه أبداً وهو نفس الإنسان. ولنعتبر هذه الدورة الاستثنائية رحلة استثنائية، ولنعد إلى ديارنا أشخاصاً مختلفين، فلنعد إليها أشدّ التزاماً بتأمين مستقبل أفضل، لا يترك وراءه أي طفل. وإننا كوالدين نريد جميعاً ونتوخّى توفير أفضل الموجود لأبنائنا نحن.

وبصفتنا صانعي رؤيا، فلنستثمر في جميع الأطفال، أياً كانوا وحيثما يمكن أن يكونوا، كما لو كانوا أطفالنا نحن بالذات.

لقد ذكّرنا وفود الأطفال، يومَ الأربعاء، أن الأطفال ليسوا عبئاً بل هم استثمار؛ والحق أنهم لاستثمار، واستثمار مربح.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان للسيدة ماريا إيزابل باكويريزو دي نوبوا، رئيسة وفد إكوادور.

السيدة باكويريزو دي نوبوا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): حدث الكثير منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ غير أن التزامنا لا يزال راسخاً، ولا تزال اتفاقية حقوق الطفل توجّه جهودنا. إن الإقرار بحقوق الطفل في دستورنا ومنح الجنسية لجميع الصبيان والبنات والمراهقين حقيقة واقعة في بلدنا.

نحن نعمل منذ عام ١٩٩٩، التي كانت سنة أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة في إكوادور، لإعادة مستويات المعيشة على ما كانت عليه ولتحسينها للجميع. وفي سبيل ذلك، تزيد حكومة الرئيس غوستافو نوبوا بانتظام الاستثمار الاجتماعي كجزء من ميزانية الدولة العامة. وفي عام ٢٠٠٢، يمثل هذا الاستثمار لصالح أشد الفئات عوزاً ٢٥ في المائة من الميزانية.

وجدير بالاستثمار الاجتماعي أن تدعمه المؤسسات المالية الدولية – المجتمع الدولي بوجه عام – بتعزيز آلية التعاون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتوسيع نطاق مبادرات مقايضة الديون لصالح العمل الاجتماعي، الذي ثبت أنه مجدٍ لمشاريع وبرامج لا تتلقى، لولا ذلك، أي تمويل.

ونحن نواصل اتخاذ خطوات لحماية جميع الأطفال من الموت المبكر والأمراض التي يمكن اتقاؤها. وحققنا ١٣ هدفا من الأهداف الـ٢٢ المتفق عليها، وليس من صبي أو بنت تغلق دونه أبواب المدارس أو يُحرم من العناية الطبية؛ وننفذ قانوننا للأمومة، الذي تسنّى لنا بموجبه إنقاذ حياة الكثيرين في عام ٢٠٠١. ونفخر نحن الإكوادوريين بأننا قضينا عملياً على الفوارق القائمة على الجنس الاجتماعي في فرص الحصول على التعليم.

ويسرّني أن أفيد الجمعية علماً بأن إكوادور استضافت، في تموز/يوليه ٢٠٠١، اللقاء الإقليمي الأول بشأن السكان الأصليين من الأطفال، الذي شارك فيه قادة للأطفال والمراهقين من غواتيمالا والمكسيك وغيانا وبيرو وبوليفيا وكولومبيا والبرازيل وإكوادور. ويدعو الإعلان الختامي المعتمد في هذا اللقاء الدول إلى اعتماد سياسات عامة كلية، تفرض المشاركة ولامركزية، تعزز تنوع الشعوب الثقافي وتتضمن إجراءات إيجابية لمساعدة الأطفال والمراهقين من السكان الأصليين.

وفي هذه الدنيا المعولمة، لسنا غرباء عن ظاهرة الهجرة. فآلاف الأطفال والمراهقين يعانون من غياب والديهم، ويطالبون بحق الحياة في أسرة وعدم الاضطرار إلى الهجرة أو العيش كلاجئين أو نازحين. وإننا ندعو إلى اتفاقات دولية بصدد ما للمهاجرين من حقوق الإنسان وجمع شمل الأسرة.

ويتوق المراهقون إلى المساعدة في قولبة العالم الذي نعيش فيه. ولم يعد ثمة من ينازع بشأن حقهم في المشاركة؛ ولكن لا يزال الطريق طويلاً أمامنا لتحويل النموذج الذي يعرِّف المراهقة بأنها مشكلة إلى نموذج يعترف بالمراهقين أنصارا ومشاركين في صنع حلول للمشاكل التي نحن جميعاً مسؤولون عنها. ولا بدّ لنا من أن نعيد إلى شبابنا القدرة

على حب بلادهم، بالعودة إلى قيم أساسية من قبيل الصدق والولاء والتضامن والمسؤولية. وإني على قناعة بأنهم يريدون أن يحاكوا نمط كبارهم وأن يكونوا مواطنين أفضل.

وعلماً منا بهذه المشاكل بالاطلاع المباشر عليها، ولما كانت المسألة من دواعي قلق جميع البلدان، عقدنا في كيتو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المؤتمر العاشر لزوجات رؤساء الدول أو الحكومات في أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى. وفي ذلك المؤتمر، الذي كان اسمه ''مراهقو الأمريكتين: صانعو الألفية الجديدة''، اعتمدنا إعلاناً وخطة عمل يجري سنها قانوناً في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بلحظات قلائل، لأحدثكم عن مشروعنا الإقليمي المعنون ''المراهقون والشبّان من أجل حياة سليمة بالعناية بالبيئة''. وهدف المشروع هو الإسهام في التنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية بإشراك المراهقين والشبان، كعاملين استراتيجيين في التنمية وفي حماية البيئة. وفي سبيل ذلك، عقدنا حلقة عمل لتبادل الخبرات بين نوادي البيئة في إكوادور وباراغواي، كوسيلة لتعزيز المشاريع القائمة وتحفيز باقي مواطنينا للانضمام إلى هذه المبادرة المستدامة.

أما الحق في التعلُّم، فيجب أن تتضافر جهودنا لتلبية الاحتياجات المادية في مجاله بنظم تعليم تتسم بالإبداع والاتساق، تتناغم مع عالم الواقع الذي نعيش فيه. ويجب أن يكون التعليم أداةً كي تشرع الأبواب وتتهيأ فرص فعلية. ولهذا السبب، أيّد عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، في المؤتمر الذي ذكرته تواً، الاقتراح المقدم من منظمة الدول الأمريكية، الرامي إلى إعداد برامج للتعلُّم أثناء العمل.

وختاماً، أود أن أشاطركم رؤيا بنات إكوادور وصبيانها، الذين شاركوا في جمعيتنا الوطنية، في الجلسة التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠١، لتقييم موقفهم حيال وثيقة معنونة ''عالم منصف للأطفال''. يمكن إيجاز هذا الموقف بقائمة التمنيات التالية:

''مشاركة جميع الأطفال كمواطنين؛ وحصول جميع الأطفال على التعليم؛ وحصول جميع الأطفال على الطعام المناسب؛ وعيش جميع الأطفال في كنف أسرة تمكّن جميع الأطفال من اللعب والتعلّم؛ وتمتّع جميع الأطفال بالحماية؛ وتمتع جميع الأطفال بالصحة والسعادة؛ ومعاملة جميع الأطفال باحترام ومحبة؛ وكون جميع الأطفال أحراراً ومتساويين وبناء عالم أعدل في نطاق مزيد من التضامن''.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية إلى بيان لسعادة السيد جون كابوتين، عضو في البرلمان ورئيس وفد بابوا غينيا الجديدة.

السيد كابوتين (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يسر بابوا غينيا الجديدة أن تشترك في هذه الدورة الاستثنائية. ويقدر وفدي بحرارة الأعمال التحضيرية المتميزة. لسوء الحظ، ترتّب على ضرورة إرجاء هذا الاجتماع عدم تمكن رئيس وزرائنا، السير ميكيريه موروتا، من أن يحضر معنا شخصياً، ويدل طلبه أن أمثله على رأس وفد بابوا غينيا، على ما يوليه هو والحكومة وسائر أمتنا من اهتمام لحقوق الطفل ولتحدي جعل عالمنا مناسباً للأطفال.

إن أطفال اليوم هم مستقبل الإنسانية. والأطفال هم في آنٍ معاً الميراث والوارثون لأجيال متعاقبة. وعمر ما يناهز نصف سكان بابوا غينيا الجديدة هو دون الـ ١٨ عاماً، ولذلك، فالأطفال جزء كبير وهام من المجتمع الذي نعيش فيه.

إن المجتمع الدولي، بإبرامه وتنفيذه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وافق على ألاّ يكون للأطفال حقوق وحسب، بل وأن يكون على الكبار واجبات إزاء الأجيال المتتالية. والفكرة الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية ومناسبتنا هذه ليست فكرة جديدة. فقد أقرتّها الأهداف والمبادئ التوجيهية الوطنية التي تشكل جزءاً من دستورنا، وهي تجعل الأمة جمعاء ملتزمة بقيم، تترتب عليها آثار في حقوق الطفل. وهي تشمل التنمية البشرية المتكاملة والمساواة والمشاركة، وتُقِّر بأن ما في بابوا غينيا الجديدة من موارد طبيعية غنية هي أمانة لأجيال المستقبل.

ويرسي دستورنا الوطني نظاماً شاملاً لحقوق الإنسان، يضمن مساواة المواطنين. وهو يلزم الأمة ببعض الواجبات الاجتماعية الأساسية، منها واجب الوالدين أن يعيلوا ويساعدوا ويعلموا أبناءهم. وبهذا نرى أن أحكاماً كثيرة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل مضمونة فعلاً بدستور بابوا غينيا الجديدة. وفضلاً عن ذلك، لا يكتفي الدستور بالاعتراف بحقوق الإنسان، بل ينشئ آلية تتضمن محاكم مستقلة، لجعلها نافذة عملياً. والمؤسسات المنشأة للمساعدة على العمل بحقوق المواطنين محمية من التدخل السياسي.

ومن البديهي أن نظامنا لا يدعي الكمال، والمكاتب التي ينشئها ستعمل عموما على نحو أفضل بمزيد من الأموال والموظفين. بيد أن بابوا غينيا الجديدة تلتزم التزاماً واضحاً باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الطفل، حتى قبل ظهور اتفاقية حقوق الطفل إلى حيّز الوجود.

ولا جديد في المنحى البارز الرئيسي لاتفاقية حقوق الطفل، أو في كثير من أحكامها النوعية. ومع أن الحاجة تدعو إلى فعل المزيد لإطلاع الأهلين على حقوقهم ولتأمين تنفيذها الفعلي، فإن كثيراً من العناصر الأساسية مطبّق في بلدنا منذ الاستقلال عام ١٩٧٥. وقد تم منذ تلك الفترة اتخاذ تدابير إضافية لتنفيذ الاتفاقية، تشمل تعديلاً حديث العهد، شاملاً، للقوانين التي تحمي الأطفال من الإيذاء الجنسي، بما في ذلك البغاء والعنف. وتشريعنا الجديد يجعل قانون بابوا غينيا الجديدة يتماشى مع البروتوكول الاختياري الذي يحرِّم بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال؛ وهذا البروتوكول الخاص هو، مع البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، قيد النظر الجاد، بغرض موافقة رسمية، مبكرة عليهما.

ولكن، بدلاً من الكلام بالتفصيل عن مختلف التدابير التي اتخذتها بابوا غينيا الجديدة، دعوني أذكّر هذا الحفل بنقطة هامة وحاسمة، ترد في ديباجة البروتوكول الاختياري، بصدد بيع الأطفال وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال، وتتكرر في الاتفاقية ككل؛ إنها تتصل بضرورة اتباع نهج كلي. وفي هذا الصدد، لدى بابوا غينيا الجديدة الكثير لتقوله، وهي توفر نهجاً شاملاً متكاملاً للتصدي لمشاكل الأمة، تصان في سياقه حقوق الطفل وتتقدم، لكنها، قبل كل شئ، تتجسد فعلاً.

عندما تولت الحكومة الحالية سدّة الحكم قبل ما يقارب ثلاث سنين، التزم رئيس الوزراء بخمسة أهداف رئيسية، هي: إعادة مؤسسات الدولة إلى سابق عهدها من السلامة؛ وتحقيق استقرار عملتنا الوطنية وميزانيتنا الوطنية؛ وإزالة عوائق الاستثمار والنمو؛ ودفع عجلة عملية السلام إلى الأمام على أثر الصراع الذي أصاب بوغانفيل بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧. وهذه الأهداف مجتمعةً توفّر إطار نهج كلي للتصدي لمشاكل

اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، بما في ذلك حقوق الطفل ورفاهه.

وقد شرعت حكومة موروتا ببرنامج تكيف هيكلي واسع النطاق وشامل لتحقيق الأهداف، وهي الآن تتابعه. وإن إعداد هذا البرنامج وإدارته يترتب عليهما حوار متواصل مع أصدقاء بابوا غينيا الجديدة، ودعمهم الناشط. ومن هؤلاء الأصدقاء، بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، استراليا والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا وجمهورية الصين الشعبية.

ومع أنه لا يزال أمامنا مسافة نجتازها في سبيل تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي بكامله، فإن التقدم المحرز إلى اليوم سار بخطى جيدة، وهو يوفر إطاراً لمزيد من الحماية والتعزيز لحقوق الأطفال بطرق تحقق نتائج ملموسة ودائمة. وتشمل عناصره الأساسية تهيئة بيئة اقتصادية ومالية، يمكن للناس فيها السعي إلى رفاههم الذاتي، وللحكومة أن تمد يدها حيثما كان ينبغي ذلك، مع إيلاء الاعتبار المناسب للامركزية.

وشملت المنجزات الجديرة بالملاحظة تطبيق إصلاحات مالية وانضباط الميزانية، مما مكّن الإدارة من إنفاق مبالغ إضافية على الصحة والتعليم، بالقيم الحقيقية وكنسبة – تبلغ الآن الربع تقريباً – من إجمالي الإنفاق الحكومي. واعتباراً من هذه السنة، جعلت الحكومة التعليم المدرسي في متناول اقتصاد كل أسرة في بابوا غينيا الجديدة، بصرف النظر عن الدخل أو الثروة، بتقديم إعانات الدعم التي تتيح للتلاميذ الالتحاق بالمدارس مجاناً.

ومن المنجزات الأخرى تنفيذ برامج القطاع العام والإصلاح المالي. وتساعد هذه البرامج على تركيز أنشطة الحكومة وتنسيقها، وتحقيق وفورات، وتحسين فرص مشاركة مؤسسات الأعمال الخاصة على نحو أكثر نشاطا في التنمية.

وأدى هدف الحكومة الخامس، أي المضي قُدُماً بعملية سلام بوغانفيل، إلى توقيع اتفاق سلام بوغانفيل الشامل في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ومن ثم، صوت البرلمان الوطني على المساعدة في تنفيذ الاتفاق بإضافة جزء جديد إلى الدستور وبِسَنّ قانون جديد بشأن إحلال السلام في بوغانفيل. وهذا القانون الجديد، الذي ينص على الاستقلال الذاتي وضمان إجراء استفتاء بصدد مستقبل بوغانفيل، سيصبح ساري المفعول بعد تقدّم نزع السلاح إلى مرحلة إيداع بنادق بوغانفيل بعيداً عن الأيدي، في حاويات مؤمّنة، محكمة الإقفال بقفلين، وخاضعة للإشراف، على أن يبقى أحد المفتاحين لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة.

وهكذا نرى أن مجلس الأمن والأمانة العامة والوكالات المتخصصة تساعد على تهيئة بيئة، لن تعود فيها أنواع القضايا المشمولة بالبروتوكول الاختياري الثاني – الذي يتناول حالات الصراع المسلح – غير ذات موضوع في بابوا غينيا الجديدة. ويقدم الفريق الإقليمي المحايد لمراقبة السلام – المكوَّن من عناصر غير مسلحة من استراليا وفيجي ونيوزيلندا وفانواتو – دعماً جزيل القيمة. وتتطلّع بابوا غينيا الجديدة إلى شركائنا المتعاونين على التنمية لمواصلة مساعداتهم لإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية في بوغانفيل.

ويستدعي المناسب من حماية حقوق الطفل ومن تعزيزها اتباع نهج كلي؛ وكذلك يستدعي تحدّي تهيئة وصون بيئة، ينظر فيها باقي المجتمع إلى الشبان باعتبارهم خلفاء جديرين، لا تلاميذ منقطعين عن الدراسة أو

مفصولين أو فاشلين. وهذان التحديان يتصلان اتصالاً وثيقاً، ويجب مواجهة كليهما. ولن يُحرز التقدم، في راجح الظن، إلا بنهج شامل ومتكامل.

ومع أن بابوا غينيا الجديدة لم تحقق كل ما كنا نرجوه، فإن الأسس وشطراً كبيراً من إطار مداميك البناء الوطنية لتشييد عالم مناسب للأطفال قد تم إرساؤها، ولهذا فإن وفدي يرحب بأعمال هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ويؤيدّها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فؤاد مبارك الهنائي، رئيس وفد عمان.

السيد الهنائي (عمان): بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل، نهنئ الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لليونيسيف على جهودهما المخلصة والجادة للنهوض بمستوى الطفولة. وإن إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الطفل لدليل صادق على إعطاء دفع جديد وزخم قوي لجهود كافة الجهات من أجل تحسين وضع الأطفال في العالم.

إن سلطنة عمان ملتزمة بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد عام ١٩٩٠. ولقد اعتمدت جهود السلطنة في مجال رعاية الطفل على عدد من المرتكزات الأساسية، أهمها نشر التعليم، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية، بهدف تحسين وضع الأطفال وتحقيق مختلف احتياجاتهم في البقاء والحماية والنمو. وبالتالي، فإن ثمار تلك الجهود المشار إليها في عدد من التقارير الدولية المعنية بالطفولة، منها تقرير منظمة الصحة العالمية التي أعلنت مؤخرا على تصدر سلطنة عمان المركز الأول من بين ١٩١ دولة، من حيث كفاءة الخدمات الصحية.

وفي السلطنة تناقص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بما يعادل ٢,٤ في المائة، مقارنة بمعدل عام ١٩٩٠، وبلغت نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة ما بين ٩٩ إلى ١٠٠ في المائة للسنوات الخمس الماضية. وظلت السلطنة خالية من مرض شلل الأطفال للسنة السابعة على التوالي؛ ولم تسجل فيها أية حالات كزاز منذ عام ١٩٩٢، ولا حالات خناق منذ عام ١٩٩٣. ورغم كل إنجازات السلطنة، إلا أنها ما زالت تسعى جاهدة إلى زيادة تخفيض نسبة سوء التغذية في صفوف الأطفال دون الخامسة، ونشر الوعي بالتغذية في المجتمع وتوسيع دائرة مشاركة الأطفال وتحسين نوعية التعليم والاهتمام بالتعليم قبل المدرسي ومحو الأمية وتفعيل دور الشباب، وإعطائهم فرصة المشاركة والتعبير عن وجهة نظرهم في مسائل تهمهم، وكذلك تعزيز دور العمل الاجتماعي وتطوير آلياته بما يواكب المستجدات الحديثة.

وتثمّن سلطنة عمان الجهود المبذولة في إعداد الوثيقة الختامية المعنونة ”عالم جدير بالأطفال“. كما نؤكد على أهمية إبراز هذه الوثيقة، إزاء دور الأسرة الطبيعية، والتركيز على تحلي الأطفال والمراهقين بالعفة والقيم والتأكيد على أهمية التعليم قبل المدرسي.

وإننا نرى أيضا أنه من الأهمية بمكان توفير الحماية للأطفال الذين يعانون من الحصار والاحتلال الأجنبي والعقاب الجماعي المؤذي، ونؤكد على ضرورة حماية أطفال فلسطين، الذين أهدرت كافة حقوقهم، التي تنص عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ونأمل في تحقيق المصلحة الفضلى للأطفال على أساس الاستراتيجيات الراسخة والالتزامات الدولية التي توفّر لكل طفل حياة آمنة من الخوف والحرمان، متمنين للجميع النجاح والتوفيق.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان للسيد بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد بيوت (تكلم بالانكليزية): في أحوال مثالية، ينمو الأطفال في عالم لا مرض إيدز فيه. لكنّ عالمنا ليس كذلك، إذ فيروس نقص المناعة البشرية موجود في كل أرجاء كرتنا الأرضية وأهدافه الأولى هم الأطفال والشبّان. ففي كل يوم، يصاب بهذا الفيروس ٦ ٠٠٠ شاب دون الـ ٢٤ من العمر؛ وفي كل يوم، يصاب ٢ ٠٠٠ رضيع بهذا الفيروس إذ تنتقل إليهم العدوى من أمهاتهم؛ وفي كل يوم، يتيتّم أكثر من ٦ ٠٠٠ طفل بفعل الإيدز؛ وفي كل يوم يموت ١ ٦٠٠ طفل بالإيدز. هذا هو الواقع.

إن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يجمع بين ثماني مؤسسات من منظومة الأمم المتحدة تركّز مشتركةً على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجعل الشبّان في صميم التصدي للإيدز. وراعيتنا المشتركة، اليونيسيف على نحو خاص، استجابت لتأثير وباء الإيدز في الأطفال من كل جوانبه.

والأدوات اللازمة لحماية أطفال العالم من الإيدز معروفة؛ واستخدامها يقتضي اتخاذ خطوات في ثلاثة اتجاهات: تحقيق الأهداف العالمية المحددة فعلاً؛ وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ والعمل ببرامج على أوسع نطاق للأمهات والأيتام والمراهقين.

وعلينا أولاً أن نكون جادين إزاء الأهداف التي اتفقت عليها جميع دول العالم. ولدينا أهداف إعلان الألفية، التي حددها أكبر اجتماع لرؤساء الدول في التاريخ. ولدينا إعلان الالتزامات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تمَّ اعتماده بالإجماع في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز، في حزيران/يونيه الماضي، وتشترك جميعها في رؤيا موحدة لعالم، يكون فيه وباء الإيدز على تقلّص، ويتناقص فيه عدد الشبان الذين يصابون بالفيروس، وتتراجع حالات انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال بنسبة النصف، ويعال فيه الأيتام، وتتوفر لنا الموارد اللازمة لمحاربة الإيدز. إن هذه الأهداف إشارات فارغة ما لم نستخدمها كوسيلة مساءلة.

وعلينا ثانياً أن نستخدم اتفاقية حقوق الطفل كأداة لمحاربة الإيدز. واسمحوا لي بأن أضرب أربعة أمثلة. يحق للأطفال، بموجب المادة ٢ من الاتفاقية، أن نحميهم من الوصم بالعار. ومع ذلك، كثيراً ما يكون الأطفال المرضى بالإيدز، هم أو والداهم، محط الكراهية. وبموجب المواد ١٣ و ١٧ و ٢٤، يتمتع الأطفال بالحق في الإعلام، ورغم هذا، لا يعرف المبادئ الأساسية لحماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية إلا ٦٠ في المائة من شبان أكثر بلدان العالم إصابة. وللأطفال الحق في التعليم، بموجب المادة ٢٨؛ ولكن فقد مليون تلميذ أفريقي، العام الماضي، أساتذتهم الذين صرعهم الإيدز. وبموجب المادة ٢٤، يحق للأطفال أن يتمتعوا بأعلى مستوى صحي يمكن الحصول عليه؛ ومع ذلك لا يستفيد من أدوية الإيدز المطيلة للعمر إلا نسبة دون الـ ٥ في المائة من السكان المحتاجين إليها.

ويجب، ثالثاً، أن نحرز التقدم في مجال مجموعة من الخدمات. في البلدان الغنية، تم تخفيض خطر انتقال فيروس نقص المناعة من الأم إلى الطفل ليبلغ ٢ في المائة. وهذا الخطر قد يبلغ ٣٠ في المائة إذا لم يعالج. ويمكن لجرعة واحدة من أي عقار مضاد أن يخفف الخطر بنسبة النصف، ولكن لا ينتفع اليوم بخدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الوليد سوى ٥ في المائة من الحوامل في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. بيد أن الأحوال على تغيّر. وقد وسّع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة

الإيدز، وخاصة منظمة اليونيسيف المشارِكة في رعايتنا، نطاق مشاريع الوقاية، إلى جانب بعض المؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وضرورة الاستجابة تتصل اليوم بالعناية بالنساء والأسر الحاملة لفيروس نقص المناعة البشرية.

ويتجاوز عدد الأطفال الذين يتَّمهم مرض الإيدز ١٣ مليوناً. إن العناية بهم وحمايتهم مجهود ضخم، ولكن يمكن مساعدة المجتمعات المحلية على احتمال ذلك. وتتعاون هذه المجتمعات والحكومات والمنظمات النسائية الطائفية لإلحاق الأيتام بالمدارس والإمداد بالمواد الغذائية وإنشاء مشاريع مدِّرة للدخل وإسداء الدعم النفسي. بيد أنه من النفاق المعيب أن نلبي احتياجات الأيتام ونتجاهل أسباب الإيدز. وهذا مثال تقليدي يثبت أن العمل على الأسباب أفضل من محاولة التصدي للنتائج. ونحن نعلم أن الوسائل التي أثبتت جدواها تشمل تشكيلة من مهارات الحياة وتعليم الأنداد بغرض تهيئة سلوك جنسي مسؤول ومأمون، وإمكان انتفاع الذكور بالعوازل وبخدمات مؤاتية للشبّان. ولكن قلة لا تذكر من هذه الوسائل تُستخدم لتعبئة الشبّان للعمل. وحيثما أتيحت للشبان فرصة تنظيم أنفسهم، تبيّن أنهم قادرون على التصدي للإيدز. وفي كل بلد نجح في تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، إنما انخفضت هذه المعدلات في صفوف الشبان أولاً.

وعندما تكلمت في الدورة الاستثنائية عن الإيدز، في العام الماضي، قلت إن أمام العالم طريقين: طريق اليأس وطريق الأمل. ودورة هذا الأسبوع خطوة على طريق الأمل. فليكن لكلٍ منا الشجاعة لأن يدع طفلاً يمسك بيده ويقوده إلى المستقبل — حيث تواجَه المخاوف ويُطرَد الخوف وتبقى جذوة الأمل حيّةً. إن مرض الإيدز رهيب، ولكن لا يمكننا أن ندعه يعلن نصره. من أجل الطفل لن نسمح له بذلك.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان للسيدة آنا كاجومولو تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

السيدة تيبايجوكا (تكلمت بالانكليزية): إن الأطفال، كما سمعنا مراراً وبعدّة أساليب خلال هذه الدورة الاستثنائية، هم حقا أضعف الكائنات البشرية على الأرض. فمنذ الولادة وطوال عمرهم حتى سن البلوغ، يجب أن نغذّي أطفالنا تغذية مناسبة، وأن نحميهم من الخطر والاعتلال ونعتني بهم عند المرض، ونعلمهم ليصيروا منتجين اقتصادياً، ويتشربوا نظام قيّم يؤمِّن استقرار المجتمع. ويقع معظم هذه المهام الصعبة بصورة طبيعية على عاتق الوالدين، وينفذ أول ما ينفذ في البيت.

والبيت الملائم هو في آنٍ معاً محلّ مادي ييسّر للطفل وأسرته الحماية من عالم قاسٍ يحيق به الخطر، ومحل نفسي يوفر الراحة والحب؛ وهو يعزّز تلاحم الأسرة ويرسّخ الشعور بالانتماء والأمن والتضامن الإنساني. والبيت يشمل المسكن والجوار والمجتمع المحلي، التي تكوّن معاً بيئة لمعيشة الطفل وموئله.

تبدأ مأساة الطفل عندما يصبح هذا الموئل ضعيفاً، معرضاً للخطر. والهجرة المبكرة من الريف إلى المدينة، والصراع المسلّح، والنزوح القسري، والكوارث الطبيعية، هي من أشد الأخطار المأسوية، والمدمرة، التي تهدِّد بيئة الطفل، إذ تترك عدداً كبيراً مفرطاً من الأطفال مشردين، معرّضين، بلا ملاذ مادي أو نفسي. وهناك مخاطر مزمنة بصورة أبرز وأوسع انتشاراً بكثير، خاصةً في أحياء الفقراء في مدننا، تهدّد رفاه الطفل، قوامها سكن غير واف، وتصحاح هزيل، ومياه شرب غير مأمونة، وأمراض كالإيدز، والجريمة، وانعدام الأمن.

ويقرّ جدول أعمال الموئل، أي خطة العمل العالمية المعتمدة عام ١٩٩٦، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، الذي عقد في أسطنبول – بأن تقليص مدى تعرّض بيئة الطفل للخطر هو مدخل أساسي إلى التنمية المستدامة، ويقر كذلك بأن احتياجات الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف عصيبة يجب أن تولى اعتبارا خاصاً.

ويعلن جدول أعمال الموئل بصورة أكثر تحديداً أنه يجب الإقرار بأن المأوى المناسب هو عنصر هام من عناصر الرعاية والمساعدة الخاصة اللتين هما من حقوق الطفل وأسرته، ومن حقوق الأطفال الذين يعيشون خارج إطار الأسرة أو لا أسرة لهم. وفي هذا الصدد، يدعو جدول أعمال الموئل إلى إيلاء اهتمام خاص لما يحتاجه الأطفال المعرضون للخطر من مأوى، كأطفال الشوارع والأطفال اللاجئين، والأطفال الذين هم ضحايا الاستغلال الجنسي والعنف.

وهذا الجدول واضح جداً بنصه على أن المأوى المناسب يعني أكثر من سقف فوق رأس المرء؛ إنه يعني أيضاً خصوصية مناسبة ومجالاً مناسباً، وإمكان الانتفاع المادي به والأمن المناسب، وأمن الامتلاك والاستقرار البنيوي ودوام تحمل البنية؛ وما يناسب من إضاءة وتدفئة ومرافق تصريف النفايات، وملاءمة النوعية البيئية والعوامل المتصلة بالصحة، ويعني بطبيعة الحال موقعاً مناسباً يسهل الوصول إليه بالنظر إلى العمل والمرافق الأساسية.

وفي العام الماضي، وبعد خمس سنوات من اعتماد جدول أعمال الموئل، أحاطت الجمعية العامة علما مع الارتياح، في إعلانها المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى – بالوعي المتنامي بضرورة التصدي على نحو متكامل للفقر، والتشرد، والبطالة، وانعدام الخدمات الأساسية، وإقصاء النساء والأطفال. وفي ذلك الإعلان، تعرب الجمعية العامة أيضا عن عزمها المعقود على تشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات السكنية للأسر وأفرادها، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال.

ويسرني أن أخبر الجمعية العامة بأن برنامج الأمم المتحدة للموئل، من خلال مجموعة منسقة من الحملات العالمية والبرامج والمشاريع الميدانية والشراكات، يعمل على جميع الصعد لتحسين البيئة المعيشية للأطفال في كل أنحاء العالم، وخصوصا في المناطق العشوائية في مدننا. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أنه، بدعم من مؤسسة روكفلر، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مبادرة عالمية تركز على المجتمعات المحلية، لتوفير المأوى للأطفال الأيتام ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين تضخم عددهم وبلغ أكثر من ٧ ملايين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها.

إن موظفي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذين يتألفون من أشخاص على مستوى عال من المهارة والخبرة الفنية يلتزمون التزاما تاما بتعزيز المستوطنات البشرية الجديرة بالطفل، وتوفير المأوى الكافي للجميع، وفقا للمبادئ المعتمدة في جدول أعمال الموئل.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.